

مجلة جامعة الملكة أروى

مجلة علمية محكمة، تصدرها جامعة الملكة أروى
العدد الخامس والعشرون - (يوليو-ديسمبر) 2020

رئيس التحرير

أ.د. وهيبة غالب فارع

نائب رئيس التحرير

د. غسان علي محمد هاشم

هيئة التحرير

أ.د. محمد أحمد الخياط

د. هزاع الحميدي

د. عبد الملك سيف الصلوي

مستشارو التحرير

أ.د. فريد كورتيل

جامعة 20 أوت 1955 - الجزائر

أ.د. مليكة زغب

جامعة 20 أوت 1955 - الجزائر

أ.د. قائد الشرجبي

جامعة صنعاء - اليمن

أ.د. خليل الهادي قزفنز

جامعة تونس- تونس

د. فهمي سعيد محمد

كلية المجتمع - اليمن

الإخراج الفني

عزيز غالب إسماعيل



مجلة جامعة الملكة أروى، مجلة علمية محكمة
تهتم بتقديم الإنتاج العلمي للباحثين
باللغتين العربية والإنجليزية في مختلف المجالات العلمية

قواعد النشر:

1. تقوم المجلة بنشر البحوث والدراسات باللغتين العربية والإنجليزية في مختلف مجالات المعرفة، وفقاً للشروط التالية:
2. أصالة البحث أو الدراسة، واكتمال المنهجية العلمية.
3. سلامة ودقة اللغة.
4. أن يكون البحث ملتزماً بدقة التوثيق وحسن استخدام المصادر والمراجع وتثبيت هوامش البحث.
5. أن يطبع البحث على نظام IBM وبنط 14، ونوع الخط Simplified Arabic.
6. أن يتضمن البحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية.
7. أن لا تزيد عدد أوراق البحث عن عشرين صفحة.
8. أن لا يكون البحث قد نشر أو قدم للنشر في مجلة أخرى.
8. ترحب المجلة بنشر ما يصل إليها من ملخصات الرسائل الجامعية التي تم مناقشتها واجازتها في حقول العلوم الاجتماعية والإنسانية والإدارية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

إجراءات النشر:

1. ترسل البحوث والدراسات وجميع المراسلات المتعلقة بالمجلة إلى مجلة جامعة الملكة أروى.
الجمهورية اليمنية - صنعاء
جامعة الملكة أروى - الإدارة العامة - مجلة جامعة الملكة أروى
ص.ب. 11586 هاتف: 450121 - 449991 فاكس: 449992
info@qau.ye
2. ترسل ثلاث نسخ من البحث على ورق A4 على أن تكون المادة المطبوعة محفوظة بقرص مرن.
3. يرفق بالبحث ملخص في حدود (100 - 150) كلمة باللغتين العربية والإنجليزية.
4. يرفق بالبحث موجزاً للسيرة الذاتية، يظهر فيها عنوان الباحث بالتفصيل، ورقم هاتفه.
5. في حالة قبول البحث مبدئياً يتم عرضه على محكمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث، يتم اختيارهم بسرية تامة ولا يعرض عليهم اسم الباحث أو بياناته.
6. رسوم التحكيم في المجلة:
أ. في الداخل \$ 100 ب. في الدول العربية \$ 200 ج. باقي الدول \$ 250

الموضوعات المنشورة في المجلة لا تعبر بالضرورة عن توجه المجلة بقدر ما تعبر عن وجهة نظر أصحابها.

العدد متوفر إلكترونياً - مع الأعداد السابقة - بموقع الجامعة على الرابط الآتي:

<https://qau.edu.ye/elibrary/section/38>

ISSN 2226-5759

المحتويات

1 - تاريخ البن اليمني قراءة في الدليل الأثري والنقشي والرواية التاريخية	
د / سامي شرف محمد غالب الشهاب	5 - 45
2 - دور معيار المراجعة الدولي الخاص بأدلة المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	
د / عمار أحمد حسن أبوا لخير	47 - 84
3 - الحرف العربي وبنيته الشكلية كمصدر للإبداع لطلاب التربية الفنية	
د / عبد الله صالح مثنى الكوماني	85 - 114
4 - أهمية استقرار اليمن في السياسة الدولية	
د / محمد أحمد مشرح	115 - 140
5 - دور الإدارة الاستراتيجية في مستقبل منظمات الاعمال	
د / مطهر السدمي	141 - 173
6 - The Influence of Motivation Factors on Project Performance in Construction Projects in Yemen	
Aref Murshed Abdullah Shaher	174 - 198
7 - Foundation and Analysis of Multistoried High-Rise-Building	
Aref Murshed Abdullah Shaher	200 - 220
8- Dynamic RFID Data Filtering and Application	
Aref Murshed Abdullah Shaher	222 - 238

الله - والحاكم العربي

مضى على أمتنا العربية والإسلامية أكثر من أربعة عشر قرناً، لم ترف فيها شمس الإنسانية، التي صادرها حكامها، والله وحده يعلم كم بقي من الزمن لشروق هذه الشمس. ومن حسن الطالع أن أبحاث هذا العدد متنوعة ومختلفة المجالات والمواضيع، وهذا ما دفعني للكتابة في هذا الموضوع.

يقول الله سبحانه وتعالى عن أفعاله، ونتائج أفعاله بأنه فوق المساءلة. أما ما دونه من الخلق فهم مسؤولون: (لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ). فهذا القول هو حق الربوبية، وأن من ينازع الله فيما اختص به نفسه، فقد ارتقى بمكانته إلى مكانة الخالق.

وحكامنا العربي منذ ما بعد الخلافة وحتى يومنا هذا يعملون بدأب غير منقطع على أن يكونوا آلهة، كما عمل فرعون من قبلهم، ولو جال المرء ببصيرته في شؤون ما حوله من الشعوب، لوجد أن حكامنا مسؤولون عما يفعلون، وأن شعوبهم تخضعهم للمساءلة، وأبسط وأقرب مثل على ذلك ما يعاينه نتنايهو من الملاحقة القضائية، والأمثلة على ذلك كثير. أما حكامنا، فأول ما يقومون به، عند اعتلائهم السلطة، هو تسخير كل مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية لضمان بقائهم في السلطة، ويصبح المواطن مذنباً حتى تثبت براءته. أما الحاكم وعائلته ومن هو قريب منه فإنهم فوق المساءلة، وبهذا فإنهم قد ارتقوا بمكانتهم إلى مكانة التقديس فهل هم الهة جديدة؟

فإذا كان الأمر كذلك، فاليعلنوا هذا حتى يحفظوا بالتقديس المطلوب.

ونسأل الله العلي القدير
أن يمن علينا بشروق الشمس...

تاريخ البن اليمني قراءة في الدليل الأثري والنقشي والرواية التاريخية

(فرضيات جديدة في الأصل والمنشأ) - دراسة استقرائية تحليلية

د / سامي شرف محمد غالب الشهاب
(باحث وأكاديمي)

الملخص:

تقدم هذه الدراسة الاستقرائية التحليلية، قراءة جديدة لتأريخ شجرة البن اليمنية بالاستناد الى نتائج دراسة الصلات الطبيعية بين البرين العربي والأفريقي من خلال نتائج الدراسات الجيومورفولوجية والحيوية (دراسة علماء النبات)، وتتبع الصلات الثقافية بين اليمن وشرق أفريقيا منذ أقدم العصور وفقاً لنتائج الدراسات الأثرية، فضلاً عن الأدلة النقشية، حيث قام الباحث بتحليل المعلومات التي وقف عليها وقدم قراءة جديد للألفاظ التي وردت في عدد من نقوش المسند اليمنية وفقاً لقواعد اللهجات اليمنية المحكية الصوتية، كما قام الباحث بالبحث عن دليل مادي يثبت وجود شجرة البن في اليمن بصورتها البرية ليعزز من قوة الفروض التي تقدمها هذه الدراسة.

خلصت الدراسة إلى نتيجة هامة مفادها: أن شجرة البن كعنصر بيولوجي (حيوي) ينتمي إلى كل من البيئة الأثيوبية والبيئة اليمنية في الأصل؛ كون هذين النطاقين الجغرافيين كانا في الأصل نطاق جغرافي واحد قبل عملية الفصل القاري للبرين العربي والأفريقي، فضلاً عن التشابه الكبير في طبيعة الغطاء النباتي والظروف المناخية بين البرين، كما خلصت إلى أن الألفاظ التي وردت في بعض النقوش المسندية والتي فسرت على أن المقصود بها البان؛ ربما يقصد بها البن كوننا نتعامل مع لغة ميتة نجهل قواعد نحوها وصرفها ونطقها، كما أن العثور على شجرة البن بصورتها البرية في اليمن يعزز الافتراض الذي تذهب إليه هذه الدراسة بأن اليمن واحد من المواطن الأصلية لنمو شجرة البن منذ القدم.

الكلمات المفتاحية: تاريخ- البن اليمني - الأصل والمنشأ.

Abstract:

This inductive analytical study provides a new reading of the history of the Yemeni coffee tree based on the results of the study of the natural and cultural links between the Arab and African countries through the results of geomorphological and biological studies) the study of botanists (and traces the cultural links between Yemen and East Africa since ancient times according to the results of archaeological studies .In addition to the inscription evidence (where the researcher analyzed the information on which he stood and presented a new reading of the expressions that appeared in a number of Yemeni Musnad inscriptions according to the rules of Yemeni dialects spoken phoneme (as well as reinforcing the strength of the hypotheses presented by this study (finding tangible physical evidence of the coffee tree in its image .Wild.

The study concluded an important conclusion that :The coffee tree as a biological component belongs to both the Ethiopian environment and the Yemeni environment in origin .The fact that these two geographical areas were originally one geographical area before the continental separation process for the Arab and African countries ,in addition to the great similarity in the nature of vegetation cover and climatic conditions between the two lands ,and I also concluded that the words mentioned in some Musnad inscriptions were interpreted as meaning Alban; Perhaps it is meant by coffee because we are dealing with a dead language that we do not know about its grammar ,morphology and pronunciation .The finding of the coffee tree in its wild image in Yemen reinforces the assumption that this study goes to ,that Yemen is one of the original habitats of the coffee tree's growth since ancient times.

Key words :history - Yemeni coffee - origin and origin.

الموقع الجغرافي لليمن:

تقع اليمن في الركن الجنوبي الغربي من شبه الجزيرة العربية بين خطي عرض 12° و 20° شمالاً خط الاستواء وبين خطي طول 41° و 54° شرق خط جرينتش - تحدها السعودية من الشمال وعمان من الشرق والبحر الأحمر من الغرب وبحر العرب من الجنوب-، بمساحة تزيد عن 550 ألف كيلو متر مربع دون الربع الخالي، الذي تقدر مساحته بحوالي 600,000 كم² (الخرياش والأنبعاوي 1996: 23؛ السنباني؛ عباس 1998: 5).

وهي في معظمها أرض جبلية يتراوح ارتفاعها بين 1000 و 3000 متر فوق مستوى سطح البحر، وتبلغ ذروة ارتفاعها 3760 م فوق مستوى سطح البحر في جبل النبي شعيب الذي يقع إلى الغرب من مدينة صنعاء، وأراضي داخلية وشريط ساحلي يمتد بمحاذاة البحر الأحمر والبحر العربي (غالب؛ الشهاب 2020م: 1) (شكل 1). وتنقسم اليمن من الناحية الفيزيوجرافية إلى ثلاث مناطق رئيسية هي:

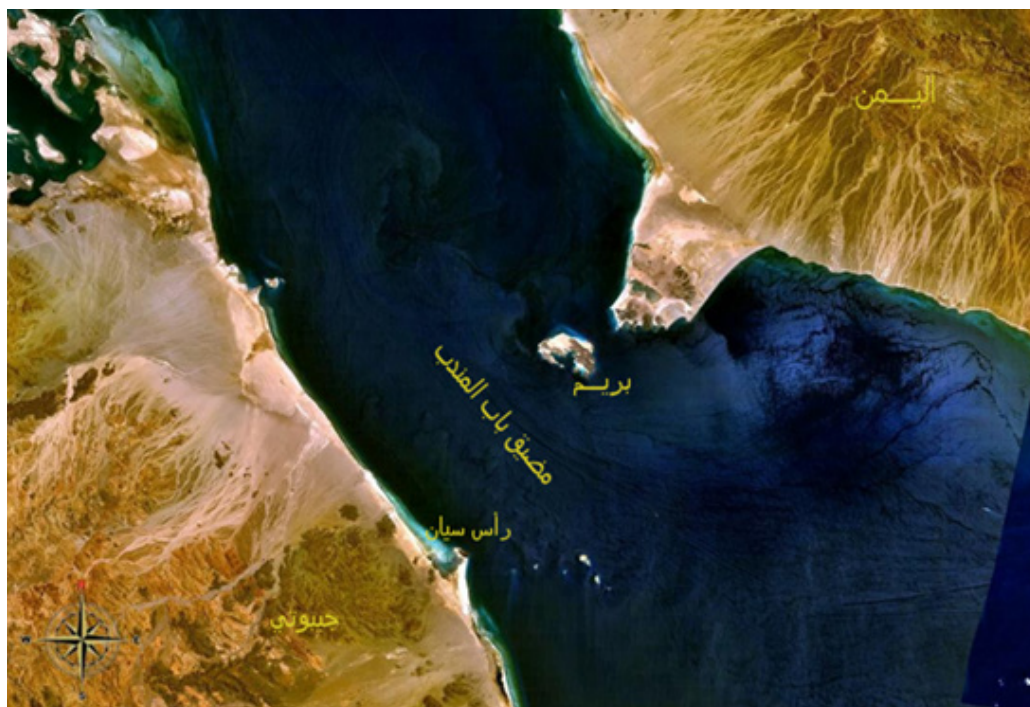
- 1- السهل الساحلي: ويتمثل بسهل تهامة على البحر الأحمر، والسهل الساحلي الجنوبي الممتد من باب المندب غرباً حتى حدود الساحل العماني شرقاً.
- 2- الهضبة الجبلية: تمتد من المناطق الغربية على ساحل البحر الأحمر إلى المنطقة الشرقية بمحاذاة الصحراء القاعدية في الربع الخالي.
- 3- الصحراء اليمنية: تبدأ شرق هضاب المنطقة الجبلية عند سفوح الجبال، وتمتد شمالاً وشرقاً (القدسي وآخرون 2003 ج2: 935، 936).



شكل (1): خريطة اليمن (من جوجل)

علاقة اليمن بشرق أفريقيا:

تعد اليمن أقرب بلدان شبه الجزيرة العربية من القارة الأفريقية حيث تضيق المسافة بين الجانبين في الوقت الحالي إلى أقل مستوياتها عند مضيق باب المندب التي لا تتعدى 20 كم تقريباً (غالب 2010؛ 11)، بينما كانت في الماضي البعيد لا تزيد عن 9 كم وذلك وفق نتائج الدراسات الجيولوجية الحديثة التي أكدت أن بواذر انفصال شبه الجزيرة العربية عن قارة أفريقيا قد بدأت قبل حوالي 25 مليون سنة وقبل حوالي 10 مليون سنة انفصلت الجزيرة العربية فعلياً عن القارة الإفريقية؛ أعقب هذا الانفصال اكتمال تشكل البحر الأحمر قبل حوالي خمسة ملايين من السنين؛ ثم اتصل بالمحيط الهندي قبل حوالي أربعة ملايين سنة (شكل 3)؛ وقد صاحب اكتمال هذا التشكل للبحر الأحمر ظهور عدد من الجزر المرجانية أمام سواحل أهمها جزيرة «بريم» التي تقع في مضيق باب المندب. (غالب والشهاب غ م: 5).



شكل (1) - صورة جوية لباب المندب (ناسا - جوجل إيرث)

أدى الفصل القاري للجزيرة العربية عن قارة أفريقيا إلى وجود تطابق في التركيب الجيولوجي بين البر الأفريقي والبر العربي (اليمن)، ووجود المرتفعات الجبلية التي يزيد ارتفاعها عن 3000 متر فوق مستوى سطح البحر وتشابه في الظروف المناخية على جانبي البحر الأحمر، وما رافق ذلك من انتشار بعض النباتات والأصناف الحبية، وبعض الحيوانات على الجانبين إلى حد متطابق تقريباً، ولعل من أهم الأشجار الموجودة على الجانبين أشجار اللبان والقات وربما أيضاً البن؟ فضلاً عن بعض المحاصيل الحبية مثل الدخن (شكل 2)، كما تشير الدراسات الأثرية إلى دخول بعض المحاصيل الحبية الأخرى إلى اليمن من أفريقيا كالقمح والشعير إلى جانب عدد من الحيوانات مثل الحمار الأفريقي، والوعل النوبي، والحمير الوحشية في عصر الهولوسين، وهو الأمر الذي وثقت له الرسوم الصخرية أيضاً (ROBIN 2012:254)؛ ايدينز و ويلكنسون 2001: 7؛ حجوي 2007: 69، 73، 76؛ جانتل 1999: 18).



شكل (2) - التماثل في التركيب الطبوغرافي بين اليمن والحبشة (مرتفعات جبل العود)



مرتفعات التجري في إicha بأثيوبيا عن (Ires Gerlach 2013)

إن ضيق المسافة الفاصلة بين البرين والتي تصل إلى حدها الأدنى عند مضيق باب المندب الداخل ضمن نطاق تعز كانت سبباً في إحداث تواصل حضاري بين اليمن وشرق أفريقيا منذ عصور ما قبل التاريخ استمر طيلة العهود اللاحقة، وقد انعكست تلك التواصلات الحضارية في التشابه الكبير بين الأدوات الحجرية التي تعود إلى العصر الحجري القديم (الأسفل والأوسط) والتي تم العثور عليها في الشريط الساحلي الغربي للبحر الأحمر (تهامة- (شكل 3) وخاصة بالقرب من باب المندب وبين الأدوات الحجرية التي عُثر عليها في شرق أفريقيا والتي تنسب إلى الثقافة الإلدوائية (إلدوا)، وقد شهد العصر الحجري الحديث (الألف الثامن ق م - الألف الرابع ق م) علاقات تجارية نشطة بين اليمن وشرق أفريقيا تمّ التحقق منها من خلال تجارة الأوبسيديان والأدوات القزمية (غالب 2010، 19).



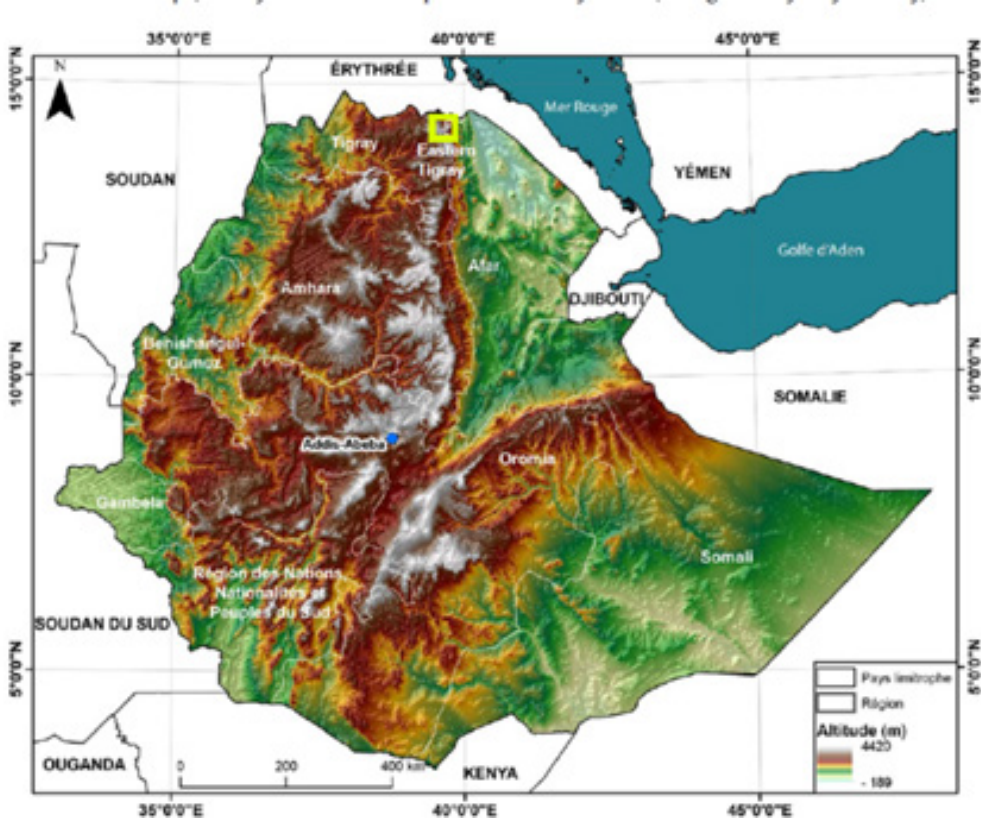
شكل (3) - أدوات حجرية من نطاق تعز عن غالب 2010

كما إن التطابق في مشاهد الرسوم والصور الصخرية التي تم العثور عليها في عدد من المناطق شرق القرن الأفريقي والمتشابهة مع نظيراتها في مناطق المرتفعات الوسطى والجنوبية في اليمن والمؤرخة ب(الألف الثالث - الألف الثاني قبل الميلاد) وأسلوب الرسم الذي نفذت به، دليل على خروج جماعات مهاجرة من اليمن عبرت البحر الأحمر إلى إثيوبيا في حوالي الألف الثالث - الألف الثاني ق م ، وقد بينت التحريات الأثرية أن تلك الاتصالات الثقافية ذات الدوافع الاقتصادية استمرت في العصور اللاحقة وبلغت أوج ازدهارها في النصف الثاني من الألف الثانية وبداية الألف الأولى قبل الميلاد تقريباً، وتعد مستوطنة صبر لبح المؤرخة بنهاية الألف الثالثة - الألف الثانية ق م (شكل 4)، من أهم المواقع الأثرية التي أكدت تلك الاتصالات الثقافية، التي تعد باكورة الاتصالات البحرية بين الممالك اليمنية القديمة وشرق أفريقيا (غالب 2010: 19؛ فوكت و الكسندر 1999م: 44، 48؛ Potts 2010: 42).



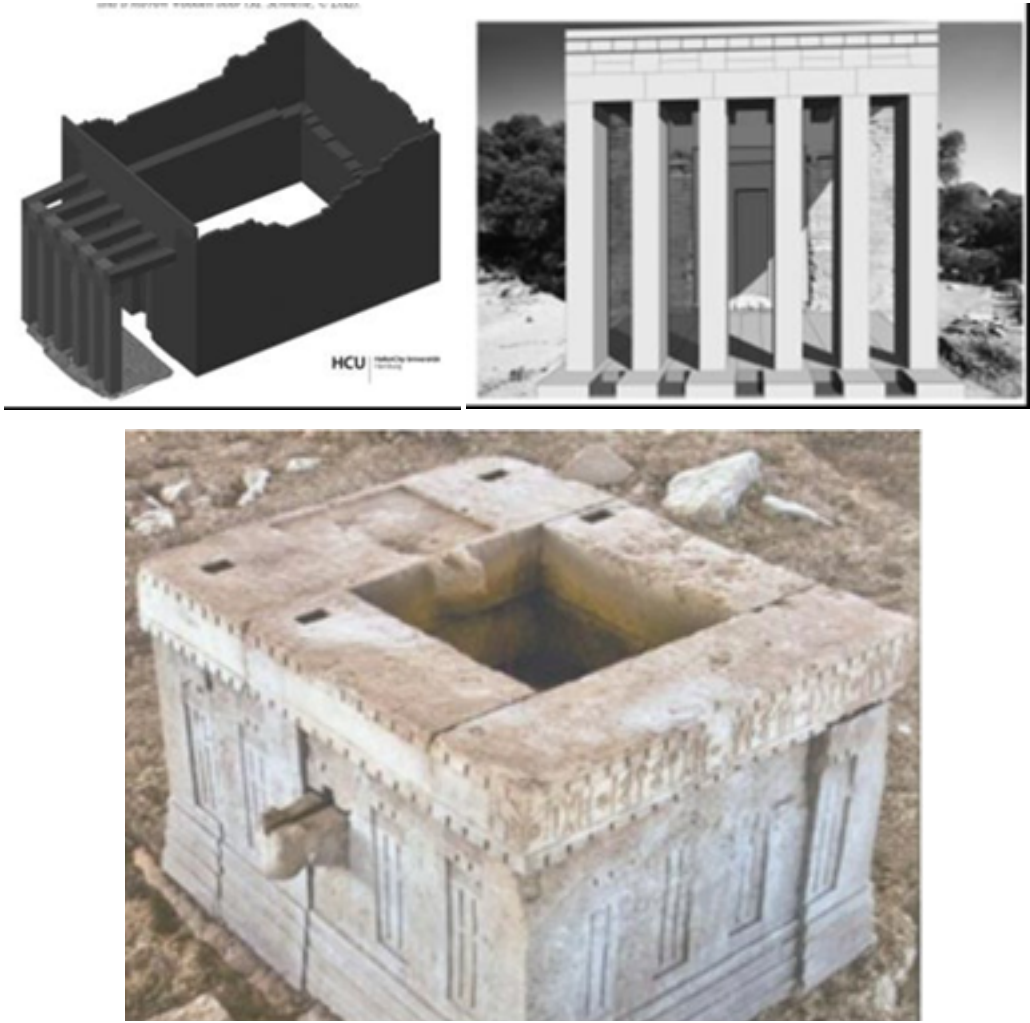
شكل 4 أ - ب مستوطنة صبر ليج عن فوكت وسيدوف 1999م

وأخذت تلك العلاقات تتبلور بشكل أفضل بدءاً بالقرن التاسع ق م، وتمخض عن ذلك قيام سلطة سياسية تتبع الدولة السبئية في منطقة دعمت في المرتفعات الشمالية (شكل 5)، استمرت حتي منتصف الألف الأول ق م، (Gerlach, 2012: 215-216)، وظل التواصل الثقافي والاقتصادي قائماً حتى القرن السادس الميلادي على الأقل (Japp, al et, 2011: 145)، وقد بينت الأعمال الأثرية التي قام بها معهد الآثار الألماني DIA، والبعثة الأثرية الفرنسية الأثيوبية المشتركة، أن الثقافة السبئية ظهرت بصماتها واضحة في المرتفعات في شمال إثيوبيا وجنوب شرق إريتريا من أوائل الألفية الأولى قبل الميلاد فصاعداً، في مجال العمارة والكتابة والدين والنظام السياسي ثم استمرت تلك الصلات في التطور حتى قيام الدولة الأثيوبية - اليمنية في النصف الأول من الألف الأول ق م على أقل التقديرات (غالب والشهاب غ م: 26؛ Japp, al et, 2011: 145. Benoist, Jérémie and Gajda Iwona, 2010). (Schiettecatte, 2020).



شكل (5) - صورة جوية لمرتفعات التجري حيث المستوطنات السبئية، عن البعثة الفرنسية الأنثيوبية 2020م

ويضهم من المصادر الكلاسيكية أن سكان أثيوبيا الأصليين عند قدوم المهاجرين اليمنيين إليها كانوا يعيشون حياة الجمع والصيد وأنهم أخذوا عن المهاجرين العرب (اليمنيين) عند مطلع الألف الأول ق م معارفهم التقنية - كاستخدام المحراث واستئناس الحيوان واستعمال الحديد واستخدام الحجر في البناء-، ومعارفهم الفكرية- كالدين واللغة- (الشبيه د ت: 169) خاصة وأن أقدم النقوش المكتشفة في الحبشة كُتبت بالخط المسند واللغة السبئية (بافقيه 2007: 183).



شكل (6)- مجسمات معمارية للمعابد السبئية في يحا (الشهاب 1202م)

ولما كانت التجارة والحصول على السلع المختلفة واحدة من أهم أسباب خروج جماعات يمنية مهاجرة من اليمن للاستقرار في البر الأفريقي فقد كان ذلك سبباً لوجود نوع من التلاقح الثقافي والتشابه في بعض العادات والتقاليد ومنها تحضير القهوة من ثمار شجر البن الذي وجدت على جانبي البحر الأحمر الأحمر بصفته البرية والمنزوعة، والتي غدت ثمارها بعد ذلك بمثابة النفط في القرن الرابع عشر الميلادي وما بعده، وكان وجود شجرة البن في شرق أفريقيا بصفته البرية وبصفته المنزوعة في اليمن

هو ما جعل العلماء يعتقدوا بأن أصول الشجرة أفريقية وانها انتقلت إلى اليمن من الحبشة، الامر الذي يقتضي إجراء دراسات معمقة في الجانب الطبيعي والأثري لحسم الجدل القائم هو هذه المسألة.

شجرة البن (شكل 7) :



شكل (7) - شجرة البن wikipedia.org

البن (الاسم العلمي: Coffea) جنس من النباتات يتبع الفصيلة الفوية من رتبة الجنطياقيات. تنمو شجرة البن طبيعياً في المناخ الاستوائي الذي يكون حاراً رطباً في موسم النمو، وحاراً جافاً في موسم القطاف. (https://ar.wikipedia.org/wiki/). وهي شجرة ذات جذع إسطواني يرتفع حوالي 15-20 قدم، وتنقسم إلى فروع متقابلة متعقدة قليلاً وأوراقها خضراء دائماً مع لمعان في وجهها العلوي وفيها بعض قتامة، وتنتشر منها رائحة ذكية. يبدأ حمل الشجرة من سنتين إلى خمس سنوات ويجنى منها في العام مرتين، وتظل تنتج حتى سن الأربعين وهي من الأشجار المعمرة (الدمشقي 1904: 15). وفي اليمن لا يتعدى طولها 4.5 متر؛ 6 متر بمتوسط قدره 3 متر، لها جذور عميقة تصل إلى 3 متر تحت الأرض (الخطابي 2006: 179)، تنتج هذه الشجرة حبوب كرزية الشكل يُحضّر منها شراب القهوة (شكل 8).



شكل (8) - ثمار البن gro.aidepikiw

والقهوة في اللغة من أسماء الخمر كما جاء في الصحاح (الرازي د ت: 554)، وإنما سميت قهوة؛ لأنها تقهي شاربها عن الطعام أي تمنعه، وأصبح اسمها يطلق على المحال التي تشرب فيها (الدمشقي 1904: 14).

ولعل للأسم قهوة وقاه علاقة بما جاء في كتاب تاج العروس أن من عادات أهل اليمن في الدرس والرياسة التناوب، وذلك بأن يجتمعوا مرة عند هذا ومرة عند ذلك، فيتعاونون على هذا العمل ويسمون ذلك « قاه» (الزبيدي د ت: 478)، ولا زالت هذه العادة موجودة اليوم في الريف اليمني وإن صُحِفَ اسمها إذ تسمى مضاهة، وجاء في كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر أن رجلاً من أهل اليمن قال يا رسول الله إننا أهل قاه وإذا كان قاه أحدنا دعا من يُعينه فعملوا له فأطعمهم وسقاهم من شرابٍ يقال له المزْرُ، فقال: أله نشوة؟ قال: نعم. قال: فلا تشربوه، والمزْرُ شرابٌ يشبه البيرة في العصر الحاضر، وبحسب يوسف عبدالله ورد اسمه في النقوش اليمنية إلى جانب الواين (عبدالله، تواصل شخصي 2021م)، ولكننا نجهل طبيعة الثمار التي يحضر منها، فهل كان من ثمار البن؟ ربما لا والقاه: الطاعة وسرعة الإجابة والإعانة (ابن الاثير. 1421هـ مج 4: 294). فهل للمزْر علاقة بتحريم القهوة بعد ذلك والتي عُدت عند بعضهم من المسكرات فحرموا شربها... ربما؟

تاريخ البن في جزيرة العرب وفق الروايات التاريخية :

لا يزال تاريخ ظهور شجرة البن وموطنه الأصلي محل خلاف بين الكثير من الدارسين والمهتمين بتاريخ البن، وقد ارتبط تاريخ ظهور البن في الجزيرة العربية وفق الروايات التاريخية الشائعة والدراسات المنشورة بمشايخ الصوفية في اليمن وهم الشيخ علي بن عمر الشاذلي المتوفي عام 821هـ / 1418م، والشيخ جمال الدين أبو عبد الله محمد بن سعيد الذبحاني (ت سنة 875هـ / 1470م) حيث يُنسب إلى الأول اكتشافها وإلى الثاني انتشارها في اليمن (مها 2001: 57)، وإن كان العسكر، وعدد من الباحثين قد ربطوا انتشار مشروب القهوة بالشيخ الذبحاني الذي كان على علاقة تجارية ببلاد الحبشة، وقد أتاحت تلك العلاقة له التعرف على مشروب البن والوقوف على طريقة تحضيره في فترة توليه منصب الافتاء بعدن، وقد استعان بهذا المشروب في التخفيف من آلام المرض الذي ألم به، ونشر المشروب بين أهله وخاصته، وبين طلابه بعد انصرافه إلى الطريقة الصوفية، حيث وجد هؤلاء الطلاب في هذا المشروب ما يعينهم على السهر والمطالعة، وقد قوبل هذا المشروب بالترحيب والمعارضة في أوساط المجتمع اليمني وصدرت فتاوى بتحريمه كونه عد من المسكرات، و توافقت مع انتشار هذا المشروب زراعة أشجاره في اليمن، ومن اليمن انتقلت ثقافة شرب القهوة إلى مكة ومصر وتحديداً في أوساط الطبقة الصوفية، ثم عرفت طريقها إلى القسطنطينية وأوروبا وفي كل مكان وصلته قُوبلت في بداية الأمر بالرفض والمعارضة من قبل البعض والترحيب من البعض الآخر (العسكر صحيفة الرياض العدد 14737، 2020؛ Cemal Kafadar P52: 2009، 26.30 Patricia and Charles).

والغريب في الأمر أن الدراسات المنشورة حددت معرفة البن وزراعته في جزيرة العرب بالقرن التاسع الهجري وتحوله إلى سلعة تجارية في القرن العاشر الهجري (روزي 2006: 93)، وهي فترة وجيزة جداً إذ لا يُعقل أن تنمو تجارة هذا المحصول الذي وجدت عملية اكتشافه وانتشار شراجه عند بعض الناس في أوساط المجتمع العربي والمسلم تحفظاً كبيراً بل حُرْم وعُوقب من يشربه بالجلد والتعزير وهدمت القهاوي التي كانت تقدم هذا المشروب (العسكر 2020)، ويذكر (الأرناؤوط) أن ظهور القهاوي كان بمثابة حراك اجتماعي صاحبها ظهور مظاهر جديدة كالغناء والموسيقى والمسرح الشعبي الحكواتي والكراكوز (الأرناؤوط 2012: 9).

وقد وصف المؤرخ العثماني Pecevi، من أوائل القرن السابع عشر، الحراك الاجتماعي الذي شهدته القسطنطينية بسبب انتشار القهوة والمقاهي التي كان يرتادها العاطلين عن العمل و طالبي المتعة، وكذلك بعض أصحاب الأدب والأدباء (Kafadar Cemal 51-50 P).

إن مثل هذا التحول الجذري يقتضي مرور فترة طويلة من الزمن للتعرف على الخصائص

الفيزيائية لطبيعة شجرة البن والشروط الملائمة لزراعتها من حيث: نوع التربة والظروف المناخية المناسبة وطرق الرعاية وتعدد الغرس بالعناية، ولا يُعقل بطبيعة الحال أن تتم كل هذه الأمور خلال مدة قرن من الزمان. والواضح أن القرن الثامن والتاسع ربما شهدا انتشار واسع وعلمي لشرب القهوة، حيث تشير بعض المصادر أنه قبل ذلك كانت تمضغ حبوب البن ثم تحول الأمر إلى تحميصها وتقشيرها ثم تطحن وتدخل في صنع القهوة (المتوكل 2002م ج 1: 551)، الجدير بالذكر أنه من خلال تحقيقنا في هذه العادة - عادة مضغ الثمار- تبين أنها لا تزال متوارثة حتى اليوم، وخاصة القطعة الأولى للشجرة وتسمى المجنى، وربما كان يستعمل لهذه الغاية في المراحل المبكرة (قبل الإسلام)، إذ إن المضغ ربما كان يعطي مفعولاً منبهاً أيضاً.

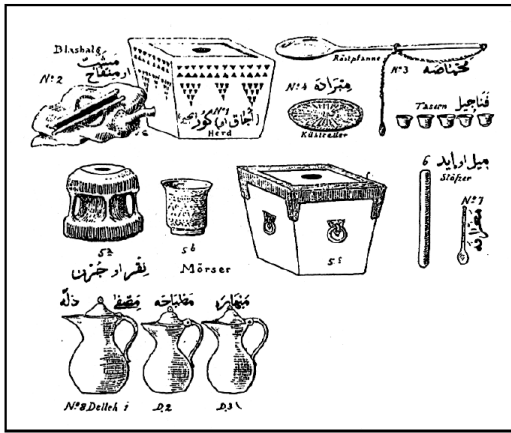
موطن البن وتاريخ ظهوره:

يذكر الدمشقي في حديثه عن أصل القهوة (ثمر شجرة البن): أنها شجرة صغيرة تنبت في الأقاليم الحارة في بلاد النوبة وبلاد العرب لا سيما اليمن على شواطئ البحر الأحمر، ومن اليمن انتقلت شجرة البن إلى الهند وأوروبا ثم أمريكا اللاتينية، كما يذكر أن الموطن الأصلي للبن هو بلاد الحبشة ومنها انتقل إلى بلاد اليمن ولا يُعلم متى كان ذلك (الدمشقي 1904: 15)، وتُشير الدراسات أن موطن هذه الشجرة لا يخرج بأي حال عن المرتفعات اليمنية والحبشية على السواء، ويعتقد غالبية الباحثين أن هذه الشجرة انتقلت من الحبشة إلى اليمن بكيفية ووقت لا يمكن تحديدهما (عبدالإله. 2001م) حيث انتشرت زراعته حول المخا وحسنت زراعته وصار أفضل ما ينتج في العالم، وتنمو أشجاره في اليمن ضمن اقليم المرتفعات الغربية والجنوبية والوسطى (العبالي 2019: 130).

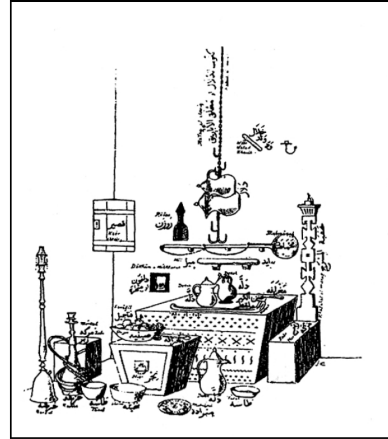
ويرى (AREGAY) أن شجرة البن غير أصيلة في جنوب شبه الجزيرة العربية، وهناك مجموعة من التقاليد العربية قد دخلت اليمن من الحبشة، ويذكر أن بعض اللغات الأثيوبية لديها ألفاظ وكلمات خاصة بالقهوة، على الرغم من أن الشروط الأثيوبية لطبيعة أواني شرب القهوة (شكل 9) مأخوذة من الثقافة العربية! (Aregay 19: 1988).

ويبدو أن هناك تعارض في حديث AREGAY كبير فكيف أخذت أواني القهوة من العرب والمشروب بحسب ما يرى أثيوبي الأصل! كما أنه لم يخطر ببال (AREGAY) أن الدراسات اللغوية اثبتت وجود علاقات قوية بين اللغة العربية الجنوبية واللغة الحبشية وأن الثانية تدخل ضمن عائلة اللغات العربية الجنوبية القديمة التي تتقدمها اللغة اليمنية القديمة (Uilendorf, 2012 Gerlach: 216، 1955: 8؛ الشيبه دت: 179؛ 247: 2012 ROBIN).

أدوات عمل القهوة



أدوات القهوة

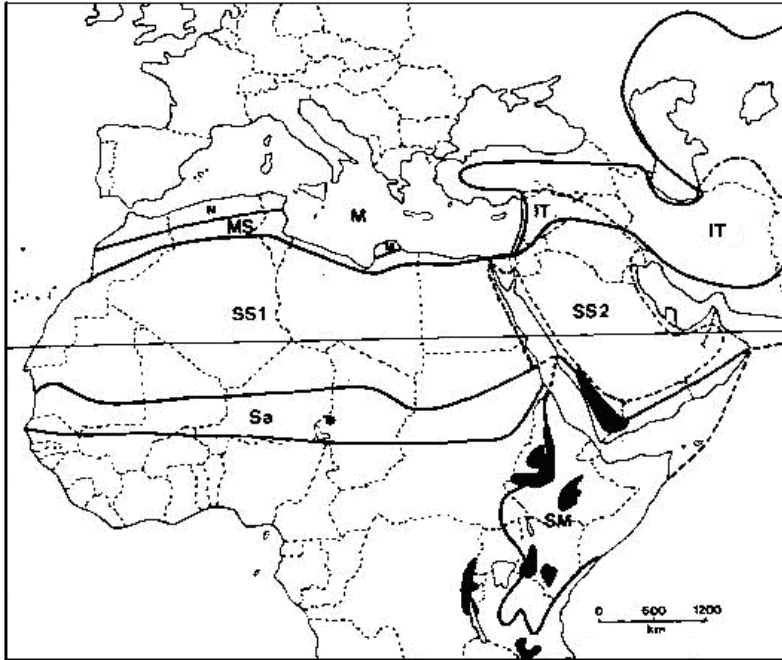


شكل 9 أ - ب، أدوات صنع القهوة في الجزيرة عن 2014 (أوتينج 2014م)

وهناك من يرى أن تاريخ ظهور البن يعود إلى مطلع الألف الأول ق م، وتحديدًا في عهد النبي سليمان عليه السلام، ومنهم من نسب معرفتها إلى عهد الاسكندر المقدوني، وفي الحالتين ترد الإشارة إلى أن مصدرها جبال اليمين (مقشر 2016: 8-9)، ويرى آخرون أنها عرفت في زمن الطبيب العربي الرازي في القرن الثالث الهجري التاسع الميلادي (مها 2001: 57) بينما ذهب فريق ثالث إلى أن ظهور البن في اليمن كان عام 575م (Murish-Al and others 2013: 411).

ولعل (مقشر) قد صنف تلك الروايات التي تؤرخ ظهور القهوة بعهود سابقة للإسلام ضمن القصص الميثولوجي وهو أمر مستغرب من باحث ومؤرخ، فإذا ما امعنا النظر في تلك الروايات إلى جانب ما أورد الدمسقي وربطناها بنتائج الدراسات الجيومورفولوجية والأثرية الحديثة والنقشية لوجدنا سبباً منطقياً مقنعاً يشرح السري في تواجد أشجار البن في اليمن والحبشة في آن واحد وعلى وجه الخصوص في المرتفعات الجبلية، فقد أشرنا أعلاه أن انفصال شبه الجزيرة العربية عن قارة أفريقيا في الدهر الثلاثي وتشكل أخدود البحر الأحمر قبل حوالي 5 مليون سنة مضت واتصال البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهندي من خلال مضيق باب المندب قبل 4 مليون سنة خلت، كان سبباً في وجود إيكولوجيات متطابقة من حيث التركيب الجيولوجي والظروف المناخية بين البرين فضلاً عن انتشار أصناف من النباتات مثل اللبان والعسق والجُمر والطلح، ويذكر (الخليدي) أن معظم نباتات اليمن تنتمي إلى ما يسمى الإقليم السوداني أو الصومالي المساوي (شكل 10) (regon Sudanian -

kingdom floristic Paletropical (regon Masai -Somalia) والمسمى بـ ، والذي يشمل الجزء الشرقي من أفريقيا شرق وجنوب أثيوبيا، وجنوب شرق السودان، وشمال شرق أوغندا، ومعظم كينيا، ووسط تنزانيا والصومال وجنوب الجزيرة العربية، كما تنتمي بعض نباتات اليمن أيضاً إلى الإقليم الصحراوي العربي Arabian-Saharo أو الصحراوي السندي Sindian- Saharo والتي تمتد إلى كل من مصر وفلسطين وجنوب العراق وجنوب غرب سوريا وإيران وتنتمي القليل منها إلى إقليم البحر المتوسط والإقليم الإيراني الطوراني، وتسود نباتات الإقليم السوداني في المرتفعات الغربية وبعض مناطق سهول المرتفعات العالية كثيرة المطر بينما تسود نباتات الإقليم الصحراوي العربي في مناطق السهول الساحلية والجبال الشرقية والسهول الصحراوية الشرقية والشمالية (الخليدي 2013:6-7).



شكل (10) الاقاليم النباتية التي تنتمي اليها نباتات اليمن الطبيعية عن الخليدي 2013

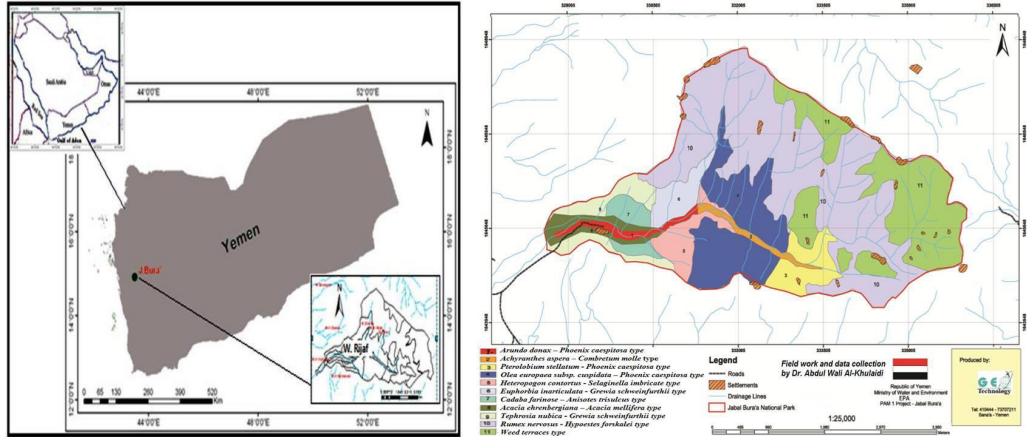
ويضيف الخليدي بأن نبات العسق (asak Acacia) لا يوجد إلا في اليمن والسعودية و أثيوبيا، وسمي عسق لأنه شوهد لأول مرة في اليمن ثم وجد فيما بعد في أثيوبيا وظل اسمه (asak Acacia) دون الخوض في نقاش عن أصله، كذلك الحال بالنسبة لنبات الطلح أو الكُنْهَلب origina Acacia، موجود

في إقليم المساوي الصومالي وشوهد فقط في اليمن والسعودية وأثيوبيا في مناطق على علو 1800 متر / فوق سطح البحر، وهذا ينطبق على نباتات برية أخرى عديدة في هذا الإقليم وربما ينطبق على البن *Coffea Arabica*، أي أن البن كان يتواجد في هذا الإقليم الجغرافي الضيق (الإقليم المساوي) في وقت واحد (الخليدي 7: 2013).

ويذكر (MEYERE) أن البحث عن أصول الأشجار المزروعة من الأمور المحيرة لعلماء النبات لذلك فإن الكثير من أسلاف النباتات المزروعة لا تزال غير موثقة أو مدروسة ومن هذه الأشجار شجرة البن، التي وثقت على أنها نبات بري (MEYERE 136: 1965). حيث عثر العلماء على نبات البن كافيا ارايبكا بصفته البرية في مرتفعات جنوب غرب إثيوبيا وجنوب شرق السودان (هضبة بوما)، إحدى مراكز التنوع الوراثي العالي، كما تبين وجود اشجار البن في مدغشقر (Berthaud : 1985)، ونظراً لعدم عثور العلماء على البن العربي بصفته البرية في اليمن، فقد كان ذلك هو السبب الرئيسي في نسبة البن العربي إلى أثيوبيا، كونه وجد باليمن منزرعاً وليس بصفته البرية، غير أن الحقيقة التي يمكن التركيز عليها هي أن معظم أراضي اليمن هي أراضي مرتفعة 2000-3000 متر عن مستوى سطح البحر، وتبلغ ذروتها في جبل النبي شعيب غرب صنعاء 3760 متر عن مستوى سطح البحر، وهي أعلى قمة جبلية في شبه الجزيرة العربية؛ وتقع ضمن منطقة الرياح الموسمية الجنوبية الغربية الذي يمد أعالي المرتفعات بكمية من الأمطار تتراوح بين 300-1000 ملم في السنة، تسقط في فصول ممطرة خلال شهر آذار - مارس (مارس - مايو) وتموز - آب (يوليو - أغسطس)، وتقل نسبة الأمطار على الأراضي المنخفضة. أما النبات فهي خليط من النباتات المدارية الأفريقية السودانية ونباتات فوق مدارية (tropical-extra) عربية - صحراوية، حيث تسود الأولى في الغرب (المرتفعات) والثانية في الشرق الأكثر جفافاً وفي الشمال الشرقي، وقد أكدت الدراسات الأثرية والجيومورفولوجية أن التغيرات المناخية الكبيرة على المدى الطويل كانت السبب في أن تكون البيئة اليمنية مناسبة لنمو مختلف أنواع النباتات التي تشمل على أشجار الغابات وأحراش السافانا (مع مختلف النباتات اللحمية) فوق الهضبة الرطبة التي تتدرج إلى أحراش سفانا المناطق شبه القاحلة ثم الصحراوية في المناطق الشمالية الشرقية الأكثر جفافاً، بينما كانت أجزاء واسعة من المرتفعات اليمنية مكسوة بالغابات بشكل كبير في عصور ما قبل التاريخ المبكرة، وظلت على ذلك النحو حتى عام 4500 قبل الحاضر، وقد تراجع الغطاء النباتي الكثيف بسبب النشاطات البشرية الكثيفة التي أدت إلى فقدان أجزاء واسعة من الغابات (ايدينز و ويلكنسون 2001: 1-5).

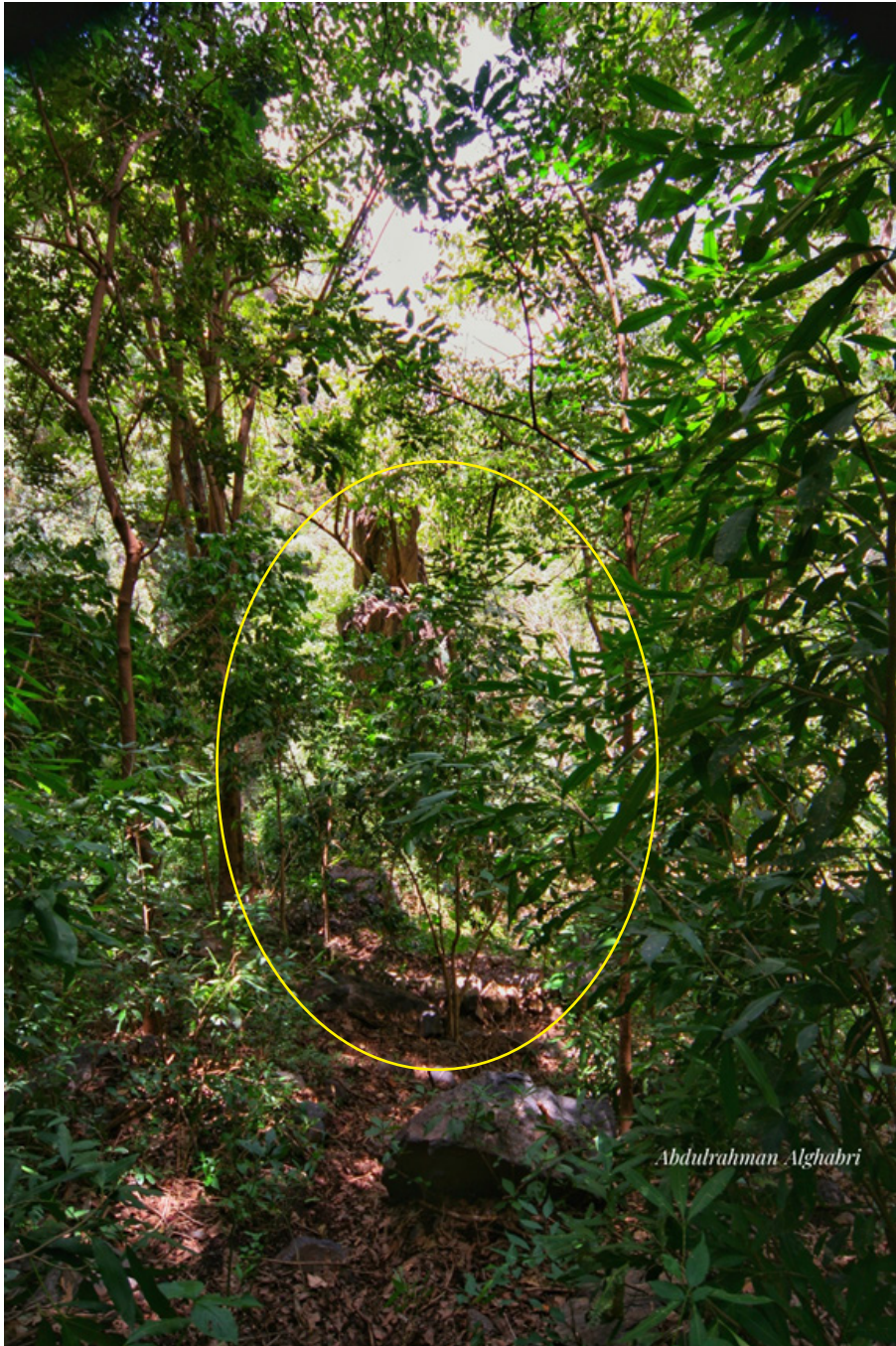
حيث أكدت الحفريات والمسوحات الأثرية والجيومورفولوجية التي أجريت للمواقع الأثرية ومحيطها البيئي في مناطق المنحدرات وأرضيات الوديان في المرتفعات الوسطى (ذمار- إب)، أن اليمن مرت بفترات رطبة في أواخر الدهر الجيولوجي الرابع، تلتها مرحلة جفاف في نهاية البليستوسين، وكانت منطقة الهضبة خلال تلك الفترة أكثر جفافاً وبرودة مما هي عليه اليوم، ثم حلت مرحلة رطبة في الفترة بين 9000-3000 سنة قبل الميلاد، مما ساعد على وجود غطاء نباتي كثيف في الهضبة، حيث نمت أشجار الغابات وأحراش السافانا بشكل كثيف للغاية، إلى جانب أصناف مختلفة من النباتات الحبية، الأمر الذي أدى إلى توفر ظروف مناسبة للاستقرار السكاني وظهرت ثقافة عصر البرونز وشهدت هذه الفترة زيادة في عدد السكان (غالب 2003م: 55)، ترافق مع توسع في بناء المستوطنات حيث أدى التوسع الاستيطاني والاستصلاح الجائر للمدرجات الزراعية إلى تراجع الغطاء النباتي بشكل ملحوظ حتى أصبحت المدرجات الزراعية اليوم شبه عارية تماماً من الغطاء النباتي الكثيف، ليس هذا فحسب بل لقد أدت الزيادة في السكان والتوسع في بناء المستوطنات السكنية واستصلاح الأراضي الزراعية، إلى تأثر السجل الأثري في منطقة الهضبة والمرتفعات اليمنية، إذ أن رطوبة الجو وبناء الحقول على هيئة مدرجات زراعية كان على حساب المواقع الأثرية في تلك المناطق، وكان هذا سبباً في اختفاء السجل الأثري منها مقارنة بالمناطق القاحلة ذات السكن المحدود والمتأخر (ايدنر و ويلكنسون 2001: 8)؛ (Parker and J.I. Rose 2008: 26).

وهذا برأينا يُعد السبب الرئيس في عدم العثور على أشجار البن بصفتها البرية في اليمن، حيث من المعلوم أن أشجار البن تحب الظل لذلك فإن انحسار الغطاء النباتي يعني انقراض لهذه الأشجار، وعليه فإن البحث عن أصول جينية ومستحثات نباتية لأشجار البن في اليمن بصفتها البرية يقتضي إجراء دراسات معمقة من قبل علماء النبات والبيئة للبحث عن أصول هذه الشجرة في منطقة المرتفعات. إن تراجع الغطاء النباتي في اليمن أدى إلى تواجد بقايا هامشية لتلك الغابات في منطقة الهضبة، وتتمثل تلك الغابات بالمحميات الطبيعية في كل من الحديدة (محمية بُرع)، (شكل 11) الواقعة ضمن منحدرات الجبال الغربية الوسطى لليمن والتي تعد أفضل غابة محفظة في شبه الجزيرة العربية، وهي من المناطق القليلة التي تحافظ على الغابات الاستوائية والتي كانت سائدة في شبه الجزيرة العربية، وفيها أنواع نادرة للغاية وخاصة في وادي الرجاف أكبر الوديان الغابية في شبه الجزيرة العربية، و الغطاء النباتي هو في الغالب من النباتات الاستوائية الأفريقية والسودانية (Al-Khulaidi 2019: 29).



شكل (11) - محمية بُرع وغابة وادي الرجاف فيها - عن الخليدي 2019م

ومحمية عُتمة في ذمار ، ومحمية جبل إراف في المقاطرة بمحافظة لحج، حيث توجد في هذه المحميات أشجار أفريقية وبكثافة، وتعد هذه المحميات هي الدليل الباقي على أن اليمن كان مكسو بالغابات الكثيفة على الأقل منطقة المرتفعات، وعليه فإن البحث عن الأصول البرية لأي شجرة يجب أن يتم في هذه المناطق، مع العلم أن محمية بُرع توجد بها العديد من أصناف البن العربي، ومؤخراً عثرنا على دليل على وجود أشجار البن بصفتها البرية في محمية عُتمة في محافظة ذمار (شكل 12)، وهذا يعد دليل علمي قوي بأن البن العربي ظهر في اليمن بصفته البرية ودُجِنَ منذ عهود مبكرة؛ وهو ما أدى إلى تلاشي واختفاء الشجرة بصفتها البرية وظهورها بصفتها المنزوعة.



شكل (12) - اليمن البري في محمية عتمة بمحافظة ذمار (تصوير عبدالرحمن الغابري)

ومن هنا يمكن القول: كما أن للبن أصول أثيوبية، فله أيضا أصول يمنية، لذلك لم تكن تسمية عالم النبات (لينيس) للبن بأنه Arabica Coffea من فراغ، إذ لم يطلق عليه اسم Abyssinica Coffea (MEYERE 1965: 136-151). ويضم من هذا أن الأسماء لها علاقة بالجغرافيا، ويذكر (Söndahi) بأن البن العربي وجد لأول مرة في اليمن، ووثق في القرن الثاني عشر الميلادي (Söndahi 2005: 21).

وفي ظل هذا التطور في نوعية المعلومات فإن القول بأن الأرض اليمنية هي واحدة من المواطن الأصلية لشجرة البن إلى جانب أثيوبيا بات أمراً واقعاً أكثر من كونه احتمالاً. إن الانتشار الكثيف لشجرة البن في كل من اليمن وأثيوبيا يمكن أن يعزى لعدة أسباب برأينا وأهمها:

1 - أن الأصل والمنشأ واحد بين البلدين؛ انقسم بعد ذلك إلى موطنين بفعل الفصل القاري الذي فصل شبه الجزيرة العربية عن شرق أفريقيا في الدهر الجيولوجي الثلاثي، وما رافق ذلك من انتشار بعض النباتات والحيوانات على الجانبين (جانتل 1999: 18). خاصة بعد أن اثبتت الدراسات أن نحو 90% من النباتات اليمنية (جنوب غرب الجزيرة العربية) والشرق أفريقية ذات أصل واحد وُجدت في نفس الوسط البيئي وفي زمن واحد، والتسميات العلمية لها تتبع وتنبع من وقت ومكان اكتشافها فتسمى بأسمائها المحلية أو نسبة للناطق الجغرافي الذي وجدت فيه أو نسبة لمكتشفها حيث يحمل النبات اسمه القديم الذي عُرف به لأول مرة كما هو حال العسق مثلاً لا حصراً (الخليدي: ت ش).

2 - إن اختفاء البن بصفته البرية في اليمن وظهوره بصفته المنزرعة كان بسبب التوسع الأفقي للمستوطنات البشرية في منطقة المرتفعات والهضبة منذ الألف الخامس على الأقل، الأمر الذي أدى إلى تراجع الغطاء النباتي بشكل كبير، واختفاء الكثير من النباتات بصفته البرية ومنها القات والبن. وبقي من النباتات البرية إلى حد ما العسق والعلب.

وفي حالة سلمنا بالرأي القائل: بأن البن انتقلت أشجاره من أفريقيا إلى اليمن، فإن ذلك برأينا في حال ثبوته قد تم من خلال الانتقال المباشر عن طريق العلاقات التجارية النشطة بين اليمن وشرق أفريقيا والتي بدأت منذ عهود مبكرة عبر باب المندب، بدءً بعصور ما قبل التاريخ، كان فيها تسيد للثقافة العربية الجنوبية في مرتفعات الحبشة وشرق أفريقيا، حتى جاء في البربليوس أن سواحل شرق أفريقيا هي سواحل أوسانية، وقد اكدت الدلائل الاثرية والصلات اللغوية ذلك (غالب 2010: 17، 19؛ الشيبه د ت: 179؛ رحيم و حجي 2009: 416، 426، 433؛ Uilendorff 1955: 28. Doe، 1981: 100. وهذا بدوره دليل على سيطرة سياسية مُطلقة، وتحكم في الموارد الاقتصادية

المختلفة، ومعرفة بطبيعة المحاصيل الزراعية في تلك البلاد.

إن التشابه الكبير في بعض الألفاظ اللغوية بين اليمن والحبشة يشكل مادة مصدريّة لفهم أدق للعلاقات الثقافية بين الثقافتين، ويساعد على حل بعض القضايا التاريخية الخلافية، وفيما يخص تاريخ البن والقول بأنه انتقل من الحبشة إلى اليمن في فترة متأخرة جداً تؤرخ بالقرنين الثامن والتاسع الهجريين، فإنه بالعودة إلى الدراسات اللغوية فهناك في النقوش اليمنية بعض الألفاظ (ب ن م - و أ ب و ن)، والتي يمكن قراءتها بأنها البن، وإن كان المشتغلين بحقل الدراسات اللغوية قد قرأوا تلك الألفاظ على أنها البان، غير أن جهلنا بقواعد لغة اليمن القديم وبالكيفية التي كانت تنطق (Stein, 2020: 337) بها الألفاظ وفي ظل غياب الحركات، يجعل امكانية افتراض قراءتها على أنها البن امرأ وارداً، ولعل في تشابه تلك الألفاظ مع بعض المحكيات اليمنية الحالية ما يحتم علينا ضرورة إعادة النظر في قراءة تلك الألفاظ التي فسرت على أنها تعني شجرة البان، مع احتمال قراءتها على أنها تعني البن من وجهة نظرنا... فقد جاء على سبيل المثال اللفظ (بنم) في نقش عبدان الكبير والذي يؤرخ بحوالي القرن الرابع الميلادي، وهو وثيقة مهمة أرخت لأعمال حربية ومعمارية وأخرى زراعية، حيث جاء في السطر 36 منه حديث عن زراعة بعض الأشجار في الوادي المسمى أميتن على النحو التالي:

ثلاث / وعشري / أألفم / بقلم / وست / أألفم / أعلبم / وثني / أألفن / بنم (بافقيه 1981: 40 ؛ Sima 198: 2000، وقد فسر بعض المشتغلين بحقل الدراسات النقشية (Lwona and Robin) كلمة (بنم bnm)، على أنها تعني شجرة البان (شكل 13).



الشكل (13)- شجرة البان
والبن الفروق الظاهرية عن
ويكيبيديا.

الجدير بالذكر أن (بافقيه) في قراءته للنقش عبدان لم يعلق على الكلمة ولم يعطها أي تفسير يذكر (بافقيه 1981: 41)، غير أن روبان وزميلته عند إعادة قراءة النقش رجحوا أن المقصود باللفظ بنم أشجار البان (بافقيه 2001: 39؛ 127؛ Robin and Lwona 1994)، ونعتقد أن إمكانية قراءة اللفظ على أنه يعني البُن أمراً وارداً أيضاً خاصة وأنها تتعامل مع لغة مية، كما وأن اللفظ الوارد في النقش له ما يشابهه في المحكية اليوم، ويعزز هذا الفرض ورود لفظ أكثر قرباً من المحكية في نقشين خشبيين أحدهما النقش Sab.script.Mon = 130 BSB.X (Stein 2010: 213).

إن هذه الألفاظ الغير متفق على تفسيرها برأينا على قلتها، ربما المقصود بها أشجار البُن، خاصة وأن النقوش لم تذكر أشياء هامشية بل وثقت لأشياء ارتبطت بحياة الناس ومعاشهم مثل: العنب - والنخيل - والعلب - والجلجل - العتر... الخ، وهي مزروعات لا تزال زراعتها قائمة حتى يومنا هذا، والبُن من الأشجار التي توارثت زراعته منذ زمن بعيد، بينما البان الذي يفترض البعض أنه المقصود في النقوش، زراعته هامشية وغير منتشرة كالبُن وبما أن شهرة الشيء تأتي من استخدامه فنعتقد أن زراعة البُن في اليمن القديم ربما كانت موجودة، غير أن ثماره لم تشتهر مثل المحاصيل النقدية كاللبان والمُر، التي كانت عماد الاقتصاد القديم في تلك الفترة، ولربما كان شراب المُر الذي وصف بأن له نشوة كان يحضر من ثمار البُن، خاصة وأن مشروب البُن يسمى القهوة، وكما جاء في القواميس العربية بأن القهوة من أسماء الخمر فإننا نفترض للقهوة علاقة بالقاه التي جاءت الإشارة إليه في كتاب تاج العروس: بأن من عادات أهل اليمن في الدرس والرياسة التناوب، وذلك بأن يجتمعوا مرة عند هذا ومرة عند ذلك، فيتعاونون على هذا العمل ويسمون ذلك « قاه » (الزبيدي د ت: 478)، وفي كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر أن رجلاً من أهل اليمن قال يا رسول الله إنا أهل قاه وإذا كان قاه أحدنا دعا من يُعينه فعملوا له فاطعمهم وسقاهم من شراب يقال له المُر، فقال: أله نشوة؟ قال: نعم. قال: فلا تشربوه، و المُر شراب يشبه البيرة في العصر الحاضر، بحسب يوسف عبد الله (عبد الله 2021: تواصل شخصي). وبما أن البُن يُزرع ويُرعى غرسه ويُتعهد بالسقي والرعاية، فإن في شرح بافقيه للسطر 36 من نقش عبدان ما يعزز افتراضنا بأن ربما المقصود باللفظ بنم البُن وليس البان حيث وصف بافقيه طبيعة الأرض التي يتحدث عنها النقش بقوله: « ينتقل النقش ليتناول ما بُقِل أي غرس في تلك الجرب من أشجار وفي أراضيهم التي يسميها النقش (اميتن) وهي أرض زراعية تسقى بانتظام من خلال الآبار غالباً. وكما تتصور أنها في الغالب أراضي زراعية لا تقع على طريق السيل ولا وسيلة لسقيها بمائه وإنما تُسقى بوسائل أخرى كماء الآبار » (بافقيه: 2001: 39).

ويفهم مما ورد أن الأشجار التي دونت في النقش زُرعت بفعل الإنسان الذي تعهدا بالرعاية والسقي

وربما كان المقصود باللفظ بنم البُن وليس البان، والتي ربما كانت ظروف الوادي المناخية في ذلك الزمان مواتية لزراعتها، وربما نقلت ثقافة زراعتها من منطقة المرتفعات اليمينية ضمن عملية نشر صناعي تمت من خلال نقل شتلات وثمار البُن لزراعتها في الوديان الداخلية في الأطراف الشرقية كما هو الحال في وادي نصاب (2002 حبتور: 189)، خاصة وأن الدلائل الأثرية والجيومورفولوجية تشير إلى أن سكان المدن والمراكز الكبيرة في أودية الأرض السهلية جزء منهم في الأصل من سكان المرتفعات الجبلية، انتقل أعداد منهم للعيش في هذه الوديان الكبيرة، بفعل التحولات المناخية في أواخر الألف الثالثة ق م وبداية الألف الثاني ق م؛ بسبب تنامي دورة الجفاف وتناقص الأمطار؛ الأمر الذي اضطر جماعات من سكان المرتفعات للانتقال للعيش على ضفاف الوديان الكبيرة في الأراضي السهلية الواقعة على ارتفاع 1000 متر عن سطح البحر في نهاية الألف الثالث وبداية الثاني ق م، فنشروا الزراعة في هذه الوديان بشكل تدريجي ارتبط بزيادة الكثافة السكانية وتطور المعارف والمهارات وكذلك التحولات المناخية، وقد أسسوا مستوطناتهم على ضفاف الأودية والتي كانت النواة الأولى لقيام ممالك القوافل في نهاية الألف الثاني وبداية الألف الأول ق م (غالب 2010: 14-16)، وحتماً نقل هؤلاء المزارعون مهاراتهم ومعارفهم الزراعية كما عملوا على نشر زراعة بعض المحاصيل نفترض أن البُن أحدها في مزارع تلك الوديان في أطراف الصحراء العربية والسفوح الشرقية للجبال التي تعتمد على مياه السيول المندفعة بقوة من المرتفعات الجبلية (جانتل 1999: 19).

ويظهر أن الاندفاع الكبير لمياه السيول في تلك الوديان كان له دور محوري في ترسيب التربة الغرينية الخصبة، فقد تعرضت المناطق الصحراوية المنخفضة خلال الهولوسين لأربع مراحل رطبة مختلفة خلال الفترة بين (BP 12000، BP 7500، ظهرت خلالها العديد من البحيرات العذبة، وقد تعرضت لجفاف جزئي أو كلي خلال فترات الجفاف المؤرخة ب 10,300، 8,750، BP 7,900، إذ لم يتم التعرف على أي دليل بعد BP 7000 يسمح بالتعرف على فيضانات نهريّة كشاهد على تساقطات مطرية قصيرة وعنيفة كتلك التي لا تزال معروفة حتى اليوم، إذ تركت تلك الفيضانات ترسبات طميّة هائلة وجدت آثارها على أطراف الوديان أسفل الهضبة وأُرخّت ارسابات الري الغرينية في تمنع بين 2200-2400 BP، وقد بينت الدراسات أن البيئة النباتية في المناطق المنخفضة الارتفاع في الجزيرة العربية كانت مختلفة قليلاً عن ما هو عليه حالياً، وكانت الأشجار المدارية الآتية من المناطق القريبة من خط الاستواء كثيرة بالفعل في أطراف مجاري المياه بالأرجح على هيئة أحراج غابية (ليزين 2007: 65). ولربما كان البُن واحدة من تلك الأشجار التي نمت بشكل أو بآخر على ضفاف الوديان خاصة وأن البُن العربي ذاتي التلقيح وينمو في بيئات يتراوح ارتفاعها عن مستوى سطح البحر بين 995م: 2460م

(المتوكل 2003 مج 1: 554).

ووفقاً للتوصيف الجغرافي لمحافظة شبوة فإن شروط نمو البن فيها متوفرة إلى حد كبير، فالمحافظة تتركز فيها المرتفعات في الأجزاء الغربية والجنوبية علي حدود المحافظة مع محافظة أبين ومعظم هذه المرتفعات يطلق عليها جبال الكور (كور العوالق) وهي سلاسل جبلية متصلة بسلسلة جبال العوالق السفلي الواقعة في الأجزاء الشرقية والشمالية الشرقية من محافظة أبين وتمتد شمالاً وتحديداً في مديريات (حطيب نصاب) والأجزاء الجنوبية لمديريات (مرخة) وأهم تلك الجبال هي جبال الصير (1896م / فوق سطح البحر) وجبال صير أهل غسيل (2285م / فوق سطح البحر) وجبال العر (1886م / فوق سطح البحر)، وجبل أمزمل (1652م / فوق سطح البحر) وجبل المحاجر (1473م / فوق سطح البحر)، وجبال المرخام (1412م / فوق سطح البحر)، وجبال آل علي (1773م / فوق سطح البحر) وجبال المنارة (1970م / فوق سطح البحر) وغيرها من الجبال الموجودة في المحافظة. أما المناخ فيسود المحافظة ثلاثة أنواع من المناخ ففي المناطق الشمالية يسودها مناخ صحراوي حيث يكون حاراً صيفاً بارداً جافاً شتاءً، أما الأجزاء الجبلية فإنها تشهد مناخاً معتدلاً صيفاً وبارداً شتاءً، والنوع الثالث في الأجزاء الساحلية حار صيفاً ودافئ شتاءً، وتسقط الأمطار عموماً في فصل الصيف، ومن جانب آخر فإن المحافظة تحظى بتدفق كميات كبيرة من السيول القادمة من المحافظات الأخرى، وتُمثل الأشجار المعمرة المتناثرة قرب الأودية والشعاب مثل السدر والسمر والقرص وبعض أشجار الطلح والأثل والعُشر والعوسج، أهم مكونات الغطاء النباتي إلى جانب بعض أنواع من الحشائش والنباتات الصغيرة التي تكثر خلال مواسم الأمطار (<https://shabwaa.gov.ye/info.nic-yemen/>؛ <https://brife/>). وعليه يبقى احتمالية نمو أشجار البن في شبوة أمراً قائماً، خاصة وأن العلماء وجودوا أن هناك فصائل من البن في شرق أفريقيا ينمو في ظل وجود مناخ جاف.

إن لفظ (بنم) في نقش عبدان، فُسر وفق افتراضات ومقارنات لغوية مع القواميس العربية الفصيحة مثل قاموس مختار الصحاح إذ جاء فيه اللفظ (بون) أي البان وهي ضرب من الشجر واحده (بانة) (الرازي د ت: 70)، لكن تبقى احتمالية أن يكون المقصود باللفظ البن أمر قائم في ظل الاختلاف اللغوي بين عربية أهل اليمن وبين الفصحى، وكما جاء في اللسان "ليس عندنا عربييت، من دخل ظفار حَمَر (الحبشي 1990: 31)، ويُنسب إلى أبي عمرو بن العلاء (ت 154 هـ) قوله: "ما لسان حمير وأقاصي اليمن اليوم بلساننا، ولا عربييتهم بعربييتنا"، ويفهم من كلام ينسب لابن جني (ت 392 هـ) إيضاحاً مفاده "أن لغة حمير وما شابهها مختلفة تماماً عن لهجات ربيعة ومضر"، وجاء عند صاحب اللسان: "وحَمَرُ الرَّجُل: تكلم بكلام حمير، ولهم ألفاظ ولغات تخالف لغات سائر العرب"

(هزيم 2015، 931). وفي لسان العرب (بن) البَنَّة : الرياح الطيبة (ابن منظور 1414 : 59 مج 13).



شكل 14- أ، ب - وادي نصاب بشبوه عن جوجل إيرث

ونستند في افتراضنا بأن المقصود باللفظ في عبدان هو البن، إلى نتائج الدراسة التي قدمها (حبتور) الذي قام بعمل مسح ميداني لوادي عبدان ومحيطه (شكل 14- أ، ب) وتبين له وجود زراعة لأشجار البن في وادي نصاب والذي تصب به العديد من الأودية منها عبدان أحد روافد وادي نصاب والذي يرتفع نحو 1100 متر عن مستوى سطح البحر، ويقول حبتور: « أما البن فعلى الرغم من قلة زراعته اليوم فإن منطقة نصاب لا تزال تحتضن عدداً قليلاً من أشجاره مما يؤكد صلاحية جوها لنموه، كما أن وجوده اليوم يؤكد بأن المقصود في النقش الإشارة إلى البن (القهوة) وليس إلى البان (Ban) كما ذهب إلى ذلك روبان وزميلته ” (حبتور 2002: 191)، ويؤيد طيران ما جاء في حديث حبتور ويذهب إلى ما نذهب إليه هنا بأن البن من الأشجار التي نمت في الأرض والبيئة اليمنية منذ عصور ما قبل الاسلام على أقل التقديرات (طيران: ت ش).

الجدير بالذكر أن ثمة إشارات وردت في نقوش أخرى لشجرة اسمتها النقوش (و أ ب و ن) وهو يختلف تماماً عن اللفظ الوارد في نقش عبدان بنم، ومن تلك النقوش:

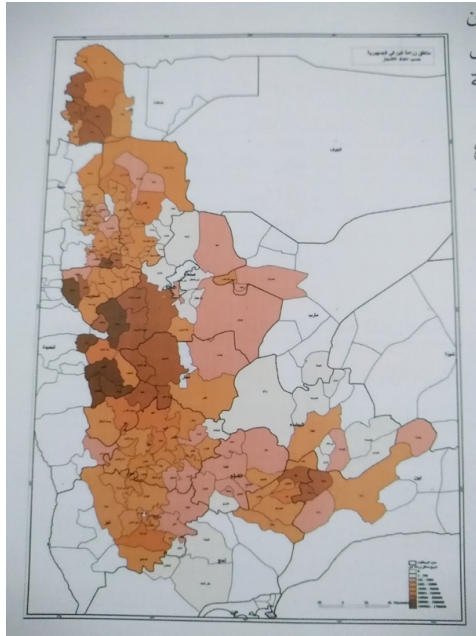
RES 3958



شكل (15) - نقش المدونة 3958

- 1 Nšrm Yhḥmd bn M'hr w-ḡ-Hwln
qyl Rdmn w-ḡ-
- 2 wln bql w-ḡyf w-ns² w-wdn w-
ḡrr w-br' kl ḡrt
- 3 s¹r-hmw Mltntm w-kl nqbt-hw
w-s²ṣn-hw w-'b'r-hw
- 4 w-ms¹qt-hw w-bql kl bql w-'lb
w-'bwn kwn ws¹-
- 5 ṭ-hw bn-mw 'ly-hw 'd s¹fl-hw b-
rd' w-mqm 'ṭtr S²-
- 6 rqn w-S¹yn ḡ-'lm w-'m ḡ-Dwnm
b'l 'qbt W'ln w-'-
- 7 m ḡ-Mbrqm b'l S¹lym w-Lmmm
w-b-rd' 'tr b'l Ṣn'-
- 8 tm w-b-r[d'] Wdm b'l Mṭwl w-b-
rd' mr'-hmw 'l'z
- 9 Ylṭ mlk Ḥḡrmwt bn 'mḡḡr w-b-
rd' mndḡy-hmw
- 10 ḡt B'dn w-Ḥhrn w-b-rd' s²ms¹-
hmw 'lyt b'lt 'r S²-
- 11 ḡrrm w-S²ms¹m b'lt qyf Wynn
w-'lfqn w-b-rd' w-ḡ-
- 12 yl s²b-hmw Rdmn w-ḡwln w-kl
ḡ-yqhn bnw M'hr w-
- 13 bytnyhn Hrn w-Hrn w-kwn ḡn
s¹rn ṣrb w-mqny bny M'hr |

النقش RES 3958 (شكل 15)، وهو من نقوش القرن الثالث الميلادي عصر ملوك سبأ وذي ريدان، وهو من النقوش المؤرخة بسنة 144 من شهر صيد، وصاحب النقش هو (ناصر يهحمد، قيل ردمان وخولان - في منطقة ردمان، التي ترتفع عن سطح البحر نحو 1900 متر، والتي كانت تتبع الدولة الحضرية حينها في عهد الملك إل عز يلط بن عم ذخر، بعد افول نجم قتبان (بافقيه، وآخرون 1985م: 170-171)، ففي السطر الرابع منه (ومسقت هـ و / وبقتل / ك / بقتل / وأعل ب / وأبون / ..). ومنطقة ردمان تقع إدارياً ضمن محافظة البيضاء المشهورة بالقهوة، وفيها يُزرع البن أيضاً (الحكيمي 2012م) (الشكل 16)



جدول 4. يبين المحافظات والمديريات التي ينمو فيها البن مرتبة حسب أهميتها وكثافتها.

المحافظة	المديرية
صعدة	منيه، غمر، جيدان، ساقين، رازح، شداء، الطاهر، قصاب، باقم، مجز، وسحار
حجة	بني العوام، وشحة، كشر، اطلح الشام، كحلان الشرف، الحابشة، الشاهل، ميين، كحلان عفار، شرس، نجرة، حجة
المحويت	ملحان، حفاش، بني سعد، المحويت، الرجم، الطويلة، شبام، كوكبان
عمران	مسور، حرف سفيان، قفلة عز، المدان، شهارة، خمر، السوداء، السود، جبال عيال يزيد، عمران، عيال سريح، ثلاء،
صنعاء	الحيمة الداخلية، الحيمة الخارجية، بني مطر، مئاحة، صغفان
ريمة	الجين، كيمة، الجعفرية، بلاد الروس، بلاد الطعام، السلفية،
ذمار	ضوران، جبل الشرق، عتمة، مغرب عس، عس، وصاب العالي، وصاب السافل
إب	القفر، حبش، يريم، المخادر، أب، بعدان، العدين، حزم العدين، فرع العدين، مذيخرة، ذي السفال، جبلة، الشعر، النادرة،
تعز	المواسط، مقينة، شرع الرونة، التعزية، جبل حبشي، صبر الموادم، السراخ، الشعائتين، الصلو
لحج	يافع، ردفان، حبيل جبر، حالمين، بهر، الملقحي، الحد
أبين	رصد، سباح، لودر
الحديدة	يرع
الضالع	الشعيب
البيضاء	الطفة
مأرب	حرب القرامش

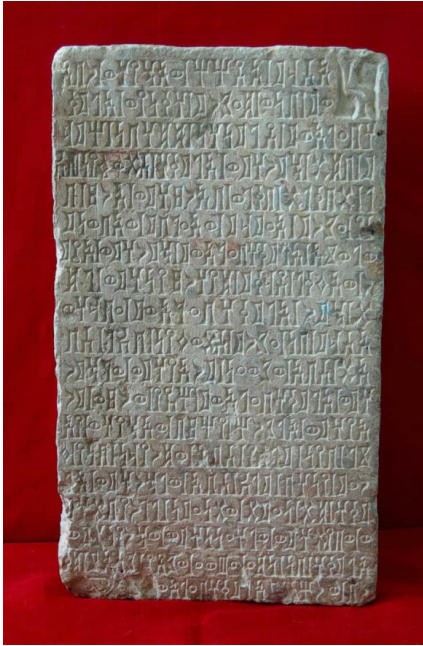
شكل (16) جدول وخارطة لأماكن زراعة البن في اليمن (الحكيمي 2012)

وفي النقش CIAS 6°n 639.11/0 (شكل 17) في السطر الخامس منه: (ب ق ل و / ب أرض ه م و / أ

رض / بني / أشرم / أع م دم / وأ ع ل ب م / وأ ب و ن م)

4 w-qt¹ms-hw bql kl bql-w ws¹-w kwn bwn w-lb '—

5 S² ttr w-mqm 'ly-hw d s¹fl-hw bn-mw hw-t



CIAS 39.11/o 6 n° 6

- 1 's'dm 'šh h w-'hy-hw Rb'—
- 2 wm bnw g-'s'rm hqnyw 'lmq—
- 3 h- b'i-'wm šlmnhn g-dhbn hmd—
- 4 m b-qt hmr-hmw 'lmqh s'twfyw b-k—
- 5 l tbqit bqlw b-'rd-hmw 'rd b—
- 6 ny 's'rm 'mdm w-'lbn w-'bwnm
- 7 w-l-wz 'lmqh-b'i-'wm hmr-hmw 'tm—
- 8 r w-'fql šdqm g-yhrdyn-hmw l-g—
- 9 t hmr 'lmqh-b'i-'wm 'bd-hw
- 10 's'dm bn 's'rm s'twfyw b-kl s'b—
- 11 't s'b' w-s'w'n mr'y-hmw w-l-hmr-
- 12 hmw 'lmqh-b'i-'wm hzy w-rdw mr—
- 13 'y-hmw 'is'rb Yhqb w-'hy-hw Y'—
- 14 zl Byn mky S'b' w-g-Rydn bny F—
- 15 r'm Ynhb mlk S'b' w-l-hmr-hmw 'l—
- 16 mqh qt n'mt w-tn'mn l-grybt-hm—
- 17 w w-byt-hmw w-l-h'n-n-hmw w-hryn-hmw
- 18 'lmqh bn nq' w-tw' w-s'sy s'n'm g-q—
- 19 rb w-rh q b-'lmqh-b'i-'wm

شكل (17) - النقش CIAS 39

حيث يطلب اصحاب النقش من ألقه ان يمنحهم ثمار أو غلال وفيرة بصدق، والنقش من نقوش معبد أوام من عهد إل شرح يحضب ويأزل بين (القرن الثالث الميلادي)، يتحدث النقش عن عطية ألقه لأصحاب النقش والمتمثلة في الزروع التي زرعوها في مزارعهم (بني عشرم)، والمتمثلة بالأعمدة - والعلب - وابونم (وفسرت الكلمة أب ونم بأنها أشجار البان أيضا (Sima 2000: 190)). وفي نقش متحف بينون BynM 11.45 (شكل 18) لسطر الأول (أ ب ون م)،

BynM 411

marker

- 1 [... ..]tmrm w-(b)wnm w-[... ..]
- 2 [... ..]wynm ḥmrm l-mbh[... ..]
- 3 [... ..]w-b-ḡ-b(r)[h](yn)y (w)-[... ..]



OBJECT INFORMATION

Deposit	Baynūn, Museum, BynM 411
Support type	Stone inscription

شكل (18) - نقش متحف بينون 411

وفي جميع النقوش المذكورة فسر اللفظ (بنم - أبونم- بنتم) بأنه اشجار البان، وقد اعتمد المفسرون على المعاجم العربية وفسروا اللفظ طبقاً لقواعد اللغة العربية المنضبطة وهو أمر غريب ليس له ما يبرره؛ مع سابق علمهم بأن حروف الخط اليمني القديم تعد أصواتاً ساكنة، ولم يُرمز فيها لأصوات المد طولها وقصيرها، (رحيم و حجي 2009: 418)، وبحسب المعجم السبئي الحديث فإن أول من فسر اللفظ (أ ب و ن م) أنها البان هو:

Rhodokanakis رودوكاناكيس (5: 1931)، وسار على نهجه عدداً من الباحثين، ومع ذلك فإن معجم Biella 1982 (38: Biella) أعاد الكلمة إلى جذرها الثلاثي (BWN)، ولم يجزم في تفسير اللفظ وإنما ترك باب الاجتهاد مفتوحاً على مصراعيه حيث عد اللفظ (أ ب و ن م) نوع من الشجر (kind of tree)، ووضع كلمة البان بين قوسين متبوعة بعلامة استفهام (Moringa aptera?)، ما يعني أن تفسير اللفظ هو عبارة عن اجتهادات من قبل ناشري النقوش السابقة ودارسوها لا يقوم على أي حجة مقنعة. أي أن معنى اللفظ قد يكون شجر البُن، خاصة وأنتا نتعامل مع لغة ميتة نجهل كيفية لفظ أحرفها على وجه الدقة كما نجهل معاني الكثير من الألفاظ، وعلى الرغم من وجود بعض التشابه بين اللغة اليمنية القديمة واللغة العربية الفصحى في كثير من الظواهر الصرفية والنحوية والأسلوبية، إلا أن ذلك لا يعني تطابقاً تاماً بينهما، خاصة في ظل خلو خط المسند من حروف الصوائت، وقلة الشواهد أو ندرتها

في بعض الظواهر (هزيم 2015: 955).

وعليه يقتضي الوقوف على تفسير دقيق للفظ (ابنم - بنم - بنتم) القيام بعمليات دراسة للمحيط البيئي للنقوش ومعرفة نوع الأشجار المنتشرة فيها وتحديد الجدوى من زراعتها، والمثير في الأمر أن النقش أورد اللفظ بقلوا أي زرعوا، وهذا يدل على القيام بنشاط زراعي منظم حتماً له صفة الاستمرارية إلى اليوم فالثابت والمتوارث إلى يوم الناس هذا زراعة أشجار البن وليس أشجار البان !.

إن الفهم الدقيق لمضامين النقوش المسندية يقتضي الإلمام بقواعد لغة تلك النقوش الصوتية والصرفية والنحوية كما تبينها النصوص والشواهد. فاللغة اليمنية القديمة تحتوي على ظواهر لغوية ونحوية وألفاظ خاصة باليمن القديم (هزيم 2015: 940، 950)، كما أن النصوص تمثل اللغة المكتوبة أما لغة الخطاب فلا نكاد نعرف عنها شيء يذكر، ونعتقد أن ربط الألفاظ بالبيئة والاستعانة بالمنهج الاثنوجرافي لفهم دلالتها سيكون له كبير الأثر في فهم أدق لمعاني النصوص، خاصة وأن كثير من الألفاظ اليمنية القديمة لا تزال تستخدم في بعض المناطق اليمنية وإن حصل لها بعض التحوير، كيف لا واللغة اليمنية القديمة ظلت مستمرة لفترة طويلة من الزمن حتى بعد ظهور الإسلام، وإن كانت الكتابة بها قد توقفت قبل عقود قليلة من ظهور الإسلام (22: VOIGT 2012)، فمثلاً في كثير من مناطق الحجرية (تعز) يسقط اللام من أل التعريف في نطق الكثير من الكلمات ومنها كلمة البن، حيث تلفظ (أبون)، بحذف اللام وتضعيف الباء وضمها، والمد بالواو، وأبون هنا صيغة جمع ومفردا بُنة، وبُنة لفظ مشترك يطلق على شجرة البن في اليمن والحبشة، ووجود اللفظ في الحبشة لا يعني أنه هو الأصل ومنها أنتشر في اليمن بل العكس، خاصة وأن الحبشة كتبت في بادئ الأمر بالخط اليمني القديم ولغتها القديمة تدخل ضمن عائلة اللغات العربية الجنوبية، والشاهد على ذلك العثور على مئات النقوش اليمنية القديمة في الحبشة (22: VOIGT 2012)، في كل من يحا ومطرة وأكسوم كتبت بلغة عربية جنوبية.

وقد ورد اللفظ بُنة في نقشين خشبيين (شكل 19-20) من نقوش الزبور نشرهما الألماني بيتر أشتاين Stein هما النقش: x. BSB 34 = Mon.script. sab. 608، جاء في السطر الأول منه اللفظ - 1 ع ش ر / بن ت م / ب ذ ه ب ن / ذ ت / ي د ع، وقد قام بمقارنة النقش بما أورده سيمال Sima عند مناقشته لنقش عبدان وأخذ برأيه أن اللفظ بنتم المراد به أشجار البان، ولكنه من

X.BSB 34 = Mon.script.sab. 608

Quittung über die Lieferung von Ölfrüchten

Rundholz (*Juniperus*) 9,6×1,6 cm; Bohrung am linken Rand

Symbol: —

Signatur: am Ende von Z. 7

Inscript: 7 umlaufende Zeilen, oben von horizontaler Linie begrenzt;

4 grobe Kerben über dem Schriftfeld

Duktus/Datierung: Ry IVa (Eponymatsdatierung)

Text

1. [']*šr*/*bntm*/*bḏ*[*h*]*bn*/*ḏt*/*yd*'
2. ²*l* /*ḏwhb*/*wh*'*syn*/*whr*
3. *ḏn*/*d*'*bn*/*ḏ*[*xx*]*xṭm*/*lmr*'*hw*
4. *whb*'*l*/*qrḏ*[*n*/']*ṭwbtn*/*wk*
5. *wn*/*ḏn*/*'synn*/*bwrh*/*d*'*ttr*
6. *ḏhrf*/*wdd*'*l*/*bn*/*hywm*
7. *bn*/*hzfr̥m*/*whb*'*l*Signatur

X.BSB 130 = Mon.script.sab. 213

Geschäftsbrief (?) über den Umgang mit Untergebenen

Rundholz (*Juniperus*) 14,8×2,3 cm

Symbol: —

Signatur: —

Inscript: 10 umlaufende Zeilen, oben von horizontaler Linie begrenzt

Duktus/Datierung: Ry IVa

Text

1. *lwhblt*/*wbšmt*/*w*'*hthw*/*wkl*/*hrbkmw*/*'mn*/*r̥bn*/*w*
2. *lhw*/*lthhywnn*/*wbḏt*/*wfym*/*'br̥nmw*/*fḥmd*/*w*'*brn*
3. [*hw*]/*ḥḏtm*/*wfym*/*wlhw*/*ltstnh̥rnn*/*bn*/*s*'*d*'*wm*/*ḏtm*
4. *xx*/*ṭy*'*hw*/*mr*'*hw*/*whgb*'/*lhw*/*mḏthw*/*wh*'/*fḥhr*
5. [(*xx*)]*m̥n*/*(šn)**q*/*'sdhw*/*ṭltt*/*m*'*šrtm*/*wšnqn̥h*(*m*)*w*/*'tmw*
6. [*t*²]*h*²*nm*/*f*'*w*/*wrqm*/*whmy*/*yqrbn*/*m*'*šrm*/*bntm*/*fhs*
7. *r*²*nn*/*lhw*/*k*²*h*'*mw*/*lyf*'*n*/*'klm*/*whṭlhw*/*fḥbr*
8. *f*'*mm*/*whḥṭfḥmw*/*'nbm*/*wbḥrm*/*wh*'/*ṭ*'*y*/*'q*
9. *b̥m*/*lnbqn*/*w*'*l*/*yh*'*qbn*/*w*'*sdhw*/*fšg*'*w*/*'lyh*
10. *w*/*wnbqn*/*wḏh̥r̥nhw*/*fḥm*/*wḏlm*/*wlkm̥w*/*n*'*mtm*√/

شكل (19 - 20) عن Peter Stein 2010

خلال مقارنته للفظ مع اللغة المهرية قال أن المقصود باللفظ في المهرية هو أشجار القهوة، ويتحدث النقش في السطر الأول منه عن ارسال شحنتين من ثمار بنتم، التي افترض اشتاين انها المرجينا ليس لدليل عنده ولكن لأعتقاده أن البان من الأشجار المفيدة (Stein 2010:153, Sima 2000:198)، بينما نعتقد نحن انها البُن، ونعتقد انه يمكن مقارنة الحرف الناقص في النقش x. BSB 34 = Mon. script. sab. 608، بالنقش الثاني 213. X.BSB 130 = Mon.script.sab. 213، فيكون معنى الكلمة الأولى (معشر / بنتم)، والمعشر والمعشرة آنية تصنع من الخشب على غرار الجفنة وتحفظ فيها الحبوب والثمار. وبحسب ترجمة اشتاين للنقش يفهم منه انه وثيقة تسليم واستلام للبضاعة الوارد اسمها في السطر الأول وهي بنتم، وقد عنون اشتاين النقش بأنه أيسال تسليم زيت فواكه.

أما النقش الثاني هو الموسوم ب: 213. X.BSB 130 = Mon.script.sab. 213، والذي عنوانه اشتاين بأنه خطاب يحدد آلية التعامل مع الرؤسين ويتكون من 10 أسطر، ويتحدث عن توصيل أطعمة ومواد أخرى، ويهيب المرسل بالمرسل إليه بأن يحجزوا له معشر بنتم الذي ورد اسمه في السطر 6، بن ت م، وقُسر أيضاً على انه البان والتي ربما منها يستخرج الزيت كما جاء في تعليق ناشر النقوش (Stein 2010:465). وقد وصفت بنتم بأنها معشر والمعشر والمعشرة كما اسلفنا آنية تصنع من جذوع الشجر ومعروفة في ريف تعز وعادة ما تستخدم لنقل وخن الحبوب.

ونظراً لكون النقوش تتحدث عن مراسلات لها طابع تجاري كما يبدو فضلاً عن كونها نقوش معينة، فهذا يجعلنا نفترض أن بنتم، المراد بها البُن والذي ربما في تلك الفترة كان سلعة تجارية لها رواج.

وبالعودة الى معجم Jonstone الخاصة باللغة المهرية (الجبالية) فقد تبين ورود اللفظ المهرى (bnn.bun(coffee powder)، وفي موضع آخر bn(n أيضاً مسحوق القهوة (coffe powder) حيث علق المؤلف بقوله (حصلنا على حبوب البُن هناك): we got there coffee from beans. (Jonstone 1981:27,18)، كذلك الحال بالنسبة لمعجم كين للغة الأمهرية فإن المراد باللفظ bunna القهوة (Kane 1990:920).

والملاحظ أن اللفظين أ ب و ن م، بن ت م اللذين وردا في النقوش المشار إليهما يتطابقان إلى حد كبير مع اللفظ المنطوق في اللهجة المحلية في تعز وإب، ويقال في بعض اللهجات المحلية في اليمن عن البُن (بُون) بضم الباء وسكون الواو، وللشجرة الواحدة بُنة. بينما كلمة (بَان) التي فسروا الفاظ النقوش بأنها تقصدها فهي بفتح الباء والواو، وعليه يبقى تفسير اللفظ أ ب و ن م في النقوش طبقاً لقواعد اللغة العربية الفصحى أمراً غير منطقي وقد يخرج اللفظ عن معناه الأصلي كوننا نجهل نطق الكلمة وفق قواعد لغة النقوش اليمنية القديمة الصوتية، ولكن تبقى المقارنة مع الألفاظ المحكية اليوم دليل قوي

على أصالة اللفظ من حيث المعنى والمبنى ونفترض بأن ما ورد في النقوش البن أب و ن م لا سواء كما هو منطوق اليوم في لهجة تعز (أبُون). والميم الأخيرة زائدة للتذكير على غرار احمرم - ابلم (محمد 2017: 86)، حيث يلاحظ أيضا في تعز في جمع كلمة حمير يقال أحمير، وأبل.

الخاتمة :

خلصت هذه الدراسة إلى افتراضين هما :

- 1 - أن البن شجرة يمنية الأصل شأنها شأن شجرة البن في الحبشة، خاصة بعد أن عثرنا على دليل مادي لشجرة البن العربي بصفته البرية في اليمن، وبالتالي فإن اليمن يُعدّ واحداً من المواطن الأصلية لشجرة البن العربي مثله مثل مرتفعات أثيوبيا وشرق السودان اللذان كانا في الماضي البعيد بيئة واحدة، تعددت بعد ذلك بسبب الفصل القاري وتشكل أخدود البحر الأحمر وانفصال شبه الجزيرة العربية عن أفريقيا.
- 2 - إختفاء البن بصورته البرية كان بسبب التوسع الأفقي للمستوطنات السكنية والذي تزايد بوتيرة عالية بدءاً في الألفين الرابع والثالث ق م، وما رافق ذلك من زيادة في عدد السكان وتوسع كبير في بناء المدرجات الزراعية على حساب الغابات التي كانت تغطي الهضبة والمرتفعات حتى أواخر الألف الثالثة وبداية الألف الثانية قبل الميلاد.
- 3 - إن عدم العثور على البن بصفته البرية في اليمن يُعزى إلى قلة البحث العلمي في هذا المجال، بدليل وجود الشجرة بصفته البرية في محمية عُتمة بدمار، وهذا يقتضي القيام بإجراء دراسات مكثفة للبحث عن الأصول البرية للشجرة في المحميات اليمنية، والبحث عن المستحاثات النباتية لها في مناطق المرتفعات.
- 4 - احتمالية أن يكون المقصود بالألفاظ التي وردت في النقوش المسندية التي تم الاستشهاد بها في هذه الدراسة هو البن وليس البان، خاصة في ظل التشابه الكبير بين الألفاظ مع بعض الألفاظ الخاصة بالبن في المحكيات اليمنية.
- 5 - إمكانية استخدام البن في اليمن القديم لاستخراج الزيوت وإن كان ذلك غير مثبت، كما أن استخراج الزيوت من البان غير مثبت أيضاً، والمثبت هو نبات الجلجان، وصناعة استخراج الزيت من الجلجان لا تزال قائمة حتى اليوم وهي صناعة متوارثة.

المراجع:

- 1 - الأرناؤوط، محمد 2012، من التاريخ الثقافي للقهوة والمقاهي، مؤسسة الجداول للنشر، بيروت، لبنان، ط1.
- 2 - البابا، محمد زهير 1980: «اليمن والفلاحة العربية قبل الإسلام»، مجلة الإكليل ع1، إصدارات وزارة الإعلام والثقافة صنعاء. ص 11-20.
- 3 - أمين عبده سفيان الحكيمي. زراعة وإنتاج البن في اليمن. صنعاء: بدون، 2012م.
- 4 - ابن الأثير، مجد الدين بن محمد الجزري 1421هـ: النهاية في غريب الحديث والأثر، علي بن حسن الحلبي الأثري، دار ابن الجوزي، الدمام، المملكة العربية السعودية، ط1.
- 5 - ابن منظور 1414: لسان العرب، دار صادر بيروت، ط3.
- 6 - العسكر، عبدالله بن إبراهيم 2020: صحيفة الرياض العدد 14737.
- 7 - المتوكل، إسماعيل محمد 2002: «البن» الموسوعة اليمنية مج 1، ص 551-554. صنعاء: مؤسسة العفيف الثقافية.
- 8 - الحبشي، عبدالله محمد 1990: اليمن في لسان العرب. صنعاء: مطابع المفضل للأوفست.
- 9 - الخرباش، صلاح؛ الانبعاوي، محمد 1996: جيولوجية اليمن. صنعاء: مركز عبادي.
- 10 - الخطابي، أروى 2006: «تجارة البن في اليمن من القرن 11 إلى القرن 12 الهجري، القرن 17 إلى القرن 19 الميلادي، مجلة الاكليل، ع-29، 30، وزارة الثقافة، ص 178 - 198
- 11 - الخليدي، عبد الوهي 2013: الحياة النباتية في اليمن. صنعاء: وزارة المياه والبيئة، UNDP.
- 12 - الدمشقي، جمال الدين القاسمي 1904: رسالة في الشاي والقهوة والدخان. منشورات جامعة هارفارد.
- 13 - الزبيدي: محمد بن محمد بن عبد الرزاق (د.ت). تاج العورس في جواهر القاموس. تحرير مجموعة محققين. دار الهداية.
- 14 - السنباني، جابر؛ عباس، شهاب 1996: مدخل إلى جيومورفولوجية اليمن، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء.
- 15 - الشهاب، سامي شرف محمد غالب 2021م: المعابد السبئية العمارة والطقوس، المعابد: أوام - برآن - أوعال صروح أنموذجاً، دراسة أثرية تحليلية في ضوء الاكتشافات الأثرية الأخيرة،

نور حوران للدراسات والنشر والتراث ، دمشق، مرايا للطباعة والنشر، دبي الإمارات العربية المتحدة.

- 16 - الشيبه، عبدالله حسن. (د ت). دراسات في تاريخ اليمن القديم. صنعاء: مكتبة دار الأفاق.
- 17 - الصلوي، إبراهيم محمد 2015: دروس في قواعد لغة النقوش اليمنية القديمة (السبئية - المعينية - القتبانية - الحضرمية - الهرمية). صنعاء: السمو للطباعة والنشر..
- 18 - العبالي، يحيى 2019: إطلالة على البُن اليمني، مجلة ذاكرة العرب، ع2، مكتبة الإسكندرية ، ص
- 19 - القدسي وآخرون 2002، ” جيولوجية اليمن ”، الموسوعة اليمنية مج 2، مؤسسة الضيف الثقافية، ص 934-958.
- 20 - المخلافي، عارف أحمد 2006: تاريخ وادي النيل (مصر السودان)، صنعاء: دار الكتاب الجامعي.
- 21 - ايدينز، كريستوفر؛ ويلكنسون 2001: ” جنوب شبه الجزيرة العربية في العصر الجيولوجي الحديث (الهولوسين): الاكتشافات الأثرية الأخيرة ” دراسات في الآثار اليمنية (من نتائج بعثات أمريكية وكندية)، المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية، سلسلة الدراسات المترجمة -4، ص 1-96.
- 22 - بافقيه، محمد عبد القادر 2007: توحيد اليمن القديم (الصراع بين سبأ وحمير وحضرموت، من القرن الأول إلى القرن الثالث الميلادي. (مراجعة: محمد صالح بلعفي، تقديم وتدقيق، منير عربش ترجمة: علي محمد زيد، المحرر) صنعاء: الصندوق الاجتماعي للتنمية و المعهد الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية.
- 23 - 1981: « هوامش على نقش عبدان الكبير » ريدان، حولية الآثار والنقوش اليمنية القديمة، ع4، مركز الأبحاث الثقافية، عدن.
- 24 - 2001: « عودة إلى نقش عبدان » ريدان، حولية الآثار والنقوش اليمنية القديمة، ع7، الأفاف للطباعة والنشر، صنعاء.
- 25 - بافقيه وآخرون 1985: مختارات من النقوش اليمنية القديمة، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- 26 - جاننل، بيير 1999: « تكون الجزيرة العربية »، اليمن في بلاد ملكة سبأ. مراجعة: يوسف محمد عبدالله، ترجمة: بدر الدين عردوكي ، منشورات معهد العالم العربي، باريس؛ دار الأهالي بدمشق.

- 27 - حجوي، جيلالي 2007: «الحيوانات الندية الرئيسية»، فن الرسوم الصخرية واستيطان اليمن في عصور ما قبل التاريخ، ص 61- 68. صنعاء: المركز الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية، الأفاق للطباعة والنشر، صنعاء.
- 28 - حبتور، ناصر صالح 2002: اليزنيون، موطنهم ودورهم في تاريخ اليمن القديم، منشورات جامعة عدن؛ دائرة الثقافة العربية بالشارقة.
- 29 - دماج، ليبي عبد الله 2012: المحاصيل الزراعية في اليمن القديم، دراسة تاريخية دار النشر للجامعات، مكتبة خالد بن الوليد. صنعاء.
- 30 - رحيم، هاشم طه، و حجي، نهاد حسن 2009: «الخصائص الكتابية واللغوية للكتابة العربية الجنوبية والشمالية». مجلة آداب الكوفة، جامعة الكوفة - كلية الآداب 2009، ع 5، ص 416-443.
- 31 - عبد الله، يوسف محمد. 2012م: شراب المز، نقاش عام أداره: سامي شرف الشهاب.
- 32 - غالب، عبده عثمان 2010: «فرضيات الفجوة الثقافية والتوطن في اليمن القديم»، مجلة الاكليل، ع 35-36. ص 6- 21. صنعاء، وزارة الثقافة.
- 33 - عبده عثمان غالب. «دراسات في الآثار اليمنية». مجلة الثوابت، ع 32، يوليو - سبتمبر، 2003م: 51-76.
- 34 - غالب، عبده عثمان؛ الشهاب، سامي شرف 2020: «تهامة في عصور ما قبل التاريخ وصلاتها الثقافية بشرق أفريقيا» موسوعة دول حوض البحر الأحمر، ق ن: مركز دراسات دول حوض البحر الأحمر، الخرطوم.
- 35 - ليزين، أن ماري 2007: «المناخ القديم لجنوب الجزيرة العربية» فن الرسوم الصخرية واستيطان اليمن في عصور ما قبل التاريخ، ص 61- 68، صنعاء: المركز الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية، الأفاق للطباعة والنشر، صنعاء.
- 36 - محمد، هيفين عبد الحنان 2017: اللغة العربية اليمنية القديمة دراسة دلالية تأصيلية، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة حلب.
- 37 - مقشر، عبد الودود 2016: «نشأة القهوة العربية وانتشار زراعة البن في اليمن ما بين القرنين الرابع عشر والسابع عشر الميلادي». مجلة أبحاث ع 6، علمية محكمة نصف سنوية، الصفحات 1-6-32، كلية التربية، جامعة الحديدة.
- 38 - مهنا، هاني زامل عبد الإله. «تجارة ابن اليمني: دراسة في العلاقة بين الشؤون التجارية». مجلة

- جامعة الملك عبدالعزيز - الآداب والعلوم الإنسانية، مج 11، 2001م: 55-104.
- 39 - هزيم، رفعت 2015؛ «العربية في جنوب الجزيرة العربية حتى ظهور الإسلام، الحلقة الثالثة: الحميرية». مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج 88-ج4، ص 929-985.
- 40 - فوكت، بوركهارد، و الكسندر سيدوف. «ثقافة صبر على الشاطئ اليمني».، اليمن في بلاد ملكة سبأ، ص 42- 48. ترجمة: بدر الدين عردوكي، مراجعة: يوسف محمد عبدالله، منشورات: معهد العلم العربي، باريس، دار الأهالي، دمشق.
- 41 - اوتينج، يوليوس. رحلة إلى داخل الجزيرة العربية. ترجمة محمود كيبو وعماد الدين غانم. مكتبة مؤمن قريش، 2014م.
- 42 -Abdul Wali A .Al-Khulaidi Main Vegetation Types of the Wadi Rijaf,Jabal Bura ‘Protected Area,Yemen .Journal of Basic and Applied Sciences,March20-35 :2019,
- 43-Aregay,Merid W .The Early History of Ethiopias Coffe Trade and the Rise of Shawa .Cambridge :The Journale of African History.1988,
- 44 -Doe,Barin .Monumenets of South Arabia .Falcon,Oleander Prees.1981,
- 45-FREDERICK G .MEYER 1‘Notes on Wild Coffea arabica from Southwestern Ethiopia,with some Historical Considerations.
- 46 -BIELLA‘Joan Copeland1982 . Dictionary of old south Arabic ‘Sabaean Dialect,Harvard Semitic Museum.
- 47- Cemal Kafadar 2002. A History of Coffee. IN The xiiiith Congress of the international Economic History Association)‘IEHA ,(Harvard University,U.S.A :Nature,v226‘243-248.
- 48- Charles,and Patricia Aithie 2009. Yemen Jewel of ArABIA. London: Ministry of Tourism,Yemen.
- 49- Sima,ALexander .2000,Tiere‘Pflanxen,Steine und Metalle in den altsudarabischen Inschriften .Harrassowize Verlag .Wiesbaden.

- 50 -Söndahl,M.R :van der Vossen,H.A.M ” .2005‘ The plant :Origin,production and botany .«In Illy,Andrea,Viani,Rinantonio)eds.(.Espresso Coffee :The Science of Quality) Second ed .(Elsevier Academic press.p .21 .ISBN .978-0-12-370371-2
- 51 -Gerlach‘Ires «.2012 Yaha:an Ethio-Sabaeen Site in the High Lands of Tigray (Ethiopia)”‘New Rsearch in Archaeology and Epigraphy of South Arabia and its Neighbors‘proceeding of the» Rencontres Sabeennes15th Held in Mosco‘may 25th-27th,2011,edited by ALEXANDER SEDOVE‘P215-240.
- 52- Peter Stein .2010‘Die altsüdarabischen Minuskelinschriften auf Holzstäbchen aus der Bayerischen Staatsbibliothek in München .München.Bd1 .
- 53 - Stein,Peter» .Ancient South Arabian «.In A Companion to Ancient Near Eastern Languages,First Edition,.by Edited by and Rebecca Hasselbach-Andee .337-353,.John Wiley & Sons,Inc.2020,.
- 54 -Potts,D .T» .The Arabian Peninsula 600,BCE to 600 CE‘NUMISMATIC STUDIES «.In Coinage of the Caravan Kingdoms‘ Studies in Ancient Arabian Monetization,by Martin Huth and Peter G .van Alfen.27-64, NEW YORK :THE AMERICAN NUMISMATIC SOCIETY.2010,
- 55- Rhodokanakis 1913. Eduard Glasers ‘Reise nach Marib‘ Sammlung Eduard Glaser .1 .Vienna :Alfred Holder.
- 56 -Robin‘Christian,Lwona‘ Gajda1994 . Inscription Du: Wadi Abadan -Raydan‘Jurnal of Ancient Yemen Antiquities and Epigraphy,Vol.6.p.113-139‘
- 57 -ROBIN,CHRISTIAN2012 : “Arabia and Ethiopia” ‘THE OXFORD HANDBOOK OF LATE ANTIQUITY,EDITED BY ;SCOTT FITZGERALD[OHNSON,OXFORD UNIVERSITY PRESS‘p.334 -247

- 58 - Sarah Japp,,Iris Gerlach,Holger Hitgen & Mike Schnelle :2011 —Yeha and Hawelti :cultural contacts between Saba and DKMT,New research by the German Archaeological Institute in Ethiopia,Proceedings of the Seminar for Arabian Studies,41 P.145-160
- 59- Kane,T .L1999 . AMHARIC- English Dictionary (Vol .1,OTTO HARRASSOWITZ .WIESBADEN.
- 60 -Johnston,T .M1981 . jibbali lexicon. Oxford University,USA.
- 61- VOIGT,RAINER. “Language,Script and Society in South Arabia and on the Horn of Africa «...In Arabia,Greece and Byzantium,Part II,by Abdulaziz Al-Helabi,‘Moshalleh Al-Moraekhi,‘Letsios Dimitrios and Abdullah Abduljabbar .21-36,Riyadh :King Saud University / 2012,AH.1433
- <https://ar.wikipedia.org/wiki/>
- <https://yemen-nic.info/gover/shabwaa/brife>

دور معيار المراجعة الدولي الخاص بأدلة المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (دراسة ميدانية)

د/عمار أحمد حسن أبواخير

الملخص:

إزداد الاهتمام بالمحاسبة من قبل المحاسبين والمراجعين أكاديميين كانوا أم مهنيين خلال السنوات الأخيرة ومرد ذلك حالات الفضل لبعض الشركات في بداية الألفية وقد بلغت ذروتها عندما انهارت شركة Enron الأمريكية وغيرها من الشركات الكبرى في أكثر من مجال وتبعها إنهيار شركة المحاسبة الكبيرة Arthur Anderson لتحميلها جزء من مسؤولية التلاعب في الأرقام في شركة Enron كونها كانت تدقق حساباتها. سيحاول البحث التركيز على دور معايير المراجعة الدولية فيما يخص المعيار الدولي الخاص بأدلة المراجعة في الحد من الممارسات الخاطئة للمحاسبة الإبداعية على القوائم المالية للمنشآت. ولذلك يهدف البحث لعرض مفهوم المحاسبة الإبداعية ودوافعها وأساليبها بالقوائم المالية. واستعراض مفهوم معايير المراجعة الدولية وتحديد المعيار الخاص بأدلة المراجعة أو بما تعرف بأدلة الإثبات تحت رقم معيار المراجعة الدولي رقم 500 وخصائص وأنواع أدلة المراجعة وهدف هذا المعيار ودوره بالحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بالقوائم المالية. ومن أهم النتائج التي توصلت اليها البحث. ان للمراجع الحق بالحصول على إقرارات من إدارة المنشأة محل

المراجعة والتي توفر له أدلة مراجعة كافية وملائمة للتأكد من صحة القوائم المالية، وكذلك للمراجع الحق بالحصول على أدلة مراجعة مناسبة لتشكل أساساً لرأيه... وأوصى البحث، ضرورة تطوير القوانين والتشريعات السابقة التي أصدرت والتي تنظم مهنة المحاسبة والمراجعة في اليمن ضرورة تدعيم آليات قواعد حوكمة الشركات، تفعيل دور الرقابة الداخلية والتعريف بمخاطر ممارسات المحاسبة الإبداعية على القرارات الإستثمارية وبأهمية ودور معيار أدلة الإثبات في المنشآت المالية.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة الإبداعية - معيار المراجعة الدولي 500- أدلة المراجعة - القوائم المالية.

Abstract:

Interest in accounting by accountants and auditors, whether academic or professional, has increased in recent years due to failures of some companies at the beginning of the millennium, which reached its climax when the American Enron company and other big companies collapsed in more than one field and was followed by the collapse of the large accounting firm Arthur Anderson to hold it part of the responsibility for fraud in the numbers at Enron being audited. The research focuses on the role of the international auditing standards in relation to the international standard for audit evidence in reducing the wrong practices of creative accounting on the financial statements of enterprises. Therefore, the research aims to present the concept of creative accounting, its motives and methods in the financial statements. It reviews the concept of international auditing standards, specifically the standard for audit evidence or what is known as evidence under

international audit number 500, the characteristics and types of audit evidence, the goal of this standard, and a cycle of limiting creative accounting practices in financial statements. Among the most important findings of the research mechanism, are that the auditor has the right to obtain representations from the management of the facility under review, which provides him with sufficient and appropriate audit evidence to ensure the accuracy of the financial statements, as well as the auditor has the right to obtain appropriate audit evidence to form the basis of his opinion. The research recommends, the need to develop previous laws and legislations that issued and regulating the accounting and auditing profession in Yemen, the necessity of strengthening the mechanisms of corporate governance rules, activating the role of internal control and introducing the risks of creative accounting practices to investment decisions and the importance and role of the standard of evidence in financial institutions.

Key words: creative accounting - IAS500 - audit evidence - financial statements.

مقدمة

حظيت مهنة المراجعة منذ وقت مبكر باهتمام وتركيز كبيرين، والمتابع لتاريخ هذه المهنة يلاحظ التسارع الواضح في تطويرها وتنقيح ممارساتها وأساليبها، ويأتي ذلك من حيوية هذه المهنة حيث تتوقف قرارات كثير من مستخدمي القوائم المالية على رأي المراجع الخارجي . وفي هذا الصدد دأب القائمون على المهنة بالاضطلاع بمسؤولياتهم والقيام بمهامهم على أكمل وجه و بالتالي كان لا بد من معايير تنظم وتعني بشأن المهنة و تعمل على ضبط ممارساتها و إجراءاتها بسبب التطورات المتسارعة في سوق العمل. كان لا بد لهذه المهنة من أن تجاري هذا التطور بحيث تلبي الاحتياجات الاقتصادية لمختلف الأطراف بما فيهم الأطراف الداخلية . و المراجعة مهنة لها قواعدها وأصولها و أساليبها، وبالتالي يفترض أن يستخدم المراجعين الخارجيين المعايير الدولية والأدوات الكافية للقيام بدورهم في إبداء الرأي المناسب حول صحة وعدالة القوائم المالية ويفترض أيضاً أن يكون المراجعين الداخليين على إلمام بتلك المعايير. وفي اليمن يمكن القول أن مهنة المراجعة قد قطعت أشواط لا بأس بها، حيث تتواجد عدد من فروع المكاتب الدولية للمراجعة بالإضافة إلى مكاتب محلية قدمت تجربة لا بأس بها في سوق العمل وهي محل ثقة الكثير من المؤسسات المحلية وحتى الأجنبية . إلا أن المنتسبون لهذه المهنة لا زال أمامهم الكثير في سبيل تطوير المهنة خصوصاً واليمن مقبل على مرحلة الانفتاح على الأسواق العالمية بعد التوقيع على الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، مما يتوقع زيادة الطلب على مكاتب المراجعة، وبالتالي فستكون المنافسة كبيرة و لا خيار لمكاتب المراجعة المحلية سوى الاستعداد لهذا التحدي و بذل مزيد من الجهود لتحسين مستوى الأداء و لتصبح في المستوى المطلوب . ومن هنا ستحاول التركيز على نقطة جوهرية في عالم المراجعة وهي مدى الالتزام بمعايير المراجعة الدولية (International Auditing standards) وفيما يخص معيار المراجعة الدولي ISA: 500 أدلة المراجعة (أدلة الإثبات) (Audit Evidence) و اثر ذلك في الحد من الممارسات الخاطئة والتي باتت تعرف بالمحاسبة الإبداعية وذلك من خلال التضليل بالقوائم المالية، حيث يعتبر ذلك من أهم المواضيع المطروحة حالياً بين مكاتب المراجعة الخارجية والأكاديميين العاملين بالقطاع الخاص في البيئة المحلية والخارجية على حد سواء .

1-1 مشكلة الدراسة

تتلخص مشكلة الدراسة في تسليط الضوء على أهمية تطبيق معايير المراجعة الدولية للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وأثرها على القوائم المالية الرئيسية المتمثلة بقائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية وكذا قائمه التغيير في حقوق الملكية موضوع الدراسة وتم أخذ معيار المراجعة الدولي رقم 500 الخاص بأدلة المراجعة كنموذج معيار لدراسته ويمكن تلخيص المشكلة في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو دور معيار المراجعة الدولي الخاص بأدلة المراجعة رقم (500) في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية؟

وقد تفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يحدد معيار المراجعة الدولي الخاص بأدلة المراجعة من ممارسات المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل؟
- ما مدى مساهمة معيار المراجعة الدولي الخاص بأدلة المراجعة بالحد من ممارسات المحاسبة في قائمة المركز المالي؟
- هل يؤثر معيار المراجعة الدولي الخاص بأدلة المراجعة بالحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية؟
- ما هو دور معيار المراجعة الدولي الخاص بأدلة المراجعة بالحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في قائمة التغيير في حقوق الملكية؟

1-2 أهمية الدراسة:

1-2-1 الأهمية العلمية:

تعد هذا الدراسة محاولة متواضعة لإرفاد المكتبة اليمنية بمرجع يكون عوناً للباحثين خصوصاً وأن موضوع هذه الدراسة لا زال جديد و لم يتم التطرق إليه بشكل كاف (حسب علم الباحث) و بالتالي فهذه الدراسة تحاول أن تكون ضمن جهود كثيرة لتأسيس الوعي بمعايير المراجعة الدولية مما سينعكس إيجاباً على مهنة المراجعة في اليمن خصوصاً في ظل الانفتاح على الأسواق العالمية و تواجد مكاتب دولية للمراجعة في اليمن .

2-2-1 الأهمية العملية :

تأتي هذا الدراسة في الوقت الذي لا زالت معايير المراجعة الدولية تطبق بشكل طوعي، وبالتالي فهذه الدراسة تهدف إلى التنبيه على أثار المحاسبة الإبداعية في ضوء عدم الالتزام بمعايير المراجعة الدولية فيما يخص بمعيار المراجعة الدولي رقم 500 الخاص بأدلة المراجعة وعدم إلزام مكاتب المراجعة الخارجية بها ومن هنا فهذه الدراسة تتطرق إلى أهمية الالتزام بهذا المعيار للرقى بمهنة المراجعة في اليمن .

3-1 أهداف الدراسة :

- يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :
- اختبار فرضيات الدراسة واختبار العلاقة بين بمعيار المراجعة الدولي الخاص بأدلة المراجعة رقم 500 والمحاسبة الإبداعية.
 - الوقوف على مدى التزام مكاتب المراجعة في اليمن ومدى إطلاعهم على معايير المراجعة الدولية
 - التعرف على إمكانية الحد من أثار المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية عن طريق الالتزام بتطبيق معايير المراجعة الدولية .
 - التطرق لمفهوم المحاسبة الإبداعية وعوامل نشأتها وتأثيرها على القوائم المالية.
 - دراسة دور معيار المراجعة الدولي المتعلق بأدلة المراجعة بالحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل.
 - بيان دور معيار المراجعة الدولي المتعلق بأدلة المراجعة بالحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي.
 - التعرف على دور معيار المراجعة الدولي المتعلق بأدلة المراجعة بالحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية.
 - الوقوف على دور معيار المراجعة الدولي المتعلق بأدلة المراجعة بالحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في قائمة التغير في حقوق الملكية.

4-1 فرضيات الدراسة :-

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معيار المراجعة الدولي المتعلق بأدلة المراجعة رقم (500) وبين الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية وتنبثق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية :

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معيار المراجعة الدولي الخاص بأدلة المراجعة وبين الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معيار المراجعة الدولي الخاص بأدلة المراجعة وبين الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي .
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معيار المراجعة الدولي الخاص بأدلة المراجعة وبين الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معيار المراجعة الدولي الخاص بأدلة المراجعة وبين الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في قائمة التغيير في حقوق الملكية.

5-1 مجتمع وعينة الدراسة الميدانية :

يتكون مجتمع وعينة الدراسة من المراجعين الخارجيين من أصحاب مكاتب وشركات المراجعة المحاسبية البالغ عددهم (316) مراجع قانوني معتمد. والمرخص لهم بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة للعام 2018م في محافظتي صنعاء والحديدة ، و(35) أكاديمي من مختلف الجامعات الحكومية والأهلية العاملة بصنعاء والحديدة.

6 - 1 منهج الدراسة :

المنهج الوصفي: بعرض مختلف التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالموضوع من خلال المعلومات الثانوية والأولية التي تم الحصول عليها من كتب ومجلات ودراسات ودوريات واستخدام شبكة الانترنت وكذلك المنهج التحليلي عبر برنامج (SPSS) للحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية من أجل تحليل نتائج الدراسة الميدانية للوقوف على الدور الذي يقوم معيار المراجعة الدولي رقم (500) الخاص بأدلة المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.

7-1 التعريفات الإجرائية :

1-7-1 معيار المراجعة الدولي ISA : 500

يوضح هذا المعيار ما الذي يشكل أدلة مراجعة في عملية مراجعة القوائم المالية، ويتناول مسؤولية المراجع بشأن تصميم وأداء إجراءات المراجعة للحصول على أدلة كافية ومناسبة حتى يستطيع التوصل إلى استنتاجات معقولة يبني عليه رأي المراجع، وينطبق هذا المعيار على كافة أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها أثناء عملية المراجعة (الإتحاد الدولي للمحاسبين، 2013م).

1-7-2 أدلة المراجعة (أدلة الإثبات). Audit Evidence.

هي تعني جميع ما يحصل عليه المراجع من معلومات مثل المستندات والتقارير ونتائج الاستفسارات والتقديرات والاستنتاجات وعمليات الحساب والتي يبني عليها المراجع حكمه المهني ليقرر فيما إذا كانت القوائم المالية تعطي صورة حقيقية وعادلة (الفين ارينز، جيمس لوبك، 2002م).
1-7-3 المحاسبة الإبداعية : هي (الاختيار/ التطبيق) الخاطئ والمتعمد للسياسات المحاسبية المتبعة في العمل المحاسبي مما يؤدي إلى التأثير سلباً في عدالة القوائم المالية» (طارق عبدالعال، 2011م).
1-7-4 القوائم المالية : وعرفت بأنها المنتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبي وتمثل مصدر المعلومات الأول والرئيسي لجميع متخذي القرارات (محمد سمير، عبدالله هلال، 2000م).

1-8 الدراسات السابقة :

1-8-1 دراسات سابقة حول معايير المراجعة الدولية :

خاصة بمعيار المراجعة الدولي رقم 500 الخاص بأدلة الإثبات

1-دراسة : (Akram Niktaba & Azim A slani ، 2015)

هدفت الدراسة (تأثير أدلة التدقيق على تقرير المدقق) وسعيها إلى التأكيد على أهمية أدلة التدقيق، وخصائصها النوعية والحكم المهني المستخدم في قياسها وتقييمها للتعبير عن رأي مراجعتها النهائية. وحيث لا توجد صيغة رياضية، ولا نموذج محدد من أجل تقييم الجودة من أدلة التدقيق. وحيث تعتمد جودتها على الحكم المهني المتعلق بالتدقيق والمعايير الفنية، والمراجعة المحاسبية، وكذلك على أخلاقيات مراجع الحسابات. وفقاً للنتائج التي تم الحصول عليها من اختبار الفرضية الرئيسية (إن أدلة التدقيق الموثوق بها ليس لها تأثير جوهري على تقرير مدقق الحسابات)، فإن الأدلة لها تأثير كبير على تقرير المدقق. وأصبح من الواضح أن هذه الفرضية هي تم تأكيد. ووفقاً لنتائج الفرضية

المذكورة أعلاه، تقرر فإن أي مراجعة موثوقة .يكون الأدلة لها تأثير كبير على تقرير التدقيق ومن ثم فإن أدلة التدقيق الموثوقة مهمة ولها عامل التأثير على تقرير المراجعة بحيث وجود أو عدم وجود تدقيق كاف وموثوق بها يمكن للأدلة تعديل تقرير التدقيق، وهذا يمكن أن تكون ذات فائدة لعيته المجتمع مدقق الحسابات الإيراني وتبين النتائج أن الفرضية الرئيسية مؤكدة ومراجعة كافية وموثوقة فإن الأدلة لها تأثير كبير على تقرير المدقق أوصت الدراسة من الأهمية تحري المدقق في الحصول على كافة أدلة التدقيق التي تساعده أن يخرج برأي محايد وقوي يعتمد عليه في إصدار تقريره.

2-دراسة : (Mohamed Abulgasem Zakari.2014)

تهدف هذه الدراسة لمعرفة ودور مصدر أدلة التدقيق الذي جمعه مراجع الحسابات الليبي في تعزيز جودة وموثوقية التقرير. النتائج: تشير نتائج الدراسة إلى أن مصدر الأدلة له تأثير على جودة تقرير المدقق. وذات أهمية ويمكن تطبيق نتائج هذا البحث على الاقتصاديات الناشئة الأخرى. وتشير الأدلة مع أولئك الذين أجريت معهم المقابلات إلى أن المراجع الليبي استخدم البيانات الناتجة عن النظام المحاسبي كأدلة تدقيق لدعم وجهة نظرهم بشأن مصداقية البيانات المالية. واتفق الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات على أن الكفاية والملائمة تتعزز عندما تجمع الأدلة من نظام محاسبي قوي. استنتجت الدراسة أيضاً بالإجابة على سؤال البحث هل مصدر الأدلة التدقيقية التي حصل عليها مراجع الحسابات الليبي يؤثر على جودة تقرير المدقق؟ وخلصت إلى النتائج، أثرت مصادر الأدلة على موثوقية ونوعية تقرير المراجع في ليبيا. وان هذا البحث يضيف بعداً أوسع إلى أدبيات التدقيق الحالية من خلال استخدام تقنية إضافية لدعم الدراسات المستقبلية. وأوصت الدراسة من الواجب على الباحثين في مجال المحاسبة ان يعطوا اهتمام بأدلة التدقيق والكتابة عنها وأنه كلما كانت مصدر أدلة التدقيق التي حصل عليها مراجع الحسابات الليبي قوي ومستقل ومن مصادر معتمدة وخارجية يؤثر على جودة تقرير المدقق.

1-8-2 دراسات سابقة خاصة بالمحاسبة الإبداعية :

1- دراسة، (Agnes & Charles 2012)

هدفت الدراسة إلى توضيح أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية لغرض التهرب من دفع الضريبة من قبل شركات القطاع الخاص في كينيا وجعل الشركة تبدو أضعف مالياً. وأن أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها هي إن التهرب من دفع الضرائب هو في الواقع واحدة من العوامل الرئيسية التي تسهم في ممارسة المحاسبة الإبداعية في هذه الشركات. وكانت أهم التوصيات تدعو الهيئات الرقابية المحاسبية إلى تشديد قبضة قواعد الإبلاغ المالي في محاولة للحد من الممارسات المحاسبية الإبداعية في كينيا. ويمكن أن تشمل مجالات إجراء المزيد من البحوث عوامل أخرى تحفز ممارسة الإبداع والمحاسبة، والبحث لتوسيع على حلول لمشكلة المحاسبة الإبداعية والكشف عن نفسها.

2- دراسة : خليفة، (2017م) :

تمثلت مشكلة الدراسة في قصور المراجعة الخارجية في مواجهة العديد من الممارسات التي كان لها أثرها البالغ على محتوى التقارير المالية مثل الممارسات التي تهدف إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية مما أدى إلى التشكيك في جودتها وتم طرح السؤال الرئيسي التالي: ما هو أثر التشغيل الالكتروني للبيانات المالية على جودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وصيغت من هذا السؤال عدة أسئلة فرعية وهدفت الدراسة : التعرف على ممارسات المحاسبة الإبداعية والأساليب والنماذج التي استخدمها وطورها الباحثين في كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها، الوقوف على مزايا التشغيل الالكتروني للبيانات المالية التي يمكن أن يؤثر على وجودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، تقويم إمكانية الاستفادة من الكفاءة والفاعلية في التشغيل الالكتروني للبيانات المالية في زيادة جودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، اختبار وتحديد طبيعة العلاقة بين التشغيل الالكتروني للبيانات المالية وجودة المراجعة الخارجية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، استقصاء آراء بعض المختصين بالمصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية حول أثر التشغيل الالكتروني للبيانات المالية على التشغيل الالكتروني للبيانات المالية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية توصلت الدراسة إلى النتائج التالية لعل من أهمها: أن التشغيل الالكتروني للبيانات المالية يؤدي إلى تحقيق الكفاءة والفاعلية ويساعد في تحسين جودة المراجعة الخارجية، تساهم جودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية أوصت الدراسة : مكاتب المراجعة الخارجية بأهمية تدريب كوادرها على أساليب مراجعة

نظم التشغيل الالكتروني للبيانات المالية والاستفادة من برامج المراجعة الجاهزة للاستفادة من مزايا التشغيل الالكتروني للبيانات المالية في تحسين جودة المراجعة الخارجية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، على المصارف ان تهتم بتحديث وتطوير نظمها الالكترونية المستخدمة في تشغيل البيانات لتحقيق المزيد من الكفاءة والفعالية مما يساعد على تحقيق أهدافها والاستفادة من مزايا التشغيل الالكتروني للبيانات المالية بشكل أفضل.

3-دراسة : الزيايدي، (2015م) :

تمثلت مشكلة الدراسة : تتجسد المشكلة عن وجود أو عدم وجود علاقة خطية بين أنماط ما يطلق المحاسبة الإبداعية وبين مصداقية القوائم المالية. هدفت الدراسة : التعرف على مفهوم المحاسبة الإبداعية وأساليب التلاعب التي تستخدمها الإدارة في تضليل القوائم المالية من أجل خداع مستخدميها، التعرف على الأسباب التي أتاحت للإدارة التلاعب في البيانات المالية وكذلك الدوافع التي تسعى الإدارة لتحقيقها من جراء هذا التلاعب، وتوصلت الدراسة إلى نتائج: أن هناك عدة أساليب للمحاسبة الإبداعية تستطيع الإدارة من خلالها التأثير على القوائم المالية الصادرة عنها مما يضعف من مصداقيتها ومنها أساليب التلاعب في الإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات وقائمة التدفق النقدي، توجد وسائل عديدة لكشف أساليب التلاعب أو الحد منها ومن أهم دوافع الإدارة في ممارسة أساليب الاحتيال هو إعطاء انطباع مضلل لا يعكس الواقع الحقيقي للشركة من أجل تحقيق أهداف خاصة. وجود اتفاق بين عينة الدراسة على وجود تأثير مهم لأساليب الاحتيال على مصداقية القوائم المالية، وخلصت الدراسة إلى التوصيات التالية : العمل على تحسين جودة القوائم المالية من خلال إلزام الشركات بإعدادها وفق المعايير المحاسبية المقبولة والمتطلبات القانونية.، تفعيل دور الرقابة الداخلية في المنشآت وذلك بفك ارتباطها بالإدارة لجعلها رقيباً عليها وليس جزءاً منها ، إعطاء دور أكبر للرقابة الخارجية وضمان استقلاليتها من أجل كشف حالات التلاعب التي تمارسها إدارات الشركات والتركيز على المواضع التي تستغلها الإدارة للتلاعب.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي

1-1 معايير المراجعة :

1-1-1 مفهوم معايير المراجعة :

عرف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) معايير المراجعة بأنها ” تعبر عن الصفات الشخصية المهنية التي يجب أن تتوفر في المراجع وكذلك عن الخطوات الرئيسية لعملية المراجعة اللازمة للحصول على القدر الكافي من الأدلة والبراهين التي تمكنه من إبداء الرأي في عدالة القوائم المالية بالإضافة إلى بيان محتويات إبداء الرأي (حسين القاضي، حسين دحدوح، 1999م). وعرفت أيضاً معايير المراجعة بأنها ”أنماط السلوك المهني التي يجب على المراجع القيام بها عند تنفيذه لمهامه، وتعبر عن المستوى المعقول من العناية المهنية، ومتعارف عليها بين أعضاء المهنة، كقواعد استرشادية تمكن أعضاء المهنة من الرجوع إليها عند إصدار أحكامهم (وجدي حامد، 2010م).

1-2-1 معايير المراجعة الدولية (International Auditing standards)

1-2-1-1 مفهوم معايير المراجعة الدولية :

عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) معايير التدقيق الدولية ” بأنها مصطلح عام يطلق على المعايير التي ستطبق في مراجعته البيانات المالية والمعايير التي ستطبق فيما تتعلق بالخدمات ذات العلاقة والتقارير على مصداقية البيانات (محمد السيد الناعي، 2000م). وعرفت أيضاً معايير التدقيق الدولية ”هي قرائن توضح العرف المهني الدولي المتفق عليه والتي يمكن اللجوء إليها عند قصور المعايير المحلية“ (عيد عامر الشمري، 2007م).

1-2-2 أهداف معايير المراجعة الدولية :

تحدد أهداف معايير المراجعة الدولية (محمود، 1989م)، (حسين القاضي، دحدوح، وقريط، 2013م) :

حيث حدد دستور الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) الهدف الشامل له في تطوير وتعزيز مهنة محاسبية دولية متناسقة، كما حدد ضمن أهدافه الأساسية وضع الإرشادات لممارسة المراجعة

الدولية ولتحقيق ذلك سعى الاتحاد إلى وضع معايير متسقة تحقق الأهداف التالية :

- 1 - إيجاد مستويات وإرشادات مهنية لمراجعة الحسابات، وما يرتبط بها من خدمات قابلة للتطبيق عالمياً.
- 2 - تقليل التفاوت في الأداء المهني لدى المراجعين للاقترب قدر الإمكان نحو الموضوعية.
- 3 - قياس مستوى الجودة المقبولة للأداء المهني باعتبارها أنماطاً أو مستويات للحكم على نوعية العمل الذي يؤديه المراجع.
- 4 - تحديد كيفية أداء العمل المهني.
- 5 - تحديد مسؤولية المراجع عند إخلاله بمستوى أداء وعناية الرجل العادي.

يلاحظ الباحثان أن هناك مزايا إيجابية وسلبيات من تطبيق معايير المراجعة الدولية ويمكن حصر ذلك فيما يلي :

1-2-3 مزايا تطبيق معايير التدقيق الدولية :

- 1 - إمكانية توفير الجهد والوقت والتكاليف التي تخصص لإعداد معايير مراجعة محلية، خاصة بالنسبة للدول التي تعاني نقص الموارد الاقتصادية.
- 2 - زيادة الثقة في رأي المراجع حول القوائم المالية المراجعة، على اعتبار أن المعايير الدولية تتسم بالموضوعية والقبول العام، حيث تبين لمستخدمي القوائم المالية الكيفية التي تمت من خلالها عملية المراجعة التي قام بها المراجع والمسؤولية التي يتحملها فيما يخص رأيه في تلك القوائم.
- 3 - تشجيع الاستثمار، حيث إنه كلما زادت ثقة المستثمرين في المعلومات في القوائم المالية للشركات من خلال اعتماد معايير موضوعية، كلما زادت رغبتهم في استثمار أموالهم.
- 4 - تطوير المهنة في الدول التي تتميز بضعف الأداء المهني لمهنة المراجعة فيها، من خلال تطبيق المعايير الدولية.
- 5 - تطبيق معايير المراجعة الدولية يوفر أدلة مراجعة قوية مكتوبة يمكن الرجوع إليها، مما يساعد في الحد من اجتهادات وتدخلات إدارة المؤسسة ويدعم معيار الاستقلالية لدى المراجعين.

1-2-4 سلبيات تطبيق معايير المراجعة الدولية :

يمكن أن تكون هناك سلبيات عند تطبيق معايير المراجعة الدولية من بينها (عمر علي كامل، 2003م) :

- 1 - عدم انسجام بعض فقرات معايير المراجعة الدولية مع التشريعات المحلية الخاصة بالبلد.
 - 2 - حسم الأمر من خلال تطبيق المعايير في عملية المراجعة، يمكن أن يؤثر سلباً على الكفاءة المهنية للمراجعين التي قد تنشأ نتيجة احتكاك المراجعين فيما بينهم والنقاش الذي قد يحدث بينهم فيما يخص بعض المسائل في المراجعة.
- على الرغم من وجود بعض السلبيات التي يمكن أن تنتج عن تطبيق معايير المراجعة الدولية، إلا أنه يلاحظ أن العديد من ممارسي مهنة المراجعة في دول العالم اقتنعوا بضرورة التوحيد الدولي وإصدار معايير مراجعة دولية موحدة لتطبيقها وحل المشاكل المتعلقة بالمراجعة نظرياً وميدانياً، والقضاء على التفاوت في ممارسة مهنة المراجعة على المستوى الدولي.
- ويرى الباحثان من كل ما سبق أنها مؤشر يحتذى به المراجع في عملية القياس والحكم أثناء أدائه لمهنته ويتم وضعه بعد مرحلة طويلة من التفكير والاستنتاج المنطقي من مجموعة من الفروض والمفاهيم التي تدعم وجود هذه المعايير..

1-3 معيار المراجعة الدولي ISA : 500 الخاص بأدلة الإثبات (أدلة المراجعة)

يوضح هذا المعيار ما الذي يشكل أدلة مراجعة في عملية مراجعة القوائم المالية، ويتناول مسؤولية المراجع بشأن تصميم وأداء إجراءات المراجعة للحصول على أدلة كافية ومناسبة حتى يستطيع التوصل إلى استنتاجات معقولة يبني عليه رأي المراجع، وينطبق هذا المعيار على كافة أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها أثناء عملية المراجعة (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2013م).

و يرمي هذا المعيار المسمى أدلة المراجعة (أدلة الإثبات) إلى وضع أسس وإرشادات حول أدلة المراجعة فيما يخص عملية مراجعة القوائم المالية، وكمية ونوعية أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها، وإجراءات المراجعة التي يستخدمها المراجعون للحصول على أدلة مراجعة إذ أن "أدلة المراجعة تعني جميع ما يحصل عليه المراجع من معلومات مثل المستندات والتقارير ونتائج الاستفسارات والتقديرات والاستنتاجات وعمليات الحساب والتي يبني عليها المراجع حكمه المهني ليقرر فيما إذا كانت القوائم المالية تعطي صورة حقيقية وعادلة. وأدلة الإثبات ويشار إليها (بأدلة المراجعة) لها أنواع

وهي (الذين ارينز، جيمس لوبيك، 2002م) الفحص الفعلي، المصادقات، الإجراءات التحليلية، إعادة التشغيل، الملاحظة، الاستفسار من العميل، التوثيق، إعادة الإحتساب (علي عبدالقادر الذنيبات، 2015م).

1-3-1 أهداف معيار المراجعة الدولي ISA: 500 الخاص بأدلة الإثبات (أدلة المراجعة): - هو وضع أسس وإرشادات حول أدلة المراجعة فيما يخص عملية مراجعة القوائم المالية، وكمية ونوعية أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها، وإجراءات المراجعة التي يستخدمها المراجعون للحصول على أدلة مراجعة إذ أن، أدلة المراجعة تعني جميع ما يحصل عليه المراجع من معلومات مثل المستندات والتقارير ونتائج الاستفسارات والتقديرات والاستنتاجات وعمليات الحساب والتي يبني عليها المراجع حكمه المهني ليقرر فيما إذا كانت القوائم المالية تعطي صورة حقيقية وعادلة، (عريقات، أحمد ودباغية، 2011م).

1-4 أدلة الإثبات (أدلة المراجعة) (Audit Evidence)

1-4-1 مفهوم أدلة الإثبات

تعرف الأدلة Evidence على أنها أية معلومات يستخدمها المراجع لتحديد ما إذا كانت المعلومات التي تم مراجعتها قد عرضت طبقاً للمعايير التي ارينز وجيمس لوبك، 2002م). وعرفها آخر أدلة الإثبات: «هي المعلومات التي يحصل عليها المدقق للوصول إلى استنتاجات يعتمد عليها في تكوين رأيه عن القوائم المالية» (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2002م).

1-4-2 خصائص أدلة الإثبات

1- كفاية ومناسبة الأدلة الإثبات: Sufficiency and Competence of Evidence

أ- كفاية أدلة الإثبات

إن كفاية الأدلة تتعلق بمقدار أو حجم الأدلة، وحيث إن معايير المراجعة لم توفر إرشادات قاطعة ومحددة للحكم على كفاية أدلة الإثبات، بل تركت الأمر إلى تقدير المراجع وحكمه، إلا أن هناك بعض العوامل أو الأمور ينبغي على المراجع أن يأخذها في اعتباره عند الحكم على كفاية الأدلة ومنها (وليم توماس، أمرسون هنكي، 1989م).

1 - جوهرية أو الأهمية النسبية للعنصر موضع الفحص.

2 - درجة المخاطرة النسبية المرتبطة بالعنصر موضع الفحص.

3 - نوعية وصلاحية أدلة الإثبات المتاحة.

4 - التكلفة والمنفعة عند جمع أدلة الإثبات.

ومن ثم يمكن القول بأن كفاية الأدلة إنما تعني : الحصول على حجم أدلة يحقق تدعيم كافي وملائم لرأي المراجع دون إسراف في التكاليف أو تعرض لمشاكل قانونية ناتجة بسبب إهمال المراجع في ممارسة مهمته تنتج عنه الحصول على أدلة غير كافية.

ب- مناسبة (ملائمة) أدلة الإثبات :

أما الأدلة المناسبة فهي الأدلة التي تكون سليمة وذات صلة . والسلامة Validity دالة لثلاث صفات :

- استقلال وملائمة المصدر الذي أخذ منه الدليل فالأدلة المأخوذة من مصادر خارجية . مثل تأكيد أرصدة حسابات العملاء تتمتع بسلامة أكبر من تلك المأخوذة من مصادر داخلية (مثل المستندات المعدة بواسطة العميل). و بموجب معيار المراجعة الدولي رقم (500) على أن مصداقية أدلة إثبات المراجعة تتأثر بمصدرها وطبيعتها، ويشير ذلك المعيار إلى أن أدلة الإثبات الناتجة من مصادر خارجية تكون أكثر مصداقية من أدلة الإثبات المعدة داخلياً، كما أن أدلة الإثبات المكتوبة أكثر مصداقية من أدلة الإثبات الشفهية (طارق عبد العال حماد، 2004م).

- الظروف التي تم فيها الحصول على الأدلة : فاتورة المبيعات المعدة في ظروف رقابة داخلية قوية تتمتع بسلامة أكبر من تلك المعدة في ظروف رقابة داخلية ضعيفة.
- الطريقة التي تم بها الحصول على الأدلة : الأدلة التي يتم الحصول عليها بواسطة المراجع مباشرة (مثل ملاحظة المخزون للتأكد من وجوده) أكثر اعتمادية من تلك التي يتم الحصول عليها بشكل غير مباشر (مثل توجيه أسئلة لموظفي العميل).

2- الأدلة الواقعية مقابل الأدلة الإستنتاجية : تتكون أدلة المراجعة من تلك الحقائق والاستدلالات المؤثرة على عقل المراجع فيما يتعلق بالعرض المالي والأدلة الواقعية مباشرة وتعتبر عموماً أقوى من الأدلة الإستنتاجية . أما الأدلة الإستنتاجية فهي لا تهب نفسها للاستنتاجات المباشرة (يوسف محمود جريوع، 2006م).

فملاحظة ما يبدو أنه كميات زائدة من أصناف مخزون معينة قد يؤدي بالمراجع للشك في أن المخزن متقادم، وهذه أدلة إستنتاجية أي إنها ليست أدلة قاطعة أو مباشرة

3- البيانات المحاسبية الأساسية والمعلومات المؤيدة :

يصف القسم 326 من المعايير المهنية لمعهد AICPA الأدلة المؤيدة للقوائم المالية بأنها تتكون من «البيانات المحاسبية الأساسية وكل المعلومات المؤيدة المتاحة للمراجع» وتشمل البيانات المحاسبية الأساسية ودفاتر الأستاذ وأوراق العمل المؤيدة، وتشمل المعلومات المؤيدة وثائق ومستندات مثل الشيكات الملغاة وقوائم البنك وفواتير المبيعات وفواتير البائعين وأذونات الصرف وبطاقات الوقت والطلبات وأوامر الشراء (يوسف محمود جربوع، 2006م)..

4- صلاحية الأدلة :

يقصد بصلاحية الأدلة هي مدى جدارة الأدلة وقدرتها على جعل المراجع قادراً على أن يقرر ما إذا كان بإمكانه الاعتماد عليها أم لا . ولكي تكون أدلة الإثبات صالحة يجب أن يتوفر فيها صفات رئيسية هي (وليم توماس، أمرسون هنكي، 1989م).

أ- الفعالية : أي أن يتمتع الدليل بكل المواصفات التي تحافظ على جودته، أي تلك النوعية الجيدة من الأدلة التي يمكن الاعتماد عليها في إبداء رأي منطقي مثل ملاحظة ومشاهدة المراجع للمخزون، والمعدات والآلات.

ب- الملائمة : أي أن يكون الدليل له علاقة بأهداف المراجعة، فمثلاً إذا أراد المراجع أن يتحقق من وجود حسابات المدينين فإنه يستخدم لذلك المصادقات، وأما إذا أراد أن يتحقق من التقويم المناسب لحسابات المدينين، فإنه سيجد أن الأدلة الأكثر ملائمة لذلك هي الفحص والمراجعة الحسابية والمستندية ودراسة إمكانية تحصيل الديون.

ج- الموضوعية : أي أن يتم الحصول على الدليل بصورة حيادية بعيداً عن أي تحيز شخصي من قبل المراجع.

1-4-3 أنواع أدلة المراجعة Types of Audit Evidence

وأدلة الإثبات ويشار إليها (بأدلة المراجعة) لها أنواع وهي (الفين ارينز، وجيمس لوبك، 2002م).

- الفحص الفعلي Physical Examination
- المصادقات Confirmation
- التوثيق والفحص المستندي Documentation
- الملاحظة Observation
- الاستفسار من العميل Inquiries of the client

- إعادة التشغيل Reperformance
- الإجراءات التحليلية Analytical Procedures
- إعادة الاحتساب Recomputation (علي عبدالقادر الذنبيات، 2015م).

درجة الاعتماد على أنواع الأدلة

معايير تحديد درجة الاعتماد					نوع الأدلة
درجة الموضوعية	تأهيل الأفراد	المعرفة المباشرة للمدقق	فعالية الرقابة لدى العميل	استقلال المصدر	
عالية	عالية	عالية	تتنوع	عالية	الفحص الفعلي
عالية	تتنوع وعادة عالية	منخفضة	لا علاقة بها	عالية	المصادقات
عالية	تتنوع	منخفضة	تتنوع	تتنوع	التوثيق
متوسطة	عالية عادة	عالية	تتنوع	عالية	الملاحظة
تتنوع منخفضة إلى عالية	تتنوع	منخفضة	لا علاقة بها	منخفضة	الاستفسار
عالية	عالية	عالية	تتنوع	عالية	إعادة التشغيل
تتنوع وعادة منخفضة	عالية عادة	منخفضة	تتنوع	عالية أو منخفضة	الإجراءات التحليلية

المصدر: (ارينز ولوباك 2002: 251)

1- المحاسبة الإبداعية (CREATIVE ACCOUNTING)

1-1-2 مفهوم المحاسبة الإبداعية

عرفت المحاسبة الإبداعية بأنها « تحويل أرقام المحاسبة المالية عما هي عليه إلى ما يرغبون فيه المُعدون » (القطيش والصوفي، 2011م).

وعرفها البعض « بأنها مجموعه من الأساليب والإجراءات التي يعتمدها المحاسب لتحقيق مصلحه بعض أصحاب المصالح بالشركة » (ليندا الحلبي، 2009م).

وعرفت أيضاً بأنها « (الاختيار/التطبيق) الخاطئ والمتعمد للسياسات المحاسبية المتبعة في العمل المحاسبي مما يؤدي إلى التأثير سلباً في عدالة القوائم المالية » (طارق عبد العال حماد، 2011م).

ومنهم من عرف المحاسبة الإبداعية من وجهة نظر أكاديمية بأنها هي عبارة عن تحويل أرقام المحاسبة المالية عما هي عليه فعلاً إلى ما يرغب فيه المعدون من خلال استغلال أو الاستفادة من القوانين الموجودة و/ أو تجاهل بعضها و/ أو جميعها (Nasser, K. and M. Pendlebury, 1992). عرف الباحثان المحاسبة الإبداعية (بأنها الاختيار والتطبيق الخاطئين للسياسات والممارسات المحاسبية أو التغيير في السياسات والتقديرات المحاسبية أو القيام بممارسات محاسبية خاطئة مما يؤدي كل ذلك إلى التأثير على صحة المعلومات المحاسبية مما ينعكس على القيم الظاهرة في القوائم المالية).

2-1-2 دوافع ممارسات المحاسبة الإبداعية :

هناك مجموعة من الأسباب التي دفعت مدراء ومحاسبي الشركات بأن يبتعدوا مجموعة من الأساليب للتلاعب بالحسابات المالية ومن بين هذه الأسباب ما يلي (عماد سليم الأغا، 2011م).

2-2-2 التأثير الإيجابي على سمعة الشركة :

تستخدم أساليب المحاسبة الإبداعية أحياناً بهدف تحسين القيمة المالية المتعلقة بأداء الشركات والتي لا تسمح ظروفها التشغيلية أو الاستثمارية من تحقيق هذا التحسن بشكل طبيعي ودون تدخل من إدارة الشركة، وإذا لم يحدث ذلك التدخل من قبل إدارة الشركة سوف تتأثر صورتها بسمعة سلبية تجاه السوق وخصوصاً أمام مساهميها.

2-3-2 الحصول على تمويل أو المحافظة عليه :

غالباً ما تسعى إدارات الشركات إلى الحصول على التمويل اللازم بأشكاله المختلفة عندما تعاني الشركات من مشاكل في السيولة اللازمة لاستمرار عملياتها التشغيلية أو الاستثمارية وأحياناً لسداد التزاماتها، ولكي تحصل على تمويل من المؤسسات المالية فإنها سوف تخضع لشروط مرتفعة يجب توافرها قبل الموافقة على منح هذا التمويل ومن ضمن هذه الشروط الواجب توافرها للموافقة على التمويل هو أن يكون نتيجة النشاط والوضع المالي للشركة خلال الفترة من استلام التمويل لغاية سدادة يسمح بسداد أصل التمويل والفوائد المترتبة عليه وهذا الشرط لا يمكن للمؤسسة المالية أن تقدره أو تتوقعه إلا من خلال قراءتها وتحليلها للوضع المالي السابق لهذه الشركات طالبة التمويل، وهنا تلجأ منشأة الأعمال إلى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية بهدف تحسين قيمتها الأمر الذي سيؤثر على اتخاذ القرار الائتماني لدى المؤسسات المالية.

2-4-2 لغايات التلاعب الضريبي: تقوم بعض المنشآت المالية من خلال أساليب المحاسبة الإبداعية من تخفيض الأرباح والإيرادات وزيادة في النفقات وذلك من أجل تخفيض الوعاء الضريبي الذي سيتم احتساب قيمة الاقتطاع الضريبي بناءً على قيمة هذا الوعاء ويعتبر من أهم دوافع المديرين لإدارة الأرباح هو دفع ضريبة الدخل.

2-5-2 لغايات التصنيف المهني:

تتنافس العديد من المنشآت المالية التي تعمل في نفس القطاع للحصول على تصنيف متقدم على منافسيها في عمليات التصنيف المهني التي تجريه بعض المؤسسات الدولية والمحلية، ولذلك تلجأ العديد من الشركات إلى تحسين قوائمها المالية للحصول على تصنيف متقدم وذلك باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية المختلفة.

2-6-2 لتقوية فرص استفادة الإدارة من المعلومات الداخلية:

أحياناً تسمح قوانين بعض الشركات في قيام موظفي ومدراء الشركة بتداول أسهم شركتهم بحرية كباقي المساهمين، ففي هذه الحالة سيقوم هؤلاء المدراء والموظفين باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية لتأخير خروج المعلومات الحقيقية إلى السوق الأمر الذي يقوي فرصتهم من الاستفادة بالمعرفة الداخلية لأخبار الشركة.

2-7-2 الحصول على مكافأة كبيرة للمديرين:

حيث يقوم المديرين بممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية وذلك لزيادة الأرباح وخاصة إذا كانت الحوافز والمكافآت الخاصة بهم مرتبطة بتلك الأرباح. أو عندما ترتبط حوافز الإدارة بأرقام الربح المحققة، فأنهم سوف يتلاعبون بأرقام الربح لتسهيل حصولهم على مكافآت.

2-8-2 تجنب التكلفة السياسية:

تتمثل تلك التكلفة في الأعباء التي قد تتحملها الوحدات الاقتصادية كبيرة الحجم نتيجة الأنظمة والقوانين التي تفرضها الدولة، مثل قوانين زيادة معدلات الضرائب أو تحمل الوحدات الاقتصادية بأعباء اجتماعية مرتفعة، لذلك قد تلجأ الوحدات الاقتصادية إلى تبني إدارة المكاسب واختيار السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض الأرباح تجنباً لتلك التكلفة.

2-9-2 تخفيض احتمال انتهاك عقد الدين:

يضع الدائنون بعض القيود الخاصة باتفاقيات الديون، مثل القيود على التوزيعات المدفوعة، أو إعادة شراء الأسهم، أو إصدار ديون إضافية إلى غير ذلك من الشروط، ولهذا تقوم إدارات المنشآت التي ترتفع فيها نسب الرفع المالي إلى استخدام الطرق والسياسات المحاسبية التي من شأنها زيادة

الأرباح لتجنب ما يسمى بالتقصير الفني في اتفاقيات الديون.

ويسمى البعض هذا الدافع (التوافق مع شروط اتفاقيات الدين)، والذي عادة ما تتضمن فيها عقود الدين (حصول الشركات على قروض) بعض الشروط التي يضعها المقرضون . ويمكن إيجاد دوافع أخرى في تطبيق و استخدام المحاسبة الإبداعية وذلك من خلال (طارق عبد العال حماد، 2011م).

أ- محاولة إلقاء اللوم على الإدارة القديمة :

حيث تقوم بعض الإدارات المعينة حديثاً بمحاولة تشويه صورة الإدارة القديمة وذلك بإظهار الوضع المالي للشركة في ظل الإدارة الجديدة أفضل عما كانت عليه في ظل الإدارة القديمة وفي سبيل ذلك تقوم باختيار السياسات والممارسات المحاسبية التي تدعم هذا الهدف.

ب- التغطية على نشاطات غير قانونية :

حيث تعتبر المحاسبة الإبداعية أداء فعالة في يد الشركات للتغطية على أنشطتها الغير قانونية ومحاولة إخفاء مصادر إيراداتها التي تكون في العادة غير قانونية. ومن أمثلة ذلك: غسيل الأموال، التهرب الضريبي، صفقات الفساد وغيرها.

ج - مخالفة توقعات المحللين الماليين :

يفضل المحللون الماليون الإعلان عن أرباح الشركات بما يتوافق مع توقعاتهم حتى يبدوا أنهم يقومون بأعمالهم على أكمل وجه وبالتالي فمن مصلحة الإدارة أن توجهه نتيجة أعمالهم بما يتطابق مع هذه التوقعات إن كانت ايجابية أو مخالفتها إن كانت سلبية.

3-1-2 أهم المصطلحات المختلفة لمفهوم المحاسبة الإبداعية

المحاسبة الابتكارية: هي كافة الأساليب التي تقوم بها الإدارة للتأثير على القوائم المالية بهدف تحقيق أهدافها الذاتية على حساب أصحاب المصالح الأخرى وقد تتفق تلك الأساليب مع المبادئ أو المعايير المحاسبية أو تخالفها أو تطبقها بشكل تعسفي (سعود عبد الرحمن المطلق، 2013م).

المحاسبة المتعسفة: هي اختيار وتطبيق متعمد لمبادئ محاسبية معينة في محاولة لتحقيق نتائج مرغوبة. هذه النتائج عادة ما تكون أرباح أعلى، سواء كانت هذه الممارسات المتبعة مطابقة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) أم غير مطابقة (نهلة محمد السيد، 2008م).

المحاسبة الخلاقة: هي إتباع بعض الحيل والأساليب المحاسبية لجعل الشركة المساهمة تبدو

بشكل وصورة أفضل من الواقع، سواء كان ذلك من حيث قوة مركزها المالي و/ أو حجم أرباحها الصافية و/ أو وضعها التنافسي والمالي والتشغيلي (محمد مطر، 2008م).

تلطيف الدخل: إدارة الأرباح المرغوبة لإزالة التذبذب في مسار الدخل الطبيعي، وعادة ما تتضمن خطوات لتخفيض الدخل في السنوات ذات الدخل المرتفع من أجل نقلها إلى السنوات ذات الدخل المنخفض (أبو نصار محمد وحميدات جمعة، 2008م).

إدارة الأرباح: التلاعب في الأرباح لتحقيق أهداف محددة بشكل مسبق من الإدارة أو توقعات تعد من المحللين أو قيم تتناغم مع تلطيف صورة الدخل والتوجه نحو مكاسب ثابتة (أبو نصار محمد وحميدات جمعة، 2008م)..

3-1 القوائم المالية :

كلمة قائمة (Statement) تعني إعلام عن شيء يعتقد من يقدمه بصحة ما جاء فيه، لذلك عرفت القوائم المالية (Financial Statement) بأنها إعلان يعتقد بصحته، ويتم توصيله باستخدام القيم النقدية، وعند إعدادها يُعتقد تعبيرها عن خصائص المنشأة بعدالة عن أنشطتها المالية، كما أن الزمن يعتبر عاملاً هاماً عندها، فالقوائم المالية التي تعد لمدة عام تسمى بالقوائم المالية السنوية، أما عندما يتم إعدادها لفترات أقل من العام « شهر أو ثلاثة أشهر » تسمى بالقوائم المالية الفترية أو المرحلية (Interim Financial Statements) (روبرت ميجز، وآخرون، 2006م).

وعرفت أيضاً بأنها (بيان معد من قبل إدارة المنشأة حول نتائج الأعمال خلال فترة معينة وحول المركز المالي والتدفقات النقدية والمعلومات الأخرى لمساعدة مستخدميها في اتخاذ القرارات الاقتصادية) (حمدان سعيد سعد الحمدان، 2006م).

كما عرفت بأنها نتاج فكري محاسبي تم التوصل إليها من خلال الحاجة الضرورية والماسة التي ظهرت لممارس مهنة المحاسبة باعتبار وظيفتها الرئيسية هي التزويد بمعلومات للمستثمرين والمقرضين وأصحاب العلاقات الأخرى من أجل ترشيد عملية اتخاذ القرارات (خالد جمال الجمارات، 2008م).

3-2 أهداف القوائم المالية :

تتمثل أهداف القوائم المالية بالآتي (Report, 1973) :

- توفير المعلومات لاتخاذ القرارات الاقتصادية من قبل مستخدمي القوائم المالية.

- تقييم المقدرة الكسبية للمشروع «أداء المشروع، وتقييم أداء الإدارة».
- توفير معلومات ملائمة ودقيقة عن نشاط المنشأة للحصول على تقديرات أكثر واقعية وملائمة لظروف المنشأة.
- بيان انجاز الإدارة في التصرف في الأموال المكلفة بها باعتبارها وكيلاً عن أصحاب المنشأة (إسكندر محمود حسين نشوان، 2004م).
- مساعدة مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بنشاط المنشأة وتقييم أدائها.
- تمكين مستخدمي القوائم المالية من إجراء المقارنات ومن ثم اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستغلال الأمثل لموارد المنشأة.
- مساعدة المحللين والمستثمرين في فهم قيمة المنشآت (حنان محمود عبد العظيم، 2007م).
- توفير معلومات عن الموارد الاقتصادية المتاحة للمنشأة والتغيرات التي تطرأ عليها (أحمد جمعه أحمد، 2006م).

3-3 أنواع القوائم المالية

3-3-1 قائمة الدخل :-

هي قائمة توضح قدرة المنشأة على تحقيق الإيرادات خلال فترة محاسبية معينة، وتعبر عن تقرير يظهر مقدار الإيرادات والنفقات للمنشأة وصافي دخلها خلال فترة محددة (وليد ناجي الحياي، 1996م).

3-3-2 قائمه المركز المالي :

بأنها بيان لممتلكات المنشأة من الأصول المختلفة وما عليها من التزامات، وحقوق الملكية في لحظة زمنية تمثل لحظة إعدادها (أحمد بسيوني شحاته، 1999م).

3-3-3 قائمه التدفقات النقدية :

هي بيان أو تقرير مالي تظهر فيه جميع التدفقات النقدية الداخلية والخارجية للمنشأة خلال فترة زمنية محددة مصنفة وفقاً لأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية (محمد مطر، ليندا الحلبي، 2009م).

4-3-3 قائمة التغيرات في حقوق الملكية :

تعتبر قائمة التغيرات في حقوق الملكية حلقة الربط بين قائمة الدخل وبين قائمة الميزانية، وهي تتحدد من خلال رصد ومتابعة التغيرات التي تحدث في بنود حقوق الملكية من بداية الفترة المالية وحتى نهايتها ويتم الاعتماد في عرضها على أساس الاستحقاق (رضوان حلوة حنان، 2003م).

4-3-4 ممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية

إن ممارسي المحاسبة الإبداعية غالباً ما يمتلكون قدرات محاسبية عالية تمكنهم من التلاعب بالقيم المالية وتحويلها بالشكل الذي يرغبون فيه وعلى هذا « فإن إدارة الشركة ومن خلال إمكانية الاختيار بين البدائل المحاسبية المتاحة لإغراضها ومواقفها وأهدافها والتي لا تتعارض في الظاهر مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها تلجأ إلى التضليل والتلاعب بالبنود المحاسبية بطريقة تؤدي إلى إظهار الأداء المالي بشكل طبيعي ولا يثير الشكوك والتساؤلات والانتقادات الموجهة لإدارة الشركة» (عبد الرزاق الشحادة، عبد الناصر حميدان، 2007م).

وبالتالي فإن أهم الأساليب والممارسات المحاسبية الإبداعية في القوائم المالية كالآتي :

4-3-1- ممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل لعل من أهمها :

إجراء صفقات بيع صورية (وهمية أو مزيفة) قبيل انتهاء الفترة المالية ليتم إلغاؤه لاحقاً في الفترة المالية التالية، إجراء صفقات بيع حقيقية ولكن بشروط سهلة ، تسجيل إيرادات المبيعات مبكراً وقبل شحنها أو تسجيلها قبل التزام الزبون بدفع ثمنها، نقل الإيرادات الحالية إلى فترة زمنية محاسبية لاحقة، تأخير الاعتراف بالإيراد، تسجيل جزء من المبيعات في الفترة اللاحقة و/أو الماضية مما يؤدي إلى التأثير في النتائج والأرباح، التغيير غير المبرر في الطريقة المتبعة لتقييم المخزون، تضمين كشوف الجرد أصنافاً لبضاعة راکدة، عدم تحميل الفترة بالخسائر الحاصلة في المخزون نتيجة الانخفاض في قيمته السوقية (عماد سليم الأغا، 2011م).

4-3-2- ممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي لعل من أهمها :

عدم شطب الأصول التالفة أو المستهلكة والإبقاء على قيمتها الدفترية أو التاريخية، عدم تخفيض حساب المدينين بقيمة الديون المعدومة وعدم الإفصاح عن الديون المشكوك فيه، احتساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بطريقة تؤدي إلى تخفيضه أو تضخيمه، إدراج بعض الذمم

المدينة طويلة الأجل ضمن الأصول المتداولة بقصد تحسين سيولة الوحدة الاقتصادية، إجراء أخطاء متعمدة في تصنيف حسابات المدينين، عدم الكشف عن الديون المتعثرة بقصد تخفيض قيمة مخصص الديون المشكوك فيها، عدم الكشف عن الحسابات الراكدة (نعيم تومار مرهون الزياي، 2015م).

3-4-3- ممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية لعل من أهمها :

يتم التلاعب بتسجيل النفقات التشغيلية باعتبارها نفقات استثمارية أو نفقات تمويلية والعكس، بتسجيل تكاليف التطوير الرأسمالي على أنها تدفقات نقدية استثمارية خارجة واستبعادها من التدفقات النقدية التشغيلية الخارجة، إضافة الخسائر قبل الضريبة على صافي الدخل أثناء حساب التدفقات النقدية التشغيلية، تصنيف مقبوضات الفوائد والأرباح على أنها تدفقات تشغيلية، إخفاء قدرة المنشأة على توزيع الأرباح بقيامها بتوزيع أسهم على المساهمين بدلاً من توزيع أرباح، التأخير في تسديد التزامات المنشأة من أجل إظهار التدفقات النقدية بوضع أفضل (عدي جزار، 2006م).

3-4-4- ممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التغير بحقوق الملكية لعل من أهمها :

إجراء تغيرات وهمية في رأس المال المدفوع أو المكتسب إما بالزيادة أو النقصان، توزيع أرباح من الاحتياطيات، توزيع أرباح مع وجود خسائر متراكمة من سنوات سابقة، عدم تخفيض حقوق الملكية بالانخفاض الحاصل بقيمة الموجودات، قيام الإدارة بتوزيعات نقدية لا يقابلها أرباح حقيقية ، إضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي أرباح السنة الحالية بدلاً من إدراجها ضمن الأرباح المحتجزة (محمد مطر، ليندا الحلبي، 2009م).

الفصل الثاني الدراسة الميدانية

1/2 إجراءات الدراسة الميدانية

1/1/2 مجتمع وعينة الدراسة الميدانية :

يتكون مجتمع وعينة الدراسة من المراجعين الخارجيين من أصحاب مكاتب وشركات المراجعة المحاسبية البالغ عددهم (316) مراجع قانوني معتمد والمرخص لهم بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة للعام 2018 في محافظتي صنعاء والحديدة ، و (35) أكاديمي من مختلف الجامعات الحكومية والأهلية العاملة بصنعاء والحديدة، قام الباحثان بتوزيع (320) استمارة إستبانة عن طريق العينة العشوائية، وتم استرداد (292) استمارة إستبانة صالحة للتحليل.

2/1/2 خصائص عينة الدراسة :

جدول رقم (2/1/2) خصائص عينة الدراسة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
العمر	أقل من 30 سنة	36	12.33%
	من 30-35	66	22.60%
	من 36-45	122	41.78%
	من 46-55	52	17.81%
	56 سنة فأكثر	16	5.48%
	المجموع	292	100.0%
المؤهل العلمي	بكالوريوس	187	64.0%
	دبلوم عالي	16	5.5%
	ماجستير	43	14.7%
	دكتوراه	46	15.8%
	المجموع	292	100.0%

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
التخصص العلمي	محاسبة	281	96.2%
	إدارة أعمال	3	1.0%
	اداره مالية	1	0.3%
	اقتصاد	5	1.7%
	مالية ومصرفية	1	0.3%
	أخرى	1	0.3%
	المجموع	292	100.0%
المؤهل المهني	زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية	1	0.3%
	زمالة المحاسبين القانونيين العربية	16	5.5%
	عضو جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين	242	82.9%
	زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية	2	0.7%
	أخرى	31	10.6%
	المجموع	292	100.0%
المسمى الوظيفي	أكاديمي	16	5.48%
	محاسب ومراجع قانوني	114	39.04%
	مدقق حسابات	60	20.55%
	مدير مكتب تدقيق	48	16.44%
	مساعد مدقق	41	14.04%
	أخرى	13	4.45%
	المجموع	292	100.0
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	60	20.5%
	5 وأقل من 10 سنوات	62	21.2%
	10 وأقل من 15 سنة	68	23.3%
	15 وأقل من 20 سنة	57	19.5%
	20 سنة فأكثر	45	15.4%
	المجموع	292	100.0

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2018م

3/1/2 أداة الدراسة الميدانية:

استخدم الباحثان استمارة الإستبانة كوسيلة رئيسية لجمع البيانات من عينة الدراسة.

1 / وصف الإستبانة:

أرفق الباحثان مع الإستبانة خطاب للمبحوثين تم فيه تنويرهم بعنوان الدراسة والغرض من استمارة الإستبانة (الملحق رقم 1)، وتكونت الإستبانة من قسمين رئيسيين:

القسم الأول: تتضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، تمثلت في العمر، التخصص العلمي، المؤهل العلمي، المؤهل المهني، سنوات الخبرة، وغيرها.

القسم الثاني: احتوى هذا القسم على عدد (80) عبارة طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجاباتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق لقياس « ليكرت » الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمسة مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة). وقد تم توزيع هذه العبارات كما يلي:

والمحور الأول تتضمن (23) عبارات، والمحور الثاني تتضمن (17) عبارات، والمحور الثالث تتضمن (20) عبارات، والمحور الرابع تتضمن (12) عبارات، والمحور الخامس تتضمن (8) عبارات.

2 / الثبات والصدق الإحصائي:

لحساب الصدق والثبات الإحصائي لاستمارة الإستبانة تم اخذ استطلاعية وتم حساب ثبات وصدق الإستبانة من العينة الاستطلاعية بموجب معادلة التجزئة النصفية يوضح الجدول رقم (1) نتائج الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية:

جدول رقم (2/1/3)

الفرضيات	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
المحور الأول	23	89%	94%
المحور الثاني	17	94%	97%
المحور الثالث	20	96%	98%
المحور الرابع	12	94%	97%
المحور الخامس	8	92%	95%
الإستبانة كاملة	80	97%	98%

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2018م

يتضح للباحثان من الجدول رقم (2/1/3) أن نسبة معامل الثبات ومعامل الصدق الذاتي باستخدام معادلة كرنباخ الفا للعبارات لكامل استمارة الاستبانة جميعها عالية جداً مما يعطى مؤشر جيد لقوة وصدق الاستبانة وفهم عباراتها من قبل المبحوثين، ومن ثم الاعتماد عليها في اختبار فرضيات الدراسة.

4/1/3 الأساليب الإحصائية المستخدمة :

ولتحقيق أهداف الدراسة والتحقق من فرضياتها تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) والذي يشير اختصاراً إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، كما تمت الاستعانة ببرنامج الإكسل (Excel) لتنفيذ الأشكال البيانية المطلوبة في الدراسة. وذلك لاستخدام نتائج الأساليب الإحصائية التالية :

- ◆ التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على العبارات.
- ◆ الرسومات البيانية والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة
- ◆ كرنباخ الفا لحساب معامل الثبات والصدق الإحصائي.
- ◆ والوسط الحسابي (Mean) لإجابات أفراد العينة على العبارات.
- ◆ الانحدار الخطي البسيط

2/1/3 تحليل البيانات واختبار الفرضيات :

1/ الفرضية الأولى :

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين متغير معيار المراجعة الدولي الخاص بأدلة المراجعة رقم (500) وممارسات المحاسبة الإبداعية بقائمة الدخل

معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	.237	.475	غير معنوية
$\hat{B}_1$	.807	.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	.373a		
معامل التحديد (R^2)	.139		
أختبار (F)	46.986		النموذج معنوي
$\hat{y} = (.237) + .807X_1$			

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2018م

يستنتج الباحثان أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: « هناك علاقة بين معيار المراجعة الدولي الخاص بأدلة المراجعة رقم (500) وممارسات المحاسبة الإبداعية بقائمة الدخل قد تحققت.

2/ الفرضية الثانية:

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين معيار المراجعة الدولي رقم (500) الخاص بأدلة الإثبات وممارسات المحاسبة الإبداعية بقائمة المركز المالي

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	أختبار (t)	معاملات الانحدار	
غير معنوية	.069	1.824	1.006	$\hat{B}_0$
معنوية	.000	4.871	.634	$\hat{B}_1$
			.275a	معامل الارتباط (R)
			.076	معامل التحديد (R^2)
			23.723	أختبار (F)
النموذج معنوي				
$\hat{y} = (1006) + .634X$				

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2018م

يستنتج الباحثان أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: « هناك علاقة بين معيار المراجعة الدولي الخاص بأدلة الإثبات رقم (500) وممارسات المحاسبة الإبداعية بقائمة المركز المالي قد تحققت.

3/ الفرضية الثالثة:

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين معيار المراجعة الدولي الخاص بأدلة المراجعة رقم (500) وممارسات المحاسبة الإبداعية بقائمة التدفقات النقدية

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	أختبار (t)	معاملات الانحدار	
غير معنوية	.339	.958	.550	$\hat{B}_0$

معنوية	.000	4.952	.670	$\hat{B}_1$
			.279 ^a	معامل الارتباط (R)
			.078	معامل التحديد (R^2)
النموذج معنوي			24.518	اختيار (F)
$\hat{y} = (0.550) + .670X_1$				

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2018م

يستنتج الباحثان أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أن: « هناك علاقة بين معايير المراجعة الدولية تتمثل في معيار المراجعة الدولي الخاص بأدلة المراجعة رقم (500) وممارسات المحاسبة الإبداعية بقائمة التدفقات النقدية قد تحققت.

4/ الفرضية الرابعة:

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين معيار المراجعة الدولي الخاص بأدلة المراجعة رقم (500) وممارسات المحاسبة الإبداعية بقائمة التغير بحقوق الملكية

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	اختبار (t)	معاملات الانحدار	
غير معنوية	.449	.759	.444	$\hat{B}_0$
معنوية	.000	5.249	.724	$\hat{B}_1$
			.295 ^a	معامل الارتباط (R)
			.087	معامل التحديد (R^2)
النموذج معنوي			27.550	اختيار (F)
$\hat{y} = (0.444) + .724X_1$				

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2018م

يستنتج الباحثان أن فرضية الدراسة الرابعة والتي نصت على أن: « هناك علاقة بين معايير المراجعة الدولية تتمثل في (معيار المراجعة الدولي الخاص بأدلة المراجعة رقم (500) وممارسات المحاسبة الإبداعية بقائمة التغير بحقوق الملكية قد تحققت.

1- النتائج

- يرى 225 من أفراد العينة وهو ما نسبته 77.1 % أن للمراجع الحق بالحصول على أدلة الإثبات المناسبة لتشكيل أساساً لرأيه..
- يرى 186 من أفراد العينة وهو ما نسبته 63.7 % أن بعض الأدلة تتضمن معلومات حصل المراجع عليها من عمليات المراجعة السابقة.
- يرى 149 من أفراد العينة وهو ما نسبته 51.0% أن المنشآت التي يتم مراجعتها تقوم بعمليات بيع حقيقية و بشروط سهلة.
- يرى 112 من أفراد العينة وهو ما نسبته 38.4% أن المنشآت التي تم مراجعتها لا تقوم بشطب الأصول التالفة و المستهلكة و تقوم بالإبقاء على قيمتها الدفترية
- يرى 110 من أفراد العينة وهو ما نسبته 37.7% أن المنشآت التي تم مراجعتها تقوم بإضافة الخسائر قبل الضريبة على صافي الدخل أثناء حساب التدفقات النقدية التشغيلية
- يرى 106 من أفراد العينة وهو ما نسبته 36.3% أن المنشآت التي تم مراجعتها تقوم بإجراء تغيرات في رأس المال المدفوع والمكتسب (الأرباح المحتجزة) نتيجة للتقييم الأصول.
- للمراجع الحق بالحصول على إقرارات من إدارة المنشأة محل المراجعة والتي توفر له أدلة إثبات كافية وملائمة للتأكد من صحة القوائم المالية.

2-2 التوصيات:

- من الضروري قيام المراجع بالحصول على أدلة المراجعة المناسبة (الكافية والملائمة) لتشكيل أساساً وتبريراً لرأيه و على صدق وعدالة تعبير القوائم المالية للمركز المالي ونتيجة الأعمال في نهاية السنة المالية.
- من المهم أن يحصل المراجع على بعض الأدلة تتضمن معلومات من عمليات المراجعة السابقة.
- على المراجع أن يكون مطلع على جميع عمليات البيع الحقيقية والتي لها شروط سهلة لان ذلك يؤثر بشكل ملحوظ على قائمة الدخل.
- من الضروري أن يتأكد المراجع بأنه تم شطب الأصول التالفة و المستهلكة وعدم الإبقاء على قيمتها الدفترية لما سوف ينتج عنه قيم غير حقيقية للأصول تؤدي إلى ظهور مركز مالي غير صحيح للمنشأة.
- يجب على المراجع أن يتأكد من عدم إضافة الخسائر قبل الضريبة على صافي الدخل أثناء

حساب التدفقات النقدية التشغيلية لكون ذلك له تأثير سلبي غير حقيقي على المبالغ النقدية التشغيلية على قائمة التدفقات النقدية.

- من المهم بالنسبة للمراجع عدم إجراء تغييرات في رأس المال المدفوع والمكتسب (الأرباح المحتجزة) وخاصة عند التقييم للأصول إلا بالنسب والطرق المحددة بموجب القوانين المتبعة لذلك حتى يحافظ على حقوق الملاك عند إعداد واحتساب قائمة التغير بحقوق الملكية.
- ضرورة تدعيم آليات قواعد حوكمة المنشآت، تفعيل دور الرقابة الداخلية على أن تتضمن كذلك عقوبات على الشركات التي تقوم بممارسات المحاسبة الإبداعية.
- توفير الشفافية والموضوعية في القوائم المالية للمنشآت. وإعادة النظر بالمعايير المحاسبية التي تتضمن بدائل في القياس تسمح للإدارة باستغلالها لأغراض التلاعب.
- ضرورة تطوير القوانين والتشريعات السابقة التي أصدرت والتي تنظم مهنة المحاسبة والمراجعة في اليمن.

المراجع

- ◀ أبونصار محمد وحميدات جمعة، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية : الجوانب النظرية والعملية، عمان : دار وائل للنشر، 2008 .
- ◀ الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC (2013) إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة- الجزء الأول ، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.
- ◀ أحمد بسيوني شحاته، المحاسبة المالية لشركات الأموال في القطاع الخاص وقطاع الأعمال العام، (الإسكندرية : الدار الجامعية، 1999م).
- ◀ أحمد جمعه أحمد، المحاسبة عن الأصول غير الملموسة كمدخل لزيادة فعالية التقارير المالية- دراسة نظرية تطبيقية، (مصر: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2006م).
- ◀ ارينز، الفين و لوبك، جيمس: ”المراجعة مدخل متكامل“ ترجمة-الديسبي محمد محمد عبد القادر، حجاج أحمد حامد، دارا المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1422هـ/ 2002م.
- ◀ إسكندر محمود حسين نشوان، تطوير إعداد ونشر القوائم المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية في ضوء التغيرات البيئية- دراسة تطبيقية على الوحدات الاقتصادية بدولة فلسطين، (القاهرة : جامعة عين شمس، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2004م).
- ◀ الأغا، عماد سليم 2011: دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للممارسات المحاسبية الإبداعية على موثوقية البيانات المالية للبنوك الفلسطينية، دراسة تطبيقية على البنوك الفلسطينية كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.
- ◀ الزيايدي، نعيم تومار مرهون: تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17 العدد 2 لسنة 2015، بغداد، العراق،
- ◀ السيد، نهلة محمد، تأثير جودة التقارير المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية- دراسة ميدانية ، القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة كلية التجارة ، جامعة عين شمس، 2008.
- ◀ الشحادة، عبد الرزاق و حميدان، عبد الناصر (2007م) : قدرة معايير المحاسبة الدولية في سد الفجوة بين الإدارة والمساهمين في إدارة الأرباح من وجهة نظر الفئات ذات العلاقة بالبيئة

- المحاسبية، بحث غير منشور، جامعة الزيتونة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.
- ◀ الشمري، عيد عامر معيوف (2007م): أخبار المحاسبة، العدد الرابع، الجمعية العلمية للمحاسبة، جامعة قطر، الدوحة، سبتمبر.
- ◀ الفين، ارينز وجيمس، لوبك: "المراجعة مدخل متكامل" ترجمة- الديسطي محمد محمد عبد القادر، حجاج أحمد حامد، دارا المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1422هـ/2002م.
- ◀ القاضي، حسين و دحدوح، حسين (1999): أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- ◀ القاضي، حسين يوسف ودحدوح، حسين أحمد وقريط، عصام نعمة (2013م): أصول المراجعة- الجزء الأول، دمشق: منشورات جامعة دمشق.
- ◀ القطيش والصوفي، أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في قائمتي الدخل والمركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان، جامعه الاسراء، عمان، الأردن، 2011م.
- ◀ الحلبي ليندا، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من أثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة الأردنية، جامعه الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2009م.
- ◀ المجمع العربي للمحاسبين القانونيين: أصول التدقيق، 2002م.
- ◀ المطلق، سعود عبد الرحمن، تحسين الملائمة والاعتمادية في القوائم المالية بالبنوك التجارية السعودية للحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنها، كلية التجارة، 2013.
- ◀ الناعي، محمود السيد (2000م): دراسات في المعايير الدولية للمراجعة، تحليل وإطار للتطبيق، الطبعة الأولى، مصر.
- ◀ جربوع، يوسف محمود: دور المراجع الخارجي في تقييم أدلة الإثبات لإبداء الرأي على القوائم المالية وفقاً لمعايير المراجعة الدولية. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، عمادة الدراسات العليا، 2006م.
- ◀ حجازي، وجدي حامد (2010م): المعايير الدولية للمراجعة- شرح وتحليل، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي.
- ◀ حماد، طارق عبد العال، المحاسبة الابتكارية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2011م.

- ◀ حماد، طارق عبد العال، «موسوعة معايير المراجعة» شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية، الجزء الثاني، جامعة عين شمس، الدار الجامعية، 2004 .
- ◀ حمدان سعيد سعد الحمدان، المحاسبة عن الاستثمارات المالية باستخدام القيمة العادلة في إطار المعايير الدولية والسعودية وأثرها على قرارات المستثمرين- دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية، (القاهرة : جامعة ين شمس، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006م).
- ◀ حنان محمود عبد العظيم، فعالية المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات في ضوء دورة حياة الوحدة الاقتصادية- دراسة تطبيقية، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2007م).
- ◀ خالد جمال الجمارات، معايير التقارير المالية، الشارقة، إثراء للنشر والتوزيع، 2008م.
- ◀ خليفة، عبد العظيم عثمان محمد (2017)؛ أثر التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية على جودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (دراسة ميدانية على عينة من المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية) ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، السودان
- ◀ الذنبيات، علي عبد القادر: تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية : نظرية وتطبيق، الجامعة الأردنية، دار وائل للنشر، الطبعة الخامسة، 2015م.
- ◀ رضوان حلوة حنان (2003) : النموذج المحاسبي المعاصر، دار وائل للنشر، عمان.
- ◀ روبرت ميجز، وآخرون، المحاسبة - أساس لقرارات الأعمال، ترجمة وتعريب: د. مكرم عبد المسيح باسيلي، د. محمد عبد القادر الديسبي، مراجعة د. أحمد محمد حجاج، الكتاب الثاني، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2006م).
- ◀ عدي جزار (2006): « تطوير إستراتيجية للحد من الآثار السلبية لاستخدام المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة العامة الأردنية»، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
- ◀ عريقات، أحمد و دباغية (2011م): أثر التزام شركات تدقيق الحسابات الأردنية بمعايير التدقيق الدولية على خططها الاستراتيجية التسويقية ،مجلة الجامعة الإسلامية بغزة، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد التاسع عشر، العدد الاول، فلسطين.
- ◀ عماد سليم الأغا (2011): دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة

- الإبداعية على موثوقية البيانات المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، غزة.
- ◀ عمر علي كامل الدوري، معايير التدقيق الدولية ومدى انسجامها مع متطلبات البيئة العراقية، أطروحة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2003.
- ◀ محمد سمير الصبان، د. عبد الله هلال، المحاسبة المالية في شركات الأموال، (الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 2000م).
- ◀ محمود، سمير عبد الغني (1989م)؛ دراسة تحليلية لمعايير المراجعة الدولية من حيث النطاق، الخصائص، الأهداف، مجلة الإدارة العامة-الرياض، العدد 63، أغسطس.
- ◀ مطر، محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، عمان، 2008.
- ◀ مطر، محمد و الحلبي، ليندا (2009)؛ دور مدقق الحسابات الخارجية في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة الأردنية، المؤتمر العلمي الدولي السابع كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، عمان، جامعة الزرقاء الخاصة، للفترة من 10-11 نوفمبر.
- ◀ نعيم توماس مرهون الزيايدي (2015)؛ تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية-المجلد 17 العدد 2 بغداد.
- ◀ وليد ناجي الحيالي، محمد عثمان البطمة، التحليل المالي- الإطار النظري وتطبيقاته العملية، (عمان: دار حنين للنشر والتوزيع، 1996م).
- ◀ وليم توماس، أمرسون هنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، 1989 م.

المراجع باللغة الإنجليزية :

1. Akram Niktaba & Azim A Slani: the Effect of Audit Evidence on the Auditor's Report, International Journal of Accounting Research, Vol. 2, No. 6, 2015
2. Charles Guandaru Kamau & Agnes Ndinda Mutiso: Tax Avoidance and Evasion as a Factor Influencing 'Creative Accounting Practice' Among Companies in Kenya, Journal of Business Studies Quarterly, 2012, Vol. 4, No. 2.
3. Mohamed Abulgasem Zakari: The Role of Audit Evidence Source in Enhancing the Quality and Reliability of Libyan Auditor's Report, Rev. Integr. Bus. Econ. Res. Vol 3(1), Copyright 2014 Society of Interdisciplinary Business Research (www.sibresearch. org), ISSN: 2304-1013 (Online); 2304-1269 (CDROM)
4. Nasser, K. and M. Pendlebury: 1992, 'A Note on the use of Creative Accounting', British Accounting Review 24 .
5. Report of The study Group on the Objectives of Financial Statement, Objectives of Financial Statements, AICPA, New York, 1973.

الحرف العربي وبنيته الشكلية كمصدر للإبداع لطلاب التربية الفنية

د / عبد الله صالح مثنى الكوماني

استاذ التربية الفنية المساعد- ورئيس قسم التربية الفنية

كلية التربية - جامعة دمار

الملخص :

تمثلت مشكلة البحث في كيفية الاستفادة من القيم والسمات الشكلية والجمالية للحرف العربي في إبداع أعمال تصويرية جديدة. كما هدفت الدراسة إلى إيجاد حلول تصويرية للحرف العربي ليستفيد منها طلاب التربية الفنية. وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: الخروج بمجموعة من الأعمال الشكلية تؤكد أهمية الاستلham من الحرف العربي كعنصر تشكيلي.

Abstract;

The research problem of this study is illustrated in how to make of the values and artistic aesthetic feature of Arabic letters in creating plastic art painting works.

This study aimed at finding painting solutions to benefit students at the Art Education department.in thamar university.

The researcher reached the following significant results:

Outcomes of a group of artistic works emphasizing the inspiration from the importance of the Arabic letter as an artistic item.

المقدمة :

تتميز مؤسسات التعليم المتطورة ذات الكفاءات العالية بقدراتها على مواجهة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع بحيث تتلاءم نظم التعليم ووسائله مع تلك المتغيرات بغرض تحقيق الاهداف المرسومة للمنظومة التعليمية لخدمة المجتمع وتطويره.

وعليه فقد أصبح علي الفنان أن يتصل بمصادر الإبداع التي تتميز بعمق الرؤية وبالتراكيب الفلسفية والبصرية، تبين أن الاستلهام من الحرف العربي هو بمثابة إعادة صياغة لهذه الحروف مما يعود بالفائدة علي طلاب التربية الفنية، إذا يعتبر الاستلهام والرؤية هنا بمثابة حافز علي التجريب والاستخدام غير المحدود للحواس، وهما هدفان من أهداف التربية الفنية. ويعتبر الحرف العربي احد مكونات شخصية التراث العربي الاسلامي الامر الذي ادى إلى تناوله كعنصر فني لدى بعض الفنانين الغرب امثال بول كلييه وكذا بعض الفنانين العرب امثال جماعة البعد الواحد وهي تجربة لم تكن جادة وتوقفت لانها لم تستطيع أن تقدم رؤى وافكار واعمال فنية تستحق التقدير مما شكل اتجاها واضحا في اعمالهم. حيث حاولوا ابراز توظيفها تهم الجمالية للحرف العربي في الفن التشكيلي.

ويرى الباحث أنه يمكنه من خلال البحث في طبيعة الحرف العربي اختيار مناسب فنيا وتربويا وجمالي لاسيما فيما يلاحظه في اعمال طلاب التربية الفنية من قيم جمالية متنوعة. حيث لم يتعرض الطلاب إلى انتاج اعمال فنية باستخدام الحرف العربي الذي يعتبر مثير جمالي، لتحقيق القيم الشكلية للحرف العربي.

وكون هذا البحث يسعى إلى استكشاف الاساليب الشكلية والتعبيرية في مجال التصوير وكيفية معرفة ما يملكه الطالب بمعلومات ومهارات ترتبط بموضوع تعليمه، وما يتوفر لديه من اساليب للتعليم. لذلك تناول الباحث في هذا البحث عدداً من الجوانب الهامة في مجال تناول الحرف العربي في العمل الفني، من خلال تناول تعريفات جماليات الحرف العربي وقيمه الشكلية، مدعماً ذلك بأراء المفكرين والنقاد رواد الفن ونقاط تلاقي أفكارهم واختلافها في التفسير والتحليل في العمل الفني لدى طلاب التربية الفنية.

مشكلة البحث:

لم تلقى ظاهرة الحرف العربي في الاعمال الشكلية لطلاب التربية الفنية حضوراً، ورغم الندرة في تناول الحرف العربي بأساليب فنية تحقق القيم الشكلية والجمالية للحرف، حيث خرجت ابداعاتهم تحمل ملامح حافلة بالدهشة المبنية على تلك الاتجاهات التي تحمل صياغات قائمة على استحضار رموز من الحرف العربي.

الامر الذي ادى الى وقوف الباحث امام العديد من الرؤى المتداولة في اعمالهم واهما ما يلي:

- ♦ ندرة التجارب التي تناولت افكارها الاساسية من الحرف العربي وذلك على اعتبار انها تؤدي دوراً نحو الانطلاق والتحرر من عالم الواقع إلى عالم الخيال حيث توصلت العديد من التجارب إلى نجاحاً مميزاً وخصوصاً في مجال التصميم وكذا الخزف.
- ♦ ظهور شكل جديد للفراغ داخل الصورة وهذا الفراغ يأخذنا إلى المعنى الذي يدل عليه الحرف.
- ♦ يمكن ربطه بطلاب التربية الفنية بالمعطيات الجمالية للحرف العربي المعبرة التي تؤكد ظهور القيم الشكلية للحرف العربي.
- وعلیه يطرح الباحث التساؤلات الآتية :
- ♦ أن ما ينتجه طلاب قسم التربية الفنية بجامعة ذمار يفتقر إلى ادراج الحرف العربي ضمن عناصرهم المستلهمة.
- ♦ هل يمكن دراسة اعمال الفنانين اليمنيين المتضمنة للحرف العربي والكشف عن تنوع اساليبهم.
- ♦ هل يمكن الاستفادة من نتائج البحث وتداولها اثناء تدريس التعبير الفني لطلاب التربية الفنية.

فروض البحث :-

- إن للحرف العربي تأثير واضح في التعبير عن بعض القيم الفنية والجمالية لدى طلاب التربية الفنية.
- ♦ إن موضوع الحرف العربي لم يأخذ مكانه الواجب من البحث والدراسة لدى طلاب التربية الفنية.
- ♦ يمكن الاستفادة من طرز الحرف العربي في ابداع أعمال تصويرية مستحدثة لدى طلاب التربية الفنية.

هدف البحث :-

- ♦ الكشف عن طرق وأساليب التعبير عن الحرف العربي في تدريس التصوير.
- ♦ تبويب وتصنيف الأعمال الفنية في تعبيرهم عن الحرف العربي طبقاً لإحدى المداخل المذكورة

في فروض البحث .

- ♦ الاستفادة من اشكال الحرف العربي المتنوعة في استحداث لوحات تصويرية .

حدود البحث:

- ♦ الحدود المكانية: طلاب قسم التربية الفنية بكلية التربية جامعة ذمار.
- ♦ الحدود الزمانية العام الدراسي 2015/2016م الفصل الدراسي الاول.

أهمية البحث:

- ♦ إن موضوع جماليات الحرف العربي لم يتناول بالتحليل الواجب من حيث الاتجاهات والأساليب والتقنيات ووجوب الكشف عنه في البحث الحالي، مما سوف يعود على طلاب التربية الفنية بالفائدة.
- ♦ الارتباط بالحرف العربي من خلال دراسته من الناحية الشكلية يدفع إلى مزيد من الكشف عن قيم تعبيرية وتشكيلية جديدة لدى طلاب التربية الفنية.
- ♦ توسيع مدارك الطلاب للاستلهام من الحرف العربي وتوظيفه كعنصر تشكيلي.

منهج البحث:

يتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة النظرية والتجريبي في التجربة التطبيقية .

الدراسات المرتبطة:

1- دراسة هبة الله نبيل أحمد حامد عام 2001م:

عنوان الدراسة: المحتوى التعبيري في أعمال الحروفين في التصوير المعاصر هدفت الدراسة إلى:

- ♦ تصنيف أعمال الحروفين من حيث أساليبهم وأنماطهم الفنية.
- ♦ الكشف عن المحتوى التعبيري في التشكيل بالخط العربي في أعمال الفنانين المصورين في التصوير المعاصر.
- ♦ الربط بين الاتجاهات الغربية الحديثة التي تضمنت توظيف العمل الفني التوظيف التصويري وبين الاتجاهات العربية.
- ♦ الاستفادة من دراسة أعمال الفنانين الحروفين واتجاهاتهم في إنتاج مجموعة من الأعمال الفنية في التصوير المعاصر من قبل الباحثة من خلال تناول الخط العربي تتسم بالمحتوى التعبيري.

حدود الدراسة :

اقتصرت الدراسة على ما يلي :

- ♦ دراسة لأعمال الفنية في مجال التصوير والتي تناولت التشكيل بالخط العربي عند الفنانين المصوريين الحروفيين الغربيين والعرب والمصريين خلال القرن العشرين.
- ♦ إجراء تجربة ذاتية للباحثة من خلال استلham الأساليب التشكيلية المختلفة للخط العربي في بناء العمل الفني.

منهج الدراسة :

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التجريبي

نتائج الدراسة :

توصلت الباحثة من خلال الدراسة النظرية للبحث إلى إمكانية تصنيف الأعمال التصويرية الحرفية إلى ثلاث محاور، هي :

- ♦ أعمال استخدمت فيها الحروف والكلمات العربية الكلاسيكية
- ♦ أعمال استخدمت فيها الحروف والكلمات الحرة المقروءة.
- ♦ أعمال ذات دلالات لحروف وكلمات ولكنها غير مقروءة.

كما توصلت الباحثة في عملية التحليل إلى :

- ♦ إن تلك المحاور تحمل من الثراء التشكيلي ما يجعل الحروفية العربية مصدرا تشكليا ذو أبعاد متنوعة في محتواها التعبيري.
- ♦ إنه يمكن اعتبار تلك المحاور بمثابة منطلقات تجريبية وتطبيقية للباحثين والدارسين في هذا المجال، مما يثري التربية الفنية الخاصة، والحركة الشكلية العامة.

وقد أوصت الباحثة إلى :

- ♦ بتضمين الحروفية العربية بأحادي مناهج التصوير للفرق الدراسية المختلفة بكليات التربية الفنية النوعية.
- ♦ كما توصي الباحثة بتعميم هذا الاتجاه بمادة التربية الفنية لمرحل التعليم الأساسي المختلفة.
- ♦ وتوصي الباحثة أيضا بضرورة تدعيم هذا الاتجاه في الحركة الشكلية المصرية والعربية ولما له

من سمات قومية و وائتمائية تعزز من عمليات التعامل مع العولمة.

- ♦ ولتكن جامعة الدول العربية هي أحد الجهات الأساسية المنوطة بهذا الدعم.
- ♦ وتوصي الباحثة أيضا بضرورة الاهتمام بالحروفية العربية الكلاسيكية كمصدر ذو قيمة تراثية كبيرة، وخاصة في ظل الحضارة الإسلامية مع مراعاة الأخذ بعوامل التجريب والكشف عن ما هو جديد يضيف إلى تلك الحروفية أبعاد متنوعة سواء من حيث كونها مصدرا تشكليا أو من حيث ما تنطوي عليه من محتوى تعبيراً.
- و تتفق هذه الدراسة مع البحث الحالي في أنها تناولت الأعمال الحروفية، وتختلف عن الدراسة الحالية في كونها تناولت المحتوى التعبيري في أعمال الحروفيين في التصوير المعاصر بينما هذا البحث يهتم بتدريس الحرف العربي كعنصر تشكيلي لطلاب قسم التربية الفنية.

2- دراسة : عبد المحسن حسين عبد الرضا شيشتر عام 1989 :

عنوان الدراسة (الوظيفة الزخرفية للحرف العربي كمدخل تجريبي لتدريس التصميم في التربية الفنية)

هدفت الدراسة إلى :

- ♦ التعرف على الإمكانيات الجمالية للحروف العربية من خلال أنماط الخطوط الخمسة التقليدية.
- ♦ التعرف على الأساليب الفنية المختلفة التي استخدمت في التصميمات التي اعتمدت على عنصر الكتابة العربية.
- ♦ التجريب في إمكانيات الحصول على تصميمات زخرفية باستخدام الحروف العربية.
- ♦ التجريب في الحروف العربية مما يؤدي إلى الأداء الإبداعي والطلاقة في التشكيل.

حدود الدراسة :

اقتصرت الدراسة على :

- ♦ التجريب في الحرف العربي بناءً على قيمته كشكلية لكل حرف على حده.
- ♦ التجريب في الحروف العربية التسع والعشرين جميعاً، لإظهار القابلية الشكلية لكل حرف على حده، ولكل عدة حروف مع بعضها، من خلال الخطوط الخمسة التقليدية وهي خط الثلث، خط النسخ، خط التعليق أو الفارسي، الخط الديواني، خط الرقعة.
- ♦ يتم تنفيذ التصميمات الزخرفية في الجزء الأول من التجربة باستخدام الورق الأبيض، والأقلام الرصاص من نوع (HB) وتم تنفيذ اللوحات الزخرفية في الجزء الثاني من التجربة باستخدام الألوان المائية.
- ♦ يتم تنفيذ الجانب التجريبي من البحث بالاستعانة بطلاب السنة الأولى في قسم التربية الفنية.

منهج الدراسة :

- ♦ تحليل للمفاهيم والمصطلحات الواردة في البحث والتعرف على الموصفات الفنية للكتابة العربية، وأنماط الخطوط المختلفة.
- ♦ الحصول على نماذج متعددة لأعمال فنية تعتمد على الحروف العربية، وتحليل هذه الأعمال وتصنيف الأساليب الفنية المتبعة في توظيف حروفها ثم اختيار أنسب هذه الأساليب ملائمة - كأمثلة - للتجريب.
- ♦ التجريب في الحروف العربية، مع جمهور تجريبي من طلاب السنة الأولى في كلية التربية الفنية.
- ♦ تعرض نتائج التجريب على مجموعة من الخبراء في مجال التربية الفنية ببطاقة تقويم مكونة من مسطرة قياس خماسية (ممتاز - جيد جداً - جيد - مقبول - ضعيف) وذلك لكل وحدة منتجة.
- ♦ معالجة نتائج التحكم معالجة إحصائية وتحليل النتائج وفقاً لذلك.

نتائج الدراسة :

- انقسمت نتائج هذه الدراسة إلى قسمين هما : نتائج خاصة بالدراسة النظرية ونتائج خاصة بالتجربة.
- نتائج الدراسة النظرية :
- ♦ إن تنوع الخطوط العربية، وتعدد حروفها، واختلاف طريقة رسمها يمثل خامة في صفاتها الشكلية، توفر مجالاً خصباً للاستخدامات الفنية للطلاب في حصص التربية الفنية وخاصة ما يتعلق منها بأسس التصميم.
- ♦ على الرغم من وجود قواعد لرسم الحروف العربية بأنماط الخطوط المختلفة تنطوي على علاقات تناسبية، فإن ذلك لا يحد من الاستخدامات المرنة ذات الطابع المتشعب لهذه الحروف.
- ♦ إن الاستفادة من الحروف العربية له بعدين : أولهما في صياغة الحروف وتجويده، وضبط علاقاته التناسبية، وثانيهما في تنظيم العلاقات التكوينية في التراكيب والحروف والكلمات، وحسابات الشكل والفراغ، وما يترتب على ذلك من تباينات وتوافقات.
- نتائج التجربة العملية :

- ♦ التنوع في الأداء الفني بين أفراد كل مجموعة من خلال المقابلات الخمس.
- ♦ يتنوع مستوى الأداء الفني تنوعاً غير مطرد في أعمال الفرد الواحد - للمجموعتين - حيث يتضح التفاوت في هذه الأعمال خلال المقابلات الخمس، حيث يرتفع مستوى الأداء في بعض المقابلات، وينخفض في أخرى.
- ♦ ظهور بعض الأعمال الفنية المميزة لأفراد المجموعتين خلال المقابلات الخمس بحيث يمكن من

تحديد هذه الأعمال ومعرفتها بسهولة.

توصيات الدراسة :

لقد أوصى الباحث بما يلي :

- ♦ الاهتمام بتدريس الحروف العربية بأشكالها المفردة حسب أنماط الخطوط المختلفة، مع التأكيد على التنوع في أحجام هذه الحروف، وعدم الاقتصار في تدريسها على الحروف الصغيرة فقط.
 - ♦ اهتمام بتدريس الأساليب الفنية المستخدمة في تنفيذ الأعمال التي تعتمد على الحروف العربية.
 - ♦ ضرورة إعداد المناهج الدراسية بما يحقق التنسيق في تدريس الموارد المختلفة كمراعاة التنسيق عند تدريس الخط العربي في حصص اللغة العربية والاستفادة منها في حصص التربية الفنية وذلك من حيث المحتوى والتوقيت.
 - ♦ أهمية الاستعانة بالوسائل والخامات التي تساعد على إزالة كل المعوقات التي تواجه الطلبة عند استخدامهم للحروف العربية في تعبيراتهم الفنية.
 - ♦ إن التجريب في الحروف العربية - بأنماطها التقليدية - يعد من المجالات الخصبة التي يمكن تناولها بأبعاد مختلفة وخاصة أن بعضها لم تتطرق إليه هذه الدراسة، يمكن تناولها بأشكالها المفردة، والتحوير فيها بما يبعدها عن أصولها، كبدائية للتطوير فيها وصياغتها بأشكال جديدة ومبتكرة.
 - ♦ كما يمكن البحث والدراسة في الحروف العربية، وكيفية صياغتها - كخلفيات - في معالجات التكوينات الحروفية بناء على علاقة الشكل بالأرضية.
- تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في الاستفادة من القيمة الشكلية للحرف العربي والاستفادة منها في إنتاج أعمال تشكيلية منبعها حرفنا العربي، وتختلف الدراسة الحالية في كونها اقتصرت على اتجاه الحروفية العربية وتوظيفاتها الجمالية في الفن السعودي.
- 3- دراسة : آمال محمد رشاد محمد شليح عام (2002 م) :
- عنوان الدراسة : تصميم برنامج لتوظيف الحرف العربي كمفردة تشكيلية في بناء مشغولة خشبية مبتكرة.
- أهداف الدراسة :
- ♦ تصميم برنامج مقترح للاستفادة من القيم الفنية والجمالية للخط العربي كمدخل لإثراء المشغولات الخشبية.
 - ♦ تنمية الرؤية الجمالية لأشكال الحروف العربية من خلال التجريب في إيجاد تشكيلات ابتكارية جديدة من وحى هذه الحروف

أهمية الدراسة :

- ♦ الاستفادة من مفردات الخط العربي بأشكالها المتعددة في المشغولات الخشبية، وجعله محورا من محاور إثراء التصميمات في التربية الفنية بالمنهج الدراسي في مجال أشغال الخشب.
- ♦ تعتبر دراسة الحروف العربية مدخلا جديدا يثري التعبير الفني لدى طلاب كلية التربية الفنية خاصة في مجال أشغال الخشب.
- ♦ تساعد هذه الدراسة على تنمية المفاهيم والعلاقات والمدرجات الشكلية للحروف المختلفة، وتساعد أيضاً على تذوق النواحي الجمالية لتلك الحروف العربية.
- ♦ الكشف عن منبع جديد لإثراء مجال أشغال الخشب لدارسي الفن حيث تقترح أبعاداً جديدة للتجريب، وما يتضمنه من معطيات فكرية وتقنية جديدة.
- ♦ أن تعدد الحلول الشكلية والتشعب في استخدام الأشكال المختلفة للحروف يحقق الفرصة لتنمية المدرجات البصرية وتعمق الرؤية الفنية، فهذه الحروف العربية عاملا منشطا للخيال والتفكير المتشعب، يمكن أن يتضمنه برنامج لتوظيف الخط العربي يوضح ما يحمله الحرف العربي من أبعاد جمالية وابتكارية وتقنية تعمل على تأصيلها.
- ♦ تنمية الانتماء من خلال تذوق الحرف العربي وإمكاناته الشكلية المتعددة.
- ♦ تفجير طاقات التفكير الجمالي والإبداعي في التشكيل من خلال الحرف العربي. منهج الدراسة :

تتبع الدراسة المنهج التحليلي الوصفي.

نتائج الدراسة :

- ♦ دراسة الخط الكوفي والنسخ بأنواعه المختلفة يفيد التعرف على القيم الشكلية التي تحكم بنائيات حروفه وتنظيم تراكيبه.
 - ♦ يمكن تصميم برنامج مقترح يهدف بعمل أشكال جمالية مستوحاة من استخلاص القيم الشكلية للحرف العربي.
 - ♦ إن تنوع الخطوط العربية وتعدد حروفها واختلاف تناولها يمثل مادة ثرية في صفاتها الشكلية، توفر مجال خصب للاستخدامات الفنية للطلاب في مجال أشغال الخشب.
 - ♦ يمكن من خلال استخدام تقنيات الكمبيوتر تطوير الحروف إلى أشكال مستحدثة اقرب إلى التشكيلات النباتية والحيوانية التجريدية.
- تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في اعتماد قيم الخط العربي الجمالية، والاستفادة من مفردات

الخط العربي بأشكاله المتعددة، كما تعتبر جديدا يثري التعبير الفني، بينما الدراسة الحالي

4- دراسة سامية عبد الحليم محمد الصديق:

عنوان الدراسة: استخدام الخط العربي في تصميمات شعارات جمالية مستحدثة

أهداف الدراسة:

الكشف عن المكون الجمالي في تصميم الشعار القائم على الخط العربي ودراسة نقاط القصور بها أو الناجح منها.

الاستفادة من المكونات الجمالية للخط العربي في تصميم الشعارات في هذا المجال.

أهمية الدراسة:

- تحاول الباحثة في هذا البحث استخدام الخط العربي في تصميم شعارات جمالية مستحدثة والتركيز بالدراسة على هذا النمط في محاولة منها للكشف عن دور هذا الشعار، وتجد أن المحاولات المبذولة من المبتكرين كثيرة في مجال الخط العربي، ويمكن فتح مجالات أكثر نحو تحديثه والاستفادة منه في المجال المتخصص لتصميم الشعار وكيفية توظيف الخط العربي الغني بالقيم البنائية والجمالية.
- تركز الضوء على كثرة أنماط الخطوط العربية وتطويعها بكافة الطرق لما تعطيه للفنان المصمم من الحرية الكاملة للتصميم والإبداع في التشكيل وحرية التعبير للغة القومية.
- إن مدخل استخدام الخط العربي في هذا البحث لتصميم الشعار يتعدى حدود التشكيل الفني إلى السلوك المنشط للتفكير، والأداء الإبداعي والطلاقة في التشكيل الفني وهي من أهم أهداف التربية الفنية المعاصرة، وخاصة أن الحرف العربي، لم يتم توظيفه بشكل وافٍ في مجال تصميم الشعار كعنصر مستقل له مقوماته ونسبة التي يبني عليها واقتصر على التعامل معه للمجالات الزخرفية، ويتم عادة التأكيد على الناحية الوظيفية للتصميم دون الاهتمام بالناحية الجمالية للحرف.

المصطلحات:

القيم:

أن مصطلح القيمة فلسفي يتأرجح بين اللامادي والمعياري والمادي والملموس، وبين الغموض والوضوح وبين المتعالي والمشخص، ويذكر (عطية) بأنه اشتق لفظ القيمة من فعل قام وهو يتمتع بقوة فاعلية ويتأثر ويرتبط بالمعيار الذي يقابل الواقع الملموس.

وحيث أن المذاهب الفلسفية قد اختلفت في تحقيق معنى قاطع لماهية مفهوم القيم فإنه بالإمكان القول بأن القيم بوصفها أحكام وموازنة ومفاضلة - تكون متغيرة وتستمد موضوعها من المجتمع وظروفه الثقافية أي أنه من الممكن إصدار حكم قيمياً بالترتيب لشيء في مجتمع ما هو مستحسن في مجتمع ما في زمن معين قد يكون هو نفسه مستهجن في زمن آخر في نفس المجتمع وذلك يؤكد مدى تأثير القيم بالتغيرات المادية والمعنوية التي تطرأ على المجتمعات الانسانية.

الاطار النظري

اولا مفهوم القيم :

إن مصطلح القيم يمثل مفهوماً عاماً في علم الاجتماع الانثربولوجي Anthrobiology علم الاجناس ويذكر (التابعي) بأنه مفهوم يتعلق به كثيراً من التساؤلات الفلسفية التي لم توفق المذاهب الفلسفية في الاجابة عنها.

وحيث أن ما ورد في تحديد ماهية القيمة سوى بعض التعريفات المرتبطة بالمعنى اللفظي لذلك فإن الباحث يقوم بعرض بعضاً منها.

يعرف (كلاكهون) (C.Klakhohn) القيم بأنها تصور واضح يميز الفرد الجماعة ويحدد ماهو مرغوباً فيه بحيث يسمح لنا بالاختيار بين الاساليب المتغيرة للسلوك والوسائل والأهداف الخاصة بالفعل

ويعرف (إدلر) (Adler) تعريفاً متشابهاً بأن القيم أشياء مطلقة كالمرغوب أو ما ينبغي أن يكون عليه السلوك والأشياء المرغوب فيها ويتمثل في الخير.

ويضيف (بوجلين) (boglin) أن: أحكام القيمة بعيدة عن الاذواق المتغيرة والرأي الفردي حيث أن القيم ثابتة في أحكام القيمة تنسب الى شيء وتقرر شيئاً.

يتضح من التعريفات السابقة أنها تؤكد على عمومية القيم وأنها مطلقة وكذا على ثبوتها بالرغم من التغيرات التي تطرأ على الاشكال والظواهر المرتبطة بها.

والقيمة كما ذكرها (ابراهيم) هي شرط كل وجود أو الهدف الذي ينبغي زواله أو التوازن الذي نسعى لتحقيقه هي ذات الابداع من حيث وحدته ولا نهائياً معاً وهي مطلب إرجاع الا أنها تمضي من الفكرة الى الواقع وليس من الواقع الى الفكرة وأن فيها قدرة لا نهائية على التأكيد مما يرغمها دوماً على اختراع أشكال وجود جديدة ويضيف تعريف بلوم (phloh) أن القيم لا تكمن في الأشياء بل هي علاقة الشيء بهدف ما، ويذكر (التابعي) بأنها لا توجد بمعزل عن غرض الكائن الانساني، حيث يتبنى الانسان هذه القيم وهو الذي يسقطها على الاشياء.

ومن هذا يمكن النظر الى القيم على أنها اهتمامات واختبارات يصدرها الانسان على الشيء مهتدياً بمجموعة من المبادئ والمعايير التي اتفق عليها في الجماعة التي يعيش فيها، والذي يحدد ما هو مرغوب عنه من السلوك.

والقيمة تمثل الصفة التي تجعل الشيء مرغوباً فيه وتطلق على ما يتميز به الشيء من صفات تجعله مستحقاً للتقدير من أجل غرض كانت قيمته إضافية.

فالقيم هي صفات الموضوعات والظواهر المادية التي تميز أهميتها بالنسبة للمجتمع، والأشياء المادية تمثل أنواعاً من القيم لأنها موضوعات لمصالح بشرية مختلفة مادية وروحية، وكذلك تمثل الأفكار قيماً يعبر من خلالها الناس عن مصالحهم في صورة أيديولوجية الإدارة الانسانية وبالإضافة الى القيم المادية والاقتصادية والروحية والجمالية وهناك قيم ثقافية وتاريخية تصبح موضوعاً للمواقفة والاستنكار.

يتضح من ذلك أن مصطلح القيمة فلسفي يتأرجح بين اللامادي والمعيارى والمادي والملموس، ويضيف (عطية) أن بين الغموض والوضوح وبين المتعالي والمشخص ولقد اشتق لفظ القيمة من فعل قام وهو يتمتع بقوة فاعلية ويتأثر ويرتبط بالمعيار الذي يقابل الواقع الملموس.

وحيث أن المذاهب الفلسفية قد اختلفت في تحقيق معنى قاطع لماهية مفهوم القيم فإنه بالإمكان القول بأن القيم بوصفها أحكام وموازنة ومفاظلة - تكون متغيرة وتستمد موضوعها من المجتمع وظروفه الثقافية أي أنه من الممكن إصدار حكم قيماً بالتفضيل لشيء في مجتمع ما هو مستحسن في مجتمع ما في زمن معين قد يكون هو نفسه مستهجن في زمن آخر في نفس المجتمع وذلك يؤكد مدى تأثير القيم بالتغيرات المادية والمعنوية التي تطرأ على المجتمعات الانسانية.

يتضح مما تقدم من اتجاهات في تعريف القيم أنه ليس هناك تعريف شامل لها. ولهذا فالقيم كمفهوم له ارتباط بالفن بالآتي:

القيم مجموعة الاحكام والمعايير المباشرة والضمنية التي كونت خبرة للفن وأصبحت بحكم الاتفاق عليها في الجماعة مصدراً لحكم القيمي والمفاضلة والاختيار في مستويات موضوعية لما هو مرغوب فيه ومرغوب عنه في الاحكام التي يشترط فيها الصدق ولا تقبل الميول الفردية وذلك كما عرفها (قطب) ويضيف ايضاً انه إذا كان العمل الفني بوصفه شكلاً حياً يلتقي فيه الشكل بالمادة وعالم الحرية بعالم الضرورة وهو أعظم دليل يعيد ثقة الناس في عدم انفصال هذين العاملين، فإذا استطعنا تنبيه الناس الى قيمة الفن ورسائله الميتافيزيقية العليا المختلفة عن تصوراتهم الحسية له، أمكن بلوغهم مرحلة عقلية أخلاقية عليا.

إن الاهتمام الجمالي يدفع المتذوق نحو المشاركة الوجدانية دون تصارع أو تنافس ولكن تخطي القيم العديدة للفن بتقدير لا إنساني عام يتطلب الأمر أنى تحصل على تقدير عدد كافي من المتذوقين. فمن الواضح أن الخصائص الثقافية لمجتمع معين له أهمية في تشكيل معايير القيمة.

ورغم التأثير المتبادل بين القيم والمعايير إلا أنه لا ينبغي الخلط بين كلا منهما إذ أن المعايير إرشادات وتوجيهات خاصة بالممارسة المعيارية، وأكد (قطب) أن القيم تشير الى التفصيلات والأوليات المرغوب فيها كمبادئ إيجابية وهذا يعني أن القيم تدعم المعايير وتقسّم القيم الى قيم دائمة ولها صفة الالتزام

مثل القيم الدينية والأخلاقية وقيم عاطفية مثل قيم الذوق وهي قيم وقتية ومتغيرة. وتخضع عملية تغيير القيم للمؤشرات والعوامل المختلفة ومنها المادية والمعنوية ويتضح الصراع على القيم بين الفنانين لمذاهبهم المختلفة والحقيقة ان القيم هي بمثابة معيار للانتقاء والاختيار بين بدائل اتجاهات القيمة وبالنسبة للقيم الجمالية فهي تتميز بمجموعة من الخصائص أهمها توجيه التعبير الفني في الشكل من الاساليب التي تحوي الغايات والوسائل التي يلتزم بها الفنان وهذه القيم تتبع بتلقائية من المذهب الفني المعين حيث أنها تمزج بين الحاجات الذاتية من ناحية ومتطلبات الذوق العام من ناحية أخرى فبينما يكتسب الفرد المعايير من البيئة بالتالي جزءاً منه أساسي لاستجاباته. ويشير (عطية) باختلاف الناس في غاياتهم فإنهم يختلفون في تقديرهم للأشياء ذاتها أما قيمة الأشياء فتتوقف على اهتمام الانسان وهكذا تصبح القيمة علاقة بين طرفين وتنشأ صعوبة تحديد معنى القيمة نظراً لاختلاف الاشياء التي يقصد بها الناس معناها للقيمة، وعلى حين يرى البعض أن الجمال ليس محدداً بأي مفاهيم أ قواعد يمكن تمثيل بصورة ملائمة في الملامح - أو السمات الموضوعية - المميزّة - لهذا العمل الفني أو ذلك بل ينبغي التماسه في الطريقة التي تشارك بها ملكاتنا أو قدراتنا المختلفة في عملية الادراك الجمالي، نجد آخرين يرون أن انفعال الانسان ازاء الشيء الجميل لا يكفي وحده كمقياس لوجود الكمال في الصفات الجمالية التي تحدد وجود الجمال في الموضوع كما يوجد طرف ثالث هو تلك المعايير التي يفرضها المجتمع على الانسان كي يستقيم أحكامه الجمالية، ويستخلص شيلر (shielar) أن الجمال يقع في موقف وسط بين المادة والشكل وبين الفاعلية والانفعالية والجمال هو الذي يوصلنا الى هذه المكانة المتوسطة كما ذكرها (لوجك) وهذا يؤكد على ما رآه أبو حيان التوحيدي عندما حدد عاملين أساسيين لعامل الجمال هما :

♦ اعتدال مزاج المتذوق فلا ينظر الى الغريب المتطرف والشاذ المنحرف.

♦ تناسب أعضاء الشيء بعضها الى بعض في الشكل واللون وسائر الهيئات.

أن القيم الجمالية بوصفها قيماً جوهرية باطنه في أعماق الوجود عي التي تضمن لأهداف الحياة اكتمال تحقيقها ولهذا يؤكد (سانتايانا) "santayana" أن العلاقة وثيقة بين مفهوم الحياة ومفهوم الفن خصوصاً بالنسبة الى الفنون الجميلة التي هي في صميمها ضروب واعية من الانتاج يفترض فيها أن تجيء مضمنة لبعض القيم الجمالية.

لهذا فالقيم في الاعمال الفنية الحديثة تأخذ طابعاً مفاهيمياً ومعياراً جديداً نتيجة للتطور الذي يخضع لمؤثر وعوامل مادية ومعنوية ويتضح هذا الصراع القيمي بين الفنانين والمدارس الفنية في حالة اختيار موضوع العمل الفني وأسلوب التعليم ولذلك تعتبر القيم في الفن اهتمام الفرد تجاه ما هو متوافق مع الشكل والتعبير وبقيّة العناصر الأخرى.

ثانيا القيم الشكلية

يدل لفظ الشكل Form على الطريقة التي اتخذت بها العناصر موضوعها في العمل ككل بالنسبة للأخرى والطريقة التي يؤثر بها كل عنصر في الآخر ويدل أيضاً على نوع الوحدة التي تتحقق لتنظيم المادة الحسية ولهذا فإن من وظائف الشكل لدى (santayana) بأنه يضبط ادراك المشاهد ويرشده ويوجه انتباهه في اتجاه معين بحيث يكون العمل واضحاً ومفهوماً وموحداً في نظرته كما أن الشكل ترتبط عناصره بطريقة من شأنها ابراز قيمتها الحسية وقدرتها التعبيرية.

والشكل هو هيكلي عام ينبى عليه العمل الفني حيث يؤكد هربرت ريد على المعنى الحقيقي لكلمة شكل أو هيئة اتخاذ الشكل هيئة معينة وهذا هو معنى الشكل في الفن كما عرفه (يحيى) بأنه الشكل هو الهيئة التي يتخذها العمل الفني ولا فرق في ذلك بين البناء المعماري أو التماثل أو الصورة أو القصيدة أو المعزوفة فجميع هذه الاشياء تتخذ شكلاً خاصاً.

ويؤكد كليف بل (Cliv bell) من خلال تعريفه للشكل بأنه ما هو الا العلاقة الشكلية بين العناصر التي تثير الانفعالات جمالياً.

فالشكل يتكون من العناصر المتفاعلة في العمل الفني والمرتبطة ارتباطاً عضوياً والتغيير في الشكل والصفات البنائية التي ترتبط ارتباطاً عضوياً بالصفات الحسية والتركيبية للخامة والصفات الخاصة بالوجدان البشري ومن خلال الوجود المادي للشكل وقانونه البنائي يمكن ادراك ما يحمله العمل من قيم تشكيلية وتعبيرية.

أما عن مفهوم الشكل فيذكر (ارنست فيشر) أن الفن تشكيل بمعنى إعطاء الاشياء شكلاً والشكل وحدة هو الذي يجعل من الانتاج عملاً فنياً وليس الشكل أمراً عارضاً أو طارئاً أو ثانوياً وقوانين الشكل وأصوله الاصطلاحية انما هي وسيلة للمحافظة على الخبرة البشرية ونقلها للأجيال القادمة.

ولا يتوقف دور الشكل على اكساب الخامات أشكالاً لا يمكن إدراكها والتمييز فيما بينها بل أن هناك العديد من المفاهيم الفلسفية للشكل توضح مدى فعاليته مع بقية عناصر تكوين العمل الفني فمن هذه المفاهيم ما يؤكد ان الشكل في الادراك البصر للمشاهد من خلال أن الشكل يضبط ادراك المشاهد ويرشده ويوجه انتباهه في اتجاه معين بحيث يكون للعمل مفهوماً موحداً ويذكر (ستولنيتز) أن الشكل يرتب عناصر العمل بحيث تبرز قيمتها الحسية والتعبيرية أن التنظيم الشكلي له في ذاته قيمة جمالية كاملة.

ومن المفاهيم ما يربط بين الشكل ومضمون العمل الفني من حيث العلاقة المتداخلة لا يمكن الفصل بين كلاً منها فالمضمون هو المعنى الذي يحمله الشكل في طياته وينقله للآخرين ولذلك يؤكد (حمود) بان الشكل ومضمونه التشكيلي متزاوجان ويؤثر كلاً منهما في الآخر ويكونان معاً وحدة مترابطة.

كما أن المضمون من حيث كونه مفهوماً كونياً لا يستطيع ان يستقل بذاته عن شكله الذي يجسده ثم ان الشكل في حد ذاته ليس غطاءً خارجياً نسحبه على مضمون معين فهو اتساق داخلي اكثر من كونه طبقه خارجية فا الشكل والمضمون يسيران معا مكونا الوحدة الفنية الكبرى وهذه الصلة الوثيقة بين الكل والمضمون انما تؤكد على ذاتيه الفنان في الاسلوب وايضا تؤكد على تحرر رؤاى الفنان من التقاليد الفنية والمفاهيم المختلفة والتي تتمثل في كيفية تعامل الفنان مع خامته ويقول سانتاينا ان التعبير يتألف من نشوء الخامة من اتحاد اتجاهين الاول هو الموضوع المائل بال فعل اممانا أي الشيء المعبر والثاني الموضوع الموحى به مثل الفكرة او الانفعال الاضائي أي الشيء المعبر عنه وهناك من المفاهيم المتعلقة بقضية الشكل ما يركز على العلاقة التي تؤثر على ترابط شكل المادة حيث يؤكد (سانتانا) ان سعي أي كيان مادي هو الشكل وهذا هو مبدا السعي والتحول فكل سعي انما يتحقق من خلال الشكل وكل سعي انما يهدف الى الوصول بصاحبه الى الكمال.

ففي مجال الخزف تكتسب الخامة شكلها على يد الخزف عن طريق التقنيه وذلك يؤكد ان سعي الخزاف المستمر في تعامله مع خامته والتدريب على تطويع وتوجيه كل طاقته الابداعية نحو انتاج اعمالا تتصف بالجمال انما يكون بهدف احداث تغيير في شكل المادة الخام واكسابها تضاماً محدد المعالم ومتصور كي يعكس تأثير محدد في المشاهد وقد تطور مفهوم الشكل من مجرد غشاء او اناء تصب فيه المضمون الى مفهوم النسق الذي صار يعبر عن وحده عضويه لما يسمى تقليدياً بالشكل والمضمون ويصبح الادراك الجمالي هو ادراك ل لشكل والشكل وحده له ديناميكيه ملموسة لها معنى في ذاتها وعلى ذلك فان المحتوى الشكلي كما عفه (الصباغ) بانه يشمل على التضمينات الادراكية ل لشكل والأرضية والمسافات والمساحات المرئية والفرق بين المدركات الشكلية كالأبعاد والملامس وسائر عناصر الشكل.

وهناك نوعان من الشكل هما الشكل بالمعنى الحسي وهو ضروري ولتمييز المضمون الحسي والشكل بالمعنى البنائي وهو عبارته عن الترابط والانسجام والتناسب بين العناصر بعضها ببعض والجانب الذي يمكن تحليله وإخضاعه الى ارقام حسابيه يمكن من خلاله اصدار حكم قيم وان يستدل على قيمه العمل الفني من خلال تقييم الخصائص الحسيه الممثل في بنائه المادي والمكون من الخامة والشكل كنتاج للعملية الابداعية التي قام بها الفنان بتنظيمها ليكسب العمل تعبير متميز ويذكر (ريد) ان التعبير ماهو إلا قيمه نسبيه تتوقف على خبرة المشاهد الذاتيه في رويه وتقدير قيمه العمل الفني، فالقيم في العمل الفني هي انتاج تحصيلي لعملية منهجية خالصة اعتمدت على تنظيم العناصر التي تتألف فيها وحدته وان هذه الوحدة في تكوينها كفيله بان تكسب العمل الفني طبعاً زمنياً ومكانياً خاصاً يجعله حيويًا ومعبراً وهذا الطابع الزمني والمكاني للعمل لا يمكن ادراكه الا عن طريق خامة تأخذ شكلاً تعبيرياً وعندما تأخذ الخامة شكلاً يظهر تالف التنظيم لعناصره يتجاوب العمل مع المشاهد للإفصاح

عن جوانبه التعبيرية الناتجة من النظام الفريد لصياغته وهذا يعني اقتصار القيم على الخامة انما تسهم بدورها المكاني في اظهار وتأكيد قيمه فا الضخامة بدون شكل لا تحتوي على قيمه والشكل الواحد لا يمثل عملاً فنياً.

لذا لا بد من التضافر والتعايش بين كل من قيمته ولكن هل يمكن للفنان عندما يتجه الى تبني المذهب الشكلي ان يستغني في فنه عن القيم الاخرى غير ان الفن الذي يشترط التمييز لا يكفي بتقديم تأثيرات المادة الوسطيه او بعرضه لقوه التصميم دون تأثير شخصيه الفنان او تأثير العالم الذي يحول به واذا هيمنت القيم الشكلية الى حد اعتقال القيم الاخرى يصبح الفن ضحلاً يصبح مجرد تطبيقات لقواعد وتمارين لاستخدام الاساليب والتقنيات، أما (او تذايس وديسوار) Dessoir، فمن رأيها أن للفن أهداف عديدة وفيها وظائف عقائدية وقومية ونفعية وعاطفية وليس الجمال في نظرهما إلا وسيلة من الوسائل التي يستخدمها الفن من أجل أن يقوم بوظائفه تلك التي تخرج من نطاق الجمال، إذ أنه لا يصلح الجمال الغاية الوحيدة إلا في حالة، اذا حصر هدف الفن في التقنية.

ولكن الشكل لا يخرج عن كونه عنصراً من عناصره الجمالية فهو بعيداً عن أن يكون المكون الحقيقي لها.

ونحن نعرف الاشياء ونتحقق من هويتها من الادراك الحسي عن طريق مالها من اشكال والواقع ان العلاقة القائمة بين الشكل وعملية التعرف لا تقف عند حد الخواص الهندسية او المكانية وانما تلعب دورها بوصفها خاضعة لعملية التكيف مع الغاية وأما الاشكال التي لا ترتبط في اهاننا بأية وظيفة أنما هي أشكال يعسر ادراكها وأما الاشكال التي تصبح وسائط للتعرف كقطع الاثاث وشتى الادوات ويشير (ديوي) بانها تلك التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأغراضها، إذن فالشكل وثيق بالصورة بمعناها الفني.

ومن خلال عرض مفهوم القيم وخصائصها وماهية الشكل والتعبير وعلاقتها بقيمة العمل الفني يمكن تعريف القيم الشكلية في الآتي:

القيم الشكلية هي العلاقات التنظيمية الناجحة للعناصر وما تظهره من قيم وأسس في تحقيق وحدة العمل بما يتفق مع مضمونه وفكرته، وهي الجانب المادي الذي يمكن اختباره وقياسه وتقييمه في العمل لارتباطه المباشر بصياغة الشكل وعناصر العمل الفني.

ثانيا : الإطار التطبيقي

يقوم الباحث بطرح ما استخلص من معطيات الدراسة النظرية لطلاب قسم التربية الفنية للاستفادة من انتاجهم الفني، معبرين عن الحرف العربي، والاستفادة من الاتجاهات والرؤى المختلفة في انتاجهم. وذلك من خلال المداخل الآتية : -

- ◀ المدخل الأول: يعتمد على تناول الاتجاهات المختلفة للحرف العربي - النسخ - الرقعة - الكوفي - الثلث - الديواني إلى كافة قواعد الخط العربي.
- ◀ المدخل الثاني: التجريب بخامة ألوان الاكلرك والألوان الزيتية في موضوع الحرف العربي.
- ◀ التحقق من الفروض والوصول إلى النتائج والتوصيات.

التجربة التطبيقية :

اهمية التجربة :

- ♦ الاستفادة من القيم الجمالية للحرف العربي والكشف عن حلول تشكيلية جديدة في اللوحة التصويرية.
- ♦ ايجاد مداخل جديدة لطلاب التربية الفنية تساعد على دعم القيم الجمالية والتعبيرية في التصوير.

هدف التجربة :

- يهدف البحث للوصول لمجموعه من الاعمال بطريقة تحقق الهدف الفني كما يلي :
- ♦ يبتكر الطالب صياغات تشكيلية جديدة في مجال التصوير مستلهمة من الحرف العربي.
- ♦ اتاحة فرصة للطلاب للتجريب في مجال الفن مما يعزز لديه الثقة بالنفس.
- وتنقسم الاهداف إلى ما يلي :

أ- الأهداف المعرفية :

وتشمل الدراسات المرتبطة بالحرف العربي من الناحية النظرية، حيث يتعرض الطالب للنواحي التاريخية، وأصول وجذور الحرف العربي وارتباطها بالحضارات المختلفة حتى يستطيع الطالب التعرف على :

- ♦ الأهمية التاريخية لهذا التراث الزاخر بالقيم الجمالية.
- ♦ الخصائص الفنية والجمالية للأعمال التصويرية .
- ♦ يتعرف على الاتجاهات التي أستلهم منها لمفرداته الشكلية الموجودة في الحرف العربي ومدى ارتباطها بالحضارات السابقة.
- ♦ يتعرف على أنواع الخامات المستخدمة للتصوير من ألوان وغيره.

ب- الأهداف المهارية :

- وتشتمل على المهارات التي ينبغي على الطالب إتقانها، من أساليب مختلفة للتصوير بالطرق والتقنيات المختلفة، واستخدام الأدوات، والوسائل المناسبة
- ويتضح أهدافها في ما يلي :
- ♦ التدريب على الرؤية الفنية للمفردات الشكلية المرتبطة بالحرف العربي والتركيز على الاشكال الجمالية، والاستفادة منها في إثراء اللوحة.
 - ♦ التدريب على عمل أعمال تصويرية معاصرة، مستلهمة من التراث المرتبط بالحرف العربي، ومفرداتها الشكلية المختلفة.
 - ♦ التدريب على التقنيات، من طرق وأساليب التصوير المختلفة، التي تساهم في إنتاج أعمال تصويرية معاصرة ذات طابع فني متميز.

ج- الأهداف الوجدانية :

- وتختص بإكساب الطالب القيم، والميول، والاتجاهات المرتبطة بالحرف العربي ليدرك أهميته، حتى يتمكن من استشعار ما به من قيمة متميزة ومن صور جمالية خاصة وجديدة ومن أهدافها :-
- ♦ أدراك ما في الحرف العربي من جماليات متميزة
 - ♦ أدراك قيمة العمل الفني، وتقدير الإنتاج الفني.
 - ♦ الاستفادة من القيم الفنية التي يحتويها الحرف العربي وما قد يسهم به في إثراء العمل الفني.

خطوات إجراء التجربة :

تقوم التجربة باستخدام القيم الجمالية للحرف العربي بكافة أنواعه في اللوحة الشكلية التي تهم مشكلة البحث مثل توظيف مع مراعاة العناصر الفنية للعمل التشكيلي.

العوامل التي تم ضبطها في التجربة العملية :

- البحث عن الصياغات المختلفة للقيم الجمالية للحرف العربي بطريقة إرشادية مفيدة.
- وضع حلول تشكيلية مختلفة والخروج بالأنسب لتمثيل القيم الجمالية للحرف العربي وتوظيفها في اللوحة الشكلية.
- مدخل للتجربة :

يذكر فرض البحث أن للحرف العربي تأثير واضح في التعبير عن أشكال التراث والهوية لدى الفنانين المصورين اليمنيين، وللتأكد من صحة هذا الفرض يقوم الباحث بالتجربة التالية.

انتاج اعمال تصويرية تعبر عن استلهام الحرف العربي.

طبقت هذه التجربة على طلاب التربية الفنية بكلية التربية جامعة ذمار المستوى الرابع وهي عينة متجانسة لتقارب العمر الزمني بينهم وكذا من حيث خبراتهم ومهارتهم من حيث المستوى التعليمي.

ثانياً : اختيار عينة البحث :

أكد الباحث عند اختيار عينة البحث على :

- أن يكون الطلاب من قسم التربية الفنية بكلية التربية جامعة ذمار.
- أن يكون جميع الطلاب في مستوى تعليمي واحد ممثل بالمستوى الرابع.
- أن يكون جميع الطلاب في مرحلة عمرية متقاربة.

ثالثاً: الخامات المستخدمة في التطبيقات الميدانية:

- الألوان:

- الوسائل التعليمية:

تتضمن الكتب والمراجع العربية والأجنبية المرتبطة بالحرف العربي، وأيضاً الكتب والمراجع ومواقع الانترنت المرتبطة بالتراث وخصوصاً الأساطير اليمينية، وطرق الرسم المختلفة للتعبير عن موضوع الأساطير.

وأيضاً صور لبعض أعمال الفنانين الذين استلهموا موضوعاتهم من الحرف العربي، وذلك بهدف عرض المعالجات والأساليب المختلفة والمتعددة لموضوع الحرف العربي.

- أساليب الرسم:

تم إتاحة فرصة للطلاب لاختيار الأسلوب المناسب للتعبير حسب الموضوع إضافة الى مهارة الطالب التي يراها مناسبة مع الخامة المتاحة.

- الأنشطة التعليمية:

وتتم من خلال الزيارات للمكتبات والتعرف على بعض قواعد الحرف العربي لمعرفة ما يحتويه من موضوعات يمكن الاستلham منها لإنتاج أعمال تصويرية معاصرة.

خامساً: تنفيذ الاختبار القبلي:

موضوع الدرس: إنتاج لوحة تصويرية مستوحاة من بعض اشكال الحرف العربي.

زمن الدرس: 240 دقيقة.

أهداف الدرس:

- الهدف المعرفي:

يتعرف الطلاب على أهمية التراث ومكوناته وكيفية الاستفادة منه في إنتاج أعمال تصويرية.

- الهدف المهاري:

يقوم الطلاب بعمل اسكيتش مستلهم من احد قواعد الحرف العربي وتنفيذه على لوحة بمقاس 70×50سم، بالوان الاكلريك أو الألوان الزيتية.

- الهدف الوجداني:

يوصف الطالب ما قام به من عمل فني يحتوي على احدى الصور المستلهمة من الحرف العربي.

الوسائل التعليمية :

بعض الصور لأعمال فنانين يمينيين استلهموا موضوعاتهم من قواع الحرف العربي، وصور وبعض المفردات المستوحاة من مصادر مختلفة من التراث الإسلامي.

الخامات والأدوات

لوحات مقاس 50×70 سم، ألوان زيتية، ألوان اكلريك، فرش رسم مقاسات مختلفة.

محتوى الاختبار القبلي :

يتضمن الدرس على بعض المعلومات المرتبطة باللوحة التصويرية ومكوناتها والألوان وأساليب استخدامها للتعبير وذلك ليتمكن الطلاب من التعامل مع الخامات، وتتضمن أيضاً أن الاسكيتش الذي سيتم تنفيذه على اللوحة يجب أن يكون مستوحى من التراث اليمني، حيث تركت كل طالب يعبر بأسلوبه الخاص لإنتاج عمل تصويري نابع من مكونات إسلامية ممثلة بالحرف العربي.

تقييم الاختبار القبلي :

- أظهرت النتائج قدرة الطلاب على إمكانية تعاملهم مع الخامات (المستخدمة للرسم) والتعبير بها، واستيعابهم لطرق وأساليب الرسم إضافة إلى ما يحتويه العمل الفني من مفردات التراث الإسلامي التي تم شرحها لهم، وما يحتويه من مفردات.
- نجد الأعمال التصويرية التي قام بها الطلاب، كانت مستلهمه من مفردات الحرف العربي.
- ظهرت أيضاً فروق فردية بين الطلاب في أعمالهم الفنية بصورة واضحة.

عينات من أعمال التجربة التطبيقية :



شكل (2) تأكيد جماليات الحرف العربي



شكل (1) تأكيد جماليات الحرف العربي



شكل (3) تأكيد جماليات الحرف العربي



شكّل (5) تأكيد جماليات الحرف العربي

شكّل (4) تأكيد جماليات الحرف العربي



شكّل (6) تأكيد جماليات الحرف العربي



شكل (7) تأكيد جماليات الحرف العربي



شكل (8) تأكيد جماليات الحرف العربي

الاستبيان الذي قام الطلاب بالإجابة عليه قبل وبعد التجربة

الاسم: التاريخ: / / 2011م

م	العبارة	أوافق	لا أوافق	ملاحظات
1	تشابه الخط في الكثير من الحروف العربية.			
2	تعدد وتشعب الاشكال في قواعد الخط العربي.			
3	قدم الحرف العربي دورا هاما في تكوين مفاهيم القيم الجمالية في العمل الفني			
4	تعد القيم الجمالية شيا أساسيا في أعمال طلاب التربية الفنية.			
5	يعد الجانب القيمي جزا أساسيا في دراسة اللوحة الشكلية.			
6	لم يستخدم الفنان خامات متعددة لإظهار وتأكيد تعبيراته.			
7	هذه الدراسة أدت إلى تشتيت أفكارني نتيجة لتشعبها.			
8	هذه الدراسة أكدت العديد من المفاهيم والأفكار الخاصة بالقيم الجمالية للحرف العربي.			
9	تعرفت من خلال هذه الدراسة على معلومات جمالية وفنية لم اسمع عنها من قبل.			
10	من خلال التقنيات المتعددة والبحث والتجريب في الخامات أتيت لي الفرصة لتكوين أفكار ومفاهيم لم يسبق لي التفكير فيها.			
11	زادت الفرصة لتفهم التصوير كمادة وموضوعات وخامات عن قرب بصورة محببة.			
12	لم تتأثر معرفتي كثيرا بعد التعميق في مفهوم جماليات الحرف العربي.			
13	يمكنني التعرف والحكم على السمات المميزة لكل نوع من قواعد الحرف العربي .			
14	ساعدتني الوسائل والوسائط المعنية في تفهم أكثر للقيم الجمالية للحرف العربي وتطويعها للمصور الحديث والتجريب.			

15	تغيرت نظرتي للحرف العربي حيث زادت قوة ملاحظتي وطريقة تعبيرتي عنه.		
16	تأكدت لدي: مفاهيم جماليات الحرف، القيم الشكلية، التعبير الفني.....الخ بصورة أعمق.		
17	الظل والضوء مفتاحان لتفهم القيم الجمالية للحرف العربي ومساعدة طلاب التربية الفنية.		
18	للحرف العربي الأثر القوي على المنتج واختياره كموضوع تشكيلي.		
19	تعتبر الطبيعة والتراث الثقافي المعلم الأول للمصور.		
20	يشترك الإنسان في سمات مفاهيمية واحدة (تفكيره في ذاته وتعدد مصادر الاستلham في العمل الفني).		

النتائج والتوصيات:

أولاً: نتائج مرتبطة بفرض الباحث

لما كان هذا البحث يفترض أنه من خلال الدراسة والتحليل للحرف العربي بمفرداته الفنية الشكلية، ويمكن استخلاص ما ينطوي عليه من قيم جمالية تجعله أحد مصادر الاستلham لاستحداث أعمال تصويرية معاصرة، فإن هذا البحث قد توصل إلي أن الحرف العربي غني بالعناصر الشكلية ذات القيم الجمالية والفنية المتنوعة مما جعله يعد من أهم المصادر التي يمكن للفنان التشكيلي أن يستوحي ويستلهم منه ما يراه مناسباً لتحقيق أفكاره وأعماله التصويرية المختلفة بما يجمع بين الجانب التراثي وصولاً إلي المعاصرة التي يشهدها العالم في تطور مستمر ينمو يوماً بعد يوم، ولقد ظهر هذا الأمر مؤكداً من خلاله ما أوضحه الباحث لتأكيد تلك القيم الجمالية والفنية وارتباطها بالحرف العربي من خلال ما قام به من تحليل لمختارات من أعمال المصورين المعاصرين والذين كان لهم دور هام في تأكيد الهوية العربية والإسلامية في أعمالهم وفي نفس الوقت متابعة التطورات الحديثة والمعاصرة في مجال الفنون الشكلية العالمية، مضافاً إلي ذلك ما قام به الباحث من تجربة تطبيقية لطلاب التربية الفنية كان هدفها الرئيسي استلham أعمال تصويرية حديثة من الحرف العربي،

ثانياً : نتائج عامة مرتبطة بموضوع البحث

من خلال البحث أن المفردات الشكلية للتراث العربي الإسلامي المتمثل في الحرف العربي يمكن أن تمثل مصدراً خصباً لإثراء التصوير وذلك من خلال استخلاص بعض الأشكال للحرف العربي وصيغتها برؤية فنية معاصرة.

- ♦ إن المحصلة النهائية لتناول المفردات الشكلية للحرف العربي من خلال الدراسة والتحليل تعطي حلول تشكيلية متنوعة ومختلفة يمكن الاستفادة منها برؤى مبتكرة لإثراء التصوير في مجال التعليم بقسم التربية الفنية، جامعه ذمار.
- ♦ اتضح من خلال البحث أن الحرف العربي في أعمال بعض الفنانين المعاصرين في اليمن لم ينفصل عن مفهوم التراث العربي، فقد تبين أن هناك تواصل كبير بين سمات وخصائص الشكل الحرف العربي قديماً وتصوير الحرف حديثاً حيث ظهرت بعض خصائص الأشكال الحرف العربي بما تحتويه من مضامين فكرية ودينية ونفسية، مثل عملية المزج بين قواعد الحرف العربي المتنوعة، والتي ظهرت في عديد من أعمال الفنانين اليمنيين المختارين.
- ♦ يعتبر الحرف العربي أحد التوجهات نحو العودة إلى الأصول الحضارية والمراجع التراثية التي يمكن استدعائها بطريقه معاصرة تتصل بالشعور الجمعي أو الثقافة التاريخية.
- ♦ جاء استخدام الحرف العربي عند الطلاب مرتبطاً بأشكال عديده ومتنوعة .
- ♦ أصبح المحتوى الفكري والفكر الفلسفي ركيزة أساسية للعمل الفني المعاصر، وعليه فقد أصبح علي الفنان أن يتصل بمصادر الإبداع التي تتميز بعمق الرؤية وبالتركيبات الفلسفية، ومنها الحرف العربي.
- ♦ تبين أن الاستلهام من الحرف العربي هو بمثابة إعادة صياغة لهذه الحروف مما يعود بالفائدة علي الفنان ودارس الفن، إذا يعتبر الاستلهام والرؤية هنا بمثابة حافظ علي التجريب والاستخدام غير المحدود للحواس، وهما هدفان من أهداف التربية الفنية.
- ♦ ظهرت اختلافات وفروق في طرق وأساليب التعبير عن الحرف العربي في أعمال الفنانين المعاصرين فنجد كل فنان قد تناول الحرف العربي برؤيته الذاتية وفكره الخاص، كما نجد معالجات فنية مختلفة من قبل الفنانين اليمنيين المعاصرين، تتفق مع ذاتية كل فنان علي حده.
- ♦ التحقق من أهمية الاستمرار في تفعيل دور التربية الفنية كمجال مهم وتربوي وإرشادي يحقق نتائج تفيد في تحقيق الاستلهام من الحرف العربي.

ثانياً : توصيات البحث :

- ♦ يوصي الباحث بتنوع عناصر الاستلham في انتاج الاعمال الفنية لطلاب التربية الفنية .
- ♦ يوصي الباحث بالاهتمام بالتراث العربي والإسلامي في انتاج طلاب التربية الفنية لتأكيد قيم جمالية جديدة في اعمالهم الفنية .
- ♦ يوصي الباحث بالاهتمام بالبحوث الخاصة بدراسة وقياس التأثيرات الناتجة من الاستخدامات المختلفة للحرف العربي في الأعمال الفنية . ومدى أهميتها للدارسين .
- ♦ يوصي الباحث باستيعاب خصائص المقومات الشكلية والجمالية للحروف العربية بأنواعها والتي يمكن للطلاب من تطويعها والتشكيل بها في صياغات فنية جديدة .

المراجع:

- ◀ ارجينا شولنز: محاضرات في دورة الاعداد التربوي لأمناء المتاحف، الهيئة العامة للآثار مؤسسة هانز زايدل 1996م.
- ◀ ارنست فيشر: ضرورة الفن ترجمة أسعد حليم، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، 1986م
- ◀ آمال محمد رشاد محمد شليح: تصميم برنامج لتوظيف الحرف العربي كمفردة تشكيلية في بناء مشغولة خشبية مبتكرة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2002 م.
- ◀ جون ديوي: الفن خبره: زكريا ابراهيم. دار النهضة العربية القاهرة 1963م.
- ◀ جيروم ستولنيتز: النقد، ترجمة فؤاد زكريا الهيئة العامة للكتاب القاهرة، ط 2، 1981م.
- ◀ رمضان الصباغ العلامة بين الجمال والأخلاق في مجال الفن عالم الفكر مجلد (27) العدد الاول لمجلس الوطني للثقافة والفنون ولآداب، الكويت، يوليو سبتمبر 1984م.
- ◀ زكريا ابراهيم: فلسفة الفن في الفكر المعاصر، مكتبة مصر القاهرة، 1966م.
- ◀ سامية عبد الحليم محمد الصديق: استخدام الخط العربي في تصميمات شعارات جمالية مستحدثة، رسالة ماجستير غير منشورة، 1992م.
- ◀ عبد العزيز حمود علم الجمال والنقد والحديث الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة
- ◀ فؤاد أبو حطب، آمال صادق: علم النفس التربوي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1978م.
- ◀ كمال التابعي: الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم ط 1، دار المعارف، القاهرة، 1985م.
- ◀ كوثر كوجك: اتجاهات حديثة في منهج تدريس الاقتصاد المنزلي عالم الكتب القاهرة 1983م.
- ◀ عبد المحسن حسين عبد الرضا شيشتر، الوظيفة الزخرفية للحرف العربي كمدخل تجريبي لتدريس التصميم في التربية الفنية، رسالة ماجستير غير منشورة، 1998م.
- ◀ محسن عطية: القيم الجمالية في الفنون الشكلية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط 1، 2002م.
- ◀ محسن عطية: القيم الجمالية في الفنون الشكلية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط 1، 2004م.
- ◀ محي الدين حسين: القيم الخاصة لدى المبدعين، دار المعارف، القاهرة، 1981م.
- ◀ مصطفى يحيى: القيم الشكلية قبل وبعد التعبيرية، دار المعارف القاهرة، 2002م.
- ◀ هبة الله نبيل أحمد حامد، المحتوى التعبيري في أعمال الحر وفين في التصوير المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة 2001 م.
- ◀ هرب تريد الفن اليوم ترجمه محمد فتحي جرجس عبده دار المعارف القاهرة، 1987م.
- ◀ Inda Borun: "Assessing the Impact" Museum New < 68 no 3, 1989,
- ◀ Gsantayana >reason in Art >N, Y, Lastie & C.chmidt scribner 1950.

أهمية استقرار اليمن في السياسة الدولية

د. محمد أحمد مشرح

باحث أول- مركز الدراسات والبحوث اليمني

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على اهم المصالح الدولية في اليمن، وأيضاً التعرف على أهمية استقرار اليمن في توجهات السياسة الدولية، ومعرفة مدى وقوة تأثير توجهات السياسة الدولية على استقرار اليمن، وكذا التعرف على المسارات المتوقعة للتغيرات الحاصلة في اليمن ومدى اتفاقها أو اختلافها مع توجهات ومصالح القوى الدولية.

وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها: كانت وستظل اليمن بؤرة جاذبة لاهتمام السياسة والقوى الدولية بسبب عامل ثابت ودائم وهو موقع اليمن الجغرافي الذي يحمل معه مصالح حيوية لجميع دول العالم كونه يشرف على أهم وأقصر خطوط التجارة البحرية الدولية ويشرف على مرفأ ومضايق تعد من أهم نقاط التحكم الاستراتيجي على كل المستويات الإقليمية والدولية، هذا بالإضافة إلى التصاق اليمن مباشرة بأهم مناطق العالم وهي منطقة النفط الخليجي، مما جعل اليمن محل تنافس وصراع دولي بات أيضاً ولنفس السبب محل إجماع دولي على انه يجب أن يكون بعيداً عن أي صراع دولي من شأنه الأضرار بالمصالح الدولية وكذا محل إجماع دولي على أن اليمن يجب أن يكون مستقراً ومنطقة غير مسموح بالفوضى فيها بمعنى أن استقرار اليمن مطلب دولي مجمع عليه بل إن اليمن أصبحت ساحة للتنسيق والتعاون الدولي الهادف إلى ضمان استقراره، و شكل العامل الاقتصادي محور رئيسياً في اهتمام القوى الدولية باستقرار اليمن لأن هذه القوى باتت متأكدة أن السبب الرئيسي لجميع مشاكل اليمن وأزماتها هو التدهور المستمر للاقتصادي اليمني، ولذا عمد المجتمع الدولي إلى وضع عدة آليات لمساعدة اليمن منها مؤتمر المانحين وأصدقاء اليمن التي جعلت من أهدافها دعم إصلاحات سياسية واقتصادية شاملة من شأنها إخراج الاقتصاد اليمني من حالة التدهور المستمر إلى حالة من التنمية المستدامة.

المقدمة :

على مدى التاريخ ودول العالم تدرك أهمية اليمن كم منطقة تتجمع فيها المصالح الدولية بحكم موقعها الاستراتيجي ومكوناتها الطبيعية والسكانية وثرواتها المتنوعة والمتعددة، ولذلك ظلت اليمن بؤرة جاذبة للتنافس والصراع الدولي بهدف السيطرة على هذا الموقع وعلى مواردها. وبعد تجارب القرون الماضية باتت القوى الدولية تدرك أن اليمن قد تكون مصدراً لمخاطر تهدد مصالحها واستقرارها لاسيما في دول الجوار وفي منطقة الجزيرة العربية والبحر الأحمر، وذلك في حال ما إذا تحولت اليمن إلى ساحة للصراع سواء الدولي أو الإقليمي مما يشكل تهديداً للمصالح الدولية. ولذا فدول الجوار والعالم والقوى الدولية باتت في أمس الحاجة إلى يمن مستقر كما أنها لن تسمح باستمرار وضع غير مستقر في اليمن، وقد تصاعدت أهمية مسألة استقرار اليمن كتوجه ثابت في السياسة الدولية مع تصاعد التطورات والأحداث التي شهدتها اليمن خلال العقدتين الأخيرين، حيث تعرض استقرار اليمن لهزات كثيرة والتدهور المستمر للاقتصاد اليمني، بالإضافة إلى تصاعد الأزمات والصراعات السياسية التي بلغت ذروتها بأحداث 2011م وسقوط النظام وما رافق ذلك من حالة شبه حرب أهلية وأصبحت الدولة على وشك الانهيار، وقد رأت القوى الدولية أن هذا التطور يمثل تهديداً مباشراً للمصالح الدولية والاستقرار الدولي والإقليمي وهو ما تطلب تحرك دولي هدف إلى احتواء الأزمة وإيجاد تسوية سياسية من شأنها تحقيق استقرار سريع في اليمن.

أولاً: أهمية الدراسة :

- 1 - تزايد أهمية اليمن بالنسبة للسياسة الدولية في ظل تعدد وأهمية المصالح الدولية في اليمن لاسيما المتعلقة بالموقع والحرب على الإرهاب.
- 2 - تنامي أهمية مسألة استقرار اليمن في أجندة السياسة الدولية على ضوء تسارع التغيرات في اليمن ومستقبل المصالح الدولية هناك.
- 3 - إن اليمن تمر بمرحلة تغيير شامل وجذري ستتأثر وتؤثر في سياسات وتوجهات ومصالح دول الجوار وباقي القوى الدولية.

ثانياً: أهداف الدراسة :

- 1 - التعرف على اهم المصالح الدولية في اليمن .
- 2 - التعرف على أهمية استقرار اليمن في توجهات السياسة الدولية.
- 3 - معرفة مدى وقوة تأثير توجهات السياسة الدولية على استقرار اليمن.

4 - التعرف على المسارات المتوقعة للتغيرات الحاصلة في اليمن ومدى اتفاقها أو اختلافها مع توجهات ومصالح القوى الدولية.

ثالثاً : فرضيات الدراسة :

- 1 - كلما تعددت المصالح الدولية في اليمن كلما زاد اهتمام المجتمع الدولي باستقرار اليمن.
- 2 - كلما ظهرت مظاهر وعوامل عدم الاستقرار في اليمن بما يؤثر على المصالح الدولية كلما زاد الاهتمام والجهد الدولي من أجل عودة الاستقرار في اليمن.
- 3 - كلما زاد ارتباط وتأثير التحولات والتغيرات السياسية في اليمن بالمصالح الدولية كلما زاد تأثير سياسات القوى الدولية على هذه التحولات.
- 4 - كلما أخفقت القوى الدولية في احتواء الأزمات التي تهدد استقرار اليمن كلما تعرضت مصالح هذه القوى للتهديد في اليمن والمنطقة والعالم.

رابعاً : منهجية الدراسة :

تتطلب الدراسة الحاجة الى الاخذ والعمل بالمنهج الوصفي التحليلي باعتباره طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم، من أجل الوصول الى أغراض محددة.

خامساً : حدود الدراسة : شهدت اليمن العديد من الاحداث والمتغيرات والتحولات الوطنية والإقليمية والدولية خلال الثلاثة عقود الماضية (1990-2011)، وسترکز هذه الدراسة على دراسة وتحليل أهمية استقرار اليمن في السياسة الدولية، وأهم المصالح الدولية في اليمن، وكذا توجهات السياسة الدولية تجاه اليمن بعد الاحداث التي شهدتها في فبراير 2011.

سادساً : تقسيمات الدراسة : تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث كل مبحث ينقسم إلى عدة مطالب وذلك على النحو التالي :

المبحث الاول : اليمن والمصالح الدولية.

المطلب الأول: المصالح الدولية السياسية والاستراتيجية في اليمن.

المطلب الثاني: المصالح الدولية الاقتصادية والتجارية في اليمن.

المبحث الثاني: استقرار اليمن على ضوء أهداف وتوجهات السياسة الدولية.

المطلب الأول: استقرار اليمن في أهداف السياسة الدولية.

المطلب الثاني: التأثيرات السلبية والايجابية لتوجهات السياسة الدولية على استقرار اليمن

المطلب الثالث: رؤية السياسة الدولية للعوامل الحقيقية لعدم الاستقرار في اليمن وطريقة

التعامل معها.

المبحث الثالث: توجهات السياسة الدولية خلال أحداث 2011م.

المطلب الاول: توجهات السياسة الدولية منذ بداية الاحداث وحتى نقل السلطة.

المطلب الثاني: السياسة الدولية وتحديات استقرار اليمن بعد نقل السلطة. الخاتمة والنتائج والتوصيات.

المبحث الاول اليمن والمصالح الدولية

من المعروف أن سياسات الدول تجاه دولة ما إنما ترسم وتنفذ بغية تحقيق مصالح محددة لتلك الدول في هذه الدولة، ولذلك فمعرفة أهمية اليمن في السياسة الدولية لا تتضح إلا بمعرفة طبيعة وأهمية المصالح الدولية في اليمن.

و تعتبر اليمن بؤرة جاذبة للعديد من المصالح الدولية، ولعلنا لا نخطئ إذا ما قلنا أنه يأتي في مقدمة هذه المصالح تلك المتعلقة أو المرتبطة بالموقع الاستراتيجي لليمن ثم تأتي بعد ذلك المصالح الاقتصادية، وبرزت مؤخراً وبالذات خلال العقد الأخير مصلحة خطيرة بالنسبة للقوى الدولية لاسيما الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وهي مصلحة فرضت نفسها على اليمن والمجتمع الدولي وهي مكافحة الارهاب والموجه تحديداً تجاه الدول الغربية ومصالحها ليس في اليمن فقط، بل وفي الكثير من مناطق العالم المختلفة، وأصبحت مواجهة الارهاب هدف استراتيجي دولي في إطار ما يسمى بالحرب على الإرهاب الدولي.

عموماً سوف نركز في هذا البحث على دراسة أهم جوانب هذه المصالح الدولية في اليمن تمهيداً لمعرفة كيفية تأثرها وارتباطها بمسألة استقرار اليمن وأهميتها في السياسة الدولية.

المطلب الأول المصالح الدولية السياسية والاستراتيجية في اليمن

قيل قديماً أن الجغرافيا هي قدر الأمم، كما قيل أن الموقع هو العنصر الدائم في صنع التاريخ وأن من يريد أن يتكلم في السياسة عليه قبل ذلك أن ينظر إلى الخريطة.

وتؤكد حقائق الجغرافيا الثابتة ومعطياتها السياسية والاقتصادية والأمنية أن اليمن تحتل موقعاً استراتيجياً متميزاً، فهي تقع في أقصى الركن الجنوبي الغربي لقارة آسيا وتطوق شبه الجزيرة العربية من الجنوب والجنوب الغربي، كما تطل اليمن على البحرين العربي والأحمر وتتحكم في البوابة الجنوبية للبحر الأحمر من خلال تحكمها وإطلالها على مضيق باب المندب، وقد اكسب هذا الموقع اليمن

أهمية استراتيجية من خلال¹:

أ- جعل هذا الموقع اليمن دولة تربط بين قارتين هما آسيا وإفريقيا، وتربط بين البحر العربي والبحر الأحمر، وبذلك هي تربط بين المحيط الهندي والبحر المتوسط، فهي إذا همزة وصل بين الشرق والغرب وبين بحار الشرق وبحار الغرب.

وبهذا الموقع أيضا تعتبر اليمن حلقة اتصال لأخطر طريق تجاري يربط بين الشرق والغرب عبر مضيقين هما باب المندب وقناة السويس بوابتي البحر الأحمر، وتعد طريقاً تجارياً حيوياً لنقل البضائع بكل أنواعها من الخليج إلى أوروبا ومن شرق إفريقيا إلى أوروبا والعكس.

ب- إطلال اليمن على البحرين العربي والأحمر تعطيه أهمية من منطلق إطلاله على المسطحات المائية الكبيرة التي تمكنه من السيطرة على الأذرع البحرية التي تحيط بالعالم العربي، كما يساعد إطلاله على شواطئ البحرين العربي والأحمر على استخدام هذه الشواطئ كقواعد بحرية ومحيطات لتموين السفن والتحكم في مرور السفن والأساطيل وتوفير أماكن للالتجاء وتحقيق المفاجأة.

بالإضافة إلى أن موقع اليمن المتوسط أعطته أهمية لاستخدامه كقواعد متحركة للأسلحة الاستراتيجية، ولأن اليمن بهذا الموقع تعد أحد المراكز الهامة للتأثير والسيطرة على المحيط الهندي والخليج العربي فقد جعله محل تنافس دولي للحصول على أكبر قدر من القواعد والتسهيلات على أراضيه الواسعة.

ج- جعل هذا الموقع اليمن دولة تربط بين دولة شبه الجزيرة العربية مع باقي الدول العربية في إفريقيا وذلك من خلال باب المندب، كما أنها تشكل الحد الجنوبي للوطن العربي والخليج العربي بالذات.

يشكل موقع اليمن على مدى التاريخين الحديث والمعاصر منطقة اهتمام واغراء للقوى الدولية لكونه البؤرة التي تلتقي عندها مصالح الجميع سواء في أوقات الحروب أو في زمن السلم، وذلك لاعتبارات عدة أبرزها:

أ- إشراف اليمن على البحر الأحمر الذي يعد من أهم طرق المواصلات البحرية التي تربط بين قارات آسيا وإفريقيا وأوروبا متناولاً الكتلة الاستراتيجية الممتدة بين شرق البحر الأبيض المتوسط وغرب المحيط الهندي وحتى الخليج العربي، وهو الأمر الذي جعل من اليمن ومنذ وقت مبكر محل تنافس بين القوى الكبرى للحصول على القواعد والتسهيلات في أراضيه، فبإمكان أي قوة تتحكم في شواطئه الغربية أن تسيطر على السواحل الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط².

ب- تشكل اليمن احد مفاتيح القرن الإفريقي ويمكنها أن تلعب دوراً في السيطرة على هذه المنطقة وعلى استقرارها.

ج- يمكن لليمن من خلال إطلالها على المحيط الهندي من الجهة الشمالية وذلك لامتلاكها لجزيرة سقطرة ولتحكمها في أهم منفذ بحري يؤدي إليه (باب المندب)، فيمكن أن يكون لها دوراً في منطقة المحيط الهندي الذي يعد مسرحاً للتنافسات الدولية ومجمع الثروات الأسطورية، ولقناعة دولية بأن من يسيطر على مسرح عمليات المحيط الهندي سيفرض سيطرته على الخليج العربي³.

د- التصاق اليمن بحدود مباشرة مع منطقة الخليج الحساسة والمهمة استراتيجياً واقتصادياً فهي تحتوي على ثلث الاحتياطي النفطي وتغطي أكثر من 22% من الطلب العالمي من النفط.

هـ- تحتل اليمن موقعاً استراتيجياً مهماً على الخارطة الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط فهي تمسك بمفاتيح الباب الجنوبي للبحر الأحمر والمحيط الهندي عبر خليج عدن وتشكل حزاماً يبدأ من قناة السويس وينتهي بشط العرب⁴.

وعليه فإن إخضاع اليمن والسيطرة عليها يساعد على التحكم بالبحر الأحمر وساحل البحر العربي ويجعل شبه الجزيرة العربية وسواحلها منطقة سهلة التحكم والإدارة. وفي المقابل فإن وقوع اليمن تحت سيطرة ونفوذ أي دولة يثير مخاوف بقية الدول على مصالحها الاستراتيجية وهنا يدخل الصراع الدولي من اجل السيطرة على الموقع الاستراتيجي لليمن.

المطلب الثاني

المصالح الدولية الاقتصادية والتجارية في اليمن

تعتبر اليمن مسرحاً لنفوذ اقتصادي شاغر إذ تسعى القوى الدولية إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح والفوائد الاقتصادية والتجارية في اليمن، وهو تنافس دولي له ما يبرره وفق الاعتبارات والحقائق والمعطيات الآتية :

أ- التنوع في الموارد الطبيعية التي يمتلكها اليمن في حين أن اليمن ما تزال بلد بكر لم تستغل ثرواته الطبيعية رغم ضخامتها وتنوعها، أي أن اليمن لا يزال مفتوحاً أمام الاستثمارات الدولية في عدة قطاعات مثل القطاع السمكي والتعدين والسياحة والزراعة والنفط والغاز، وهو ما يشكل مجالاً للتنافس الدولي وللشركات العالمية ويشكل دافعاً للقوى الدولية لتطوير علاقاتها التجارية والاقتصادية مع اليمن والدفع بشركاتها للاستثمار في اليمن والتنافس على الحصول على امتيازات الاستثمار في مجال الاستكشافات النفطية والثروات المعدنية الأخرى باعتبار اليمن من الدول النفطية الجديدة.

ب- ان اكتشاف الثروات النفطية في اليمن والمباشرة في استغلالها وفتح اليمن لأسواقها أمام التجارة الحرة وتقديم التسهيلات والامتيازات الاستثمارية ولمرور السفن زاد من أهمية اليمن الاستراتيجية والاقتصادية وآثار الاهتمام والتنافس حول جملة من المصالح لدى الشركات التجارية الدولية⁵.

ج- ان من أبرز أوجه التنافس الدولي هو توسيع نطاق النشاط التجاري لكل دولة ومحاولة السيطرة على التجارة العالمية أو على الأقل تقاسم منافعتها من خلال كسب أسواق ومناطق جغرافية جديدة يتم فيها تصريف البضائع من جهة واخذ المواد الأولية من جهة أخرى⁶ وفي هذا الجانب تبرز أهمية اليمن بما تمتلكه من كثافة عددية للسكان تجعل منه سوقاً استهلاكية واسعة وكبيرة الحجم، الأمر الذي يزيد من حدة التنافس على التبادل التجاري والاستثمارات التجارية والصناعية في اليمن.

وما يزيد من أهمية اليمن في هذا الجانب هو التطور في أهمية التجارة الدولية وحجمها مع زيادة حدة التنافس التجاري الدولي مع دخول دول جنوب شرق آسيا بزعامة الصين في غمار هذا التنافس.

د- لكي تضمن القوى الدولية سهولة تنقلات سفنها التجارية بين الشرق والغرب تسعى إلى التحكم في طرق المواصلات التجارية ومنها بالطبع البحر الأحمر مركز الثقل في التجارة الدولية والممر

المائي الوحيد الذي يربط بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي، بالإضافة إلى التحكم في أهم الموانئ في هذه المنطقة وأهمها ميناء عدن⁷. ومن هنا تبرز أهمية اليمن في خدمة التجارة الدولية سواء بتوفير مسارات آمنة وموانئ ومحطات ترانزيت وبدائل لنقل النفط والغاز الخليجي فضلاً على تسهيل حركة التجارة مع قارة إفريقيا. وبشكل عام تسعى القوى الدولية إما إلى استعادة نفوذها في المنطقة أو تقوية هذا النفوذ من خلال السيطرة الاقتصادية والتي تتمثل في التحكم بموارد اليمن بما في ذلك النفط، أو على الأقل الحصول على حصة منه والتمكن من بيع البضائع داخل اليمن، بالإضافة إلى السيطرة على طريق مرور السفن والأساطيل في البحر الأحمر وخليج عدن.

المبحث الثاني

استقرار اليمن على ضوء أهداف

وتوجهات السياسة الدولية

مما لا شك فيه أن أهمية مسألة استقرار اليمن في السياسة الدولية مرتبطة بمدى ارتباط وتأثير هذه المسألة على المصالح الدولية في اليمن، ومن المعروف أن هذه المصالح تعكس نفسها في شكل أهداف تسعى السياسة الدولية أو سياسات القوى الدولية إلى تحقيقها في اليمن والمنطقة بشكل عام، وبالتالي فمسألة استقرار اليمن تؤثر وتتأثر أيضاً بطبيعة هذه الأهداف، بمعنى آخر أن القوى الدولية وهي بصدد تحقيق هذه الأهداف تمارس سلوكيات وتوجهات لها تأثيرات متباينة سواء بالإيجاب أو بالسلب على استقرار اليمن.

ولتوضيح ما سبق سنركز من خلال هذا البحث على المطالب الآتية :

- المطلب الأول: يتناول أهمية استقرار اليمن على ضوء مصالح وأهداف السياسة الدولية.
- المطلب الثاني: التأثيرات السلبية والإيجابية للتوجهات الدولية على استقرار اليمن.
- المطلب الثالث: يتناول رؤية السياسة الدولية لأسباب وعوامل عدم الاستقرار في اليمن وطريقة تعامل المجتمع الدولي معها.

المطلب الأول

أهمية استقرار اليمن على ضوء مصالح

وأهداف السياسة الدولية

على ضوء المصالح الدولية في اليمن وما يترتب على ذلك من أهداف للقوى الدولية والإقليمية في اليمن، تبرز لنا حقيقة أكيدة مفادها أن استقرار اليمن مطلب استراتيجي ملح وحتمي للسياسة الدولية وذلك لأن كافة مصالح وأهداف السياسة الدولية يرتبط بتحقيقها وضمانها بعامل لا مناص منه وهو استقرار اليمن والعكس صحيح، بمعنى أن العالم ودول الجوار بحاجة ماسة إلى أمن واستقرار اليمن وفي مؤشر بارز على ذلك تصريحات الرئيس الأمريكي باراك أوباما بأن «وجود يمن قوي ومستقر من أهم أولويات الأمن القومي الأمريكي»⁸ وهذا ينسحب على باقي القوى الدولية والإقليمية وتنطلق هذه الحقيقة من عدة اعتبارات ومنطلقات مرتبطة بأهداف السياسة الدولية في اليمن والمنطقة ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

أ- من أهداف السياسة الدولية ضمان استقرار منطقة الخليج العربي كمصدر رئيسي للطاقة، وضمان أمن وسلامة الملاحة التجارية في مضيق باب المندب، وضمان استقرار منطقة القرن الإفريقي، ولتحكم موقعه وقربه وإطلاله على كل تلك المناطق المستهدفة يعتبر اليمن عامل رئيسي في معادلة الاستقرار في هذه المناطق.

فاستقرار اليمن يضمن سيطرة أفضل على مضيق باب المندب والعكس صحيح فغياب الاستقرار في اليمن يعني غياب القدرة على السيطرة الفعالة على مضيق باب المندب في حين أن كل دولة تريد أن تأمن على طريق مواصلاتها وتحركات سفنها وأساطيلها.

كما أن أي توتر في منطقة البحر الأحمر يفتح الباب لتدخل قوى إقليمية أو دولية بحجة سلامة أمن الملاحة الدولية، لاسيما أن كل قوة تريد الوصول إلى البحر الأحمر ملتقى أهم نقاط التحكم الاستراتيجي، وكل قوة تحاول رصد تحركات الدول الأخرى ومحاصرة نفوذها في البحر الأحمر، أي أن كل دولة إن لم تسيطر على هذه المنطقة لا تريد أن تسيطر عليها أي قوة أخرى.

أما بالنسبة لأمن منطقة الخليج فاستقرار اليمن الملتصق بالحدود الجنوبية والغربية لهذه المنطقة يعد عامل مهم لاستقرار هذه المنطقة والعكس صحيح، ففي حالة عدم استقرار اليمن يعني بقاء منطقة الخليج في حالة من عدم الاستقرار مع محدودية خيارات دولة الخليج بشأن تصدير النفط الخليجي إلى الخارج في حال أقدام إيران على إغلاق مضيق هرمز.

- من ناحية أخرى تحول اليمن إلى ساحة صراع ومواجهة بين عدة تيارات سيستقطب دولاً خارجية وإقليمية، ومن ثم دخول المنطقة في حالة من عدم الاستقرار الإقليمي.
- ب- من أهداف القوى الدولية منع تحول اليمن إلى ملاذ آمن للإرهاب، وحول هذه النقطة جاء في تقرير استخباراتي أمريكي « أن من يتمركز في اليمن يستطيع التأثير بكل سهولة على السعودية ومنطقة الخليج العربي والنفوذ إلى العراق وسوريا والأردن وغيرها من مناطق الشرق الأوسط، والتأثير في مناطق شرق إفريقيا والقرن الإفريقي وكذلك الوصول إلى الهند وباكستان عبر جنوب إيران⁹، أي أنه يجب عدم السماح باستخدام موقع اليمن كمنطلق للإضرار بمصالح الدول الأخرى ومهاجمتها.
- ومن البديهي أن قدرة الدولة اليمنية على أحكام سيطرتها الكاملة على أراضيها وشواطئها وسواحلها لا يتم إلا في حال ما إذا كانت اليمن مستقرة، ففي حالة عدم الاستقرار تكون الحكومة اليمنية عاجزة عن ممارسة سلطاتها الأمر الذي يجعل اليمن مهددة باستمرار وتكون الإجراءات اليمنية متساهلة وغير فعالة¹⁰.
- ج- فيما يخص المصالح الاقتصادية فغياب استقرار اليمن يقلص من فرص المصالح الاقتصادية الدولية سواء من الناحية الاستثمارية أو التجارية، وأيضاً يسبب عدم الاستقرار في تجميد وإرباك العلاقات الاقتصادية الدولية مع اليمن لأنه لا اقتصاد دون استقرار سياسي وأمني.
- الخلاصة: استقرار اليمن يصب في خدمة المصالح الدولية وأهداف السياسة الدولية في حين تصبح اليمن مصدر تهديد كبير لتلك المصالح في حالة عدم استقرارها إذاً فاستقرار اليمن يصبح مطلب استراتيجي دولي بل وهدف من أهداف السياسة الدولية.

المطلب الثاني :

التأثيرات السلبية والايجابية لتوجهات السياسة الدولية على استقرار اليمن

كدولة امكانياتها الاقتصادية محدودة تعتبر نقطة وبؤرة جذب للكثير من المصالح الدولية وكذلك للاهتمام والتنافس بل والصراع الدولي، كان من الطبيعي أن تتأثر اليمن واستقرارها بتوجهات القوى الدولية والإقليمية، سواء تجاه اليمن مباشرة أو تجاه منطقة شبه الجزيرة العربية والبحر الأحمر والبحر العربي، وفي إطار تنافس تلك القوى في هذه المنطقة.

وهذه التوجهات تأخذ شكل سياسات وسلوك للقوى الدولية والإقليمية تستهدف اليمن مباشرة في محاولة لتعزيز نفوذ هذه القوى وتأثيرها على الحكومة أو نظام الحكم وعلى باقي المتغيرات السياسية بهدف تحقيق وضمان مصالحها في اليمن، ومنها ما يستهدف فرض توجهات هذه القوى للسيطرة على المنطقة فكل دولة تحاول تضيق الخناق على مصالح الدول الأخرى، أو الفكك من توجهات الدول الأخرى التي تستهدفها، كما أن كل قوة تحرص أن يكون لها دور في التوازن الاستراتيجي في المنطقة بما يخدم مصالحها الحيوية، وكان لا بد أن يكون لهذه التوجهات تأثيرات منها السلبية والايجابية على استقرار اليمن فمنها ما يؤدي إلى الأضرار بهذا الاستقرار سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، ومنها ما يعزز ويخدم استقرار اليمن.

وعلى سبيل المثال لا الحصر كان من التوجهات التي أثرت سلباً على استقرار اليمن أنه وبعد انتهاء الحرب الباردة وبعد انتهاء التوازن القطبي تخلت السياسة الأمريكية عن مبدأ الاسترضاء وحل محله ما عرف بسياسة الأمر الواقع في علاقتها مع الدول الأخرى ومنها اليمن¹¹، وفي تطبيق على هذه الحالة الضغط الأمريكي المستمر والقوي على النظام في اليمن من أجل الاشتراك في الحرب التي تقودها الولايات المتحدة على الإرهاب، وقد أخذ هذا الضغط اشكالاً عديدة منها التلويح بتوجيه ضربة عسكرية أمريكية على اليمن وكان ذلك في بداية الأمر، ثم الضغط من خلال المساعدات الأمريكية، وبالفعل وتحت هذا الضغط اشتركت اليمن في الحرب على الارهاب من خلال التعاون الأمني والعسكري مع الولايات المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب الدولي.

وقد اظهر الضغط الأمريكي أن علاقة اليمن مع الولايات المتحدة تأخذ نمط التبعية وهو ما أثار ردود فعل سلبية لدى عدد من القوى السياسية والاجتماعية والفكرية الدينية في اليمن والتي اتخذت فيما بعد أبعداً سياسية ضاغطة على الحكومة تحول جزء منها إلى توجيه انتقادات وتحذيرات

شديدة للحكومة ومنها ما صرح به أحد قادة أحد الأحزاب ذات التوجه الديني عندما قال « عندما تتصرف الحكومة وفق ضغوط الولايات المتحدة ومصالحها فإن اليمنيين سيقا تلون»¹² وكان من الطبيعي أن تؤثر هذه الأجواء المتوترة بشكل سلبي على استقرار الأوضاع في اليمن خاصة إذا لم يقيم التعاون اليمني والأمريكي وفق توازن سليم¹³.

ومن التوجهات الدولية ذات التأثير السلبي أن كل من القوى الدولية تتابع التطورات السياسية في اليمن خشية حدوث تحولات في بنية النظام السياسي وتوجهاته السياسية بشكل يؤثر سلباً على مصالحها في اليمن والمنطقة، أو دخول اليمن ضمن تحالفات سياسية مع قوى إقليمية لها طابع تنافسي¹⁴، ويعد وقوع اليمن تحت سيطرة ونفوذ أي دولة أمر يثير مخاوف وقلق بقية الدول ويتحول هذا الخوف إلى عملية مقاومة مادية ومعنوية لوجود تلك الدولة وهو الأمر الذي يحول اليمن إلى ساحة مواجهة وصراع دولي ليس لليمن فائدة من ورائه غير توتر اجتماعي وسياسي يؤثر مباشرة على استقراره¹⁵. ومن جانب آخر يعتمد كل طرف دولي من أجل مصالحه في اليمن إلى الضغط على الحكومة أو النظام في اليمن، ويأخذ هذا الضغط إشكالات مختلفة منها استقطاب فئات أو جماعات أو قبائل معينة عن طريق الأموال والتسليح والتدريب وغير ذلك من وسائل الاستقطاب ما يقوي تلك الجماعات والقبائل في مواجهة الحكومة ومناهضتها بما يخدم مصالح الدول الأخرى، وفي المحصلة تجد الحكومة نفسها في مواجهة متعددة الأطراف مع جهات داخلية عديدة بل تدخل الجماعات والقبائل في مواجهات فيما بينها.

وهناك توجهات دولية فرضها موقع اليمن الاستراتيجي الهام كان لها تأثير إيجابي على استقرار اليمن، فقد أدى التنافس الدولي على الحصول على امتيازات في الموانئ والمرافئ والجزر اليمنية إلى خلق حالة ورفض دولي لمنح امتيازات لأي دولة في اليمن من شأنه الأضرار بمصالح الدول الأخرى مع ضمان عدم استغلال موقع اليمن من قبل أي دولة حتى اليمن للأضرار بالمصالح الدولية الحيوية، ذلك كله خلق تصور لدى بعض القوى الإقليمية والدولية أن دور اليمن يقتصر على كونه منطقة عازلة أو حاجزه للصدام بين المصالح، وهو ما يصب في اتجاه أن السياسات الدولية تنظر إلى أن لليمن دور توازني في سياسات المنطقة من أجل الحفاظ على استقرارها مع إدراك الدول الكبيرة ضرورة وأهمية أن تكون لها علاقات متوازنة مع اليمن حتى لا تتحول منطقة البحر الأحمر إلى منطقة صراع دولي¹⁶.

كل تلك التوجهات تصب في خانة حرص القوى الدولية على استقرار اليمن وأن يتحول إلى ساحة تعاون دولي لا ساحة تنافس دولي، وقد ظهر ذلك جلياً من خلال التعامل والاهتمام الدولي بمشاكل وأزمات اليمن وحلها من خلال الحوار والتفاهم سواء بين الأطراف السياسية الداخلية أو التفاهم والتوافق الدولي وهو أمر نادر الحدوث مع دول أخرى، غير أن هناك من يعبر عن قلقه من

هذه الحالة معتبراً أن ذلك يعني أن ما يدور في اليمن لم يعد شأنًا يمينياً بل شأن دولي وأن تخوف القوى الدولية من تحول اليمن إلى دولة فاشلة يتيح التدخل الدولي المباشر في اليمن كما في أفغانستان والصومال والعراق في وقت سابق، أو يجعل عملية التغيير والإصلاحات في اليمن محل تفاوض بين القوى الدولية والنخب الحاكمة¹⁷.

المطلب الثالث

رؤية السياسة الدولية للعوامل الحقيقية لعدم الاستقرار

في اليمن وطريقة التعامل معها

استحوذ اليمن على اهتمام دول الجوار الخليجي ودول الغرب حول الأسباب الحقيقية لعدم استقراره وذلك على ضوء خطورة انهيار هذه الدولة وتحولها إلى دولة فاشلة على الاستقرار الإقليمي والدولي وعلى المصالح الدولية في اليمن.

وقد ظهر إجماع دولي على أمرين الأول هو أن جذور المشكلة اليمنية تكمن في الوضع الاقتصادي المتردي للبلاد، وفشل الحكومة اليمنية في تحقيق الرفاهية الاقتصادية¹⁸.

فيما كان الأمر الثاني المجمع عليه دولياً هو أن اليمن لن تخرج من أزمته الاقتصادية دون دعم خارجي، فالمجتمع الدولي يدرك ضرورة مواجهة انهيار الاقتصاد اليمني وذلك وفق مقاربة شاملة تنظر إلى الأوضاع الأمنية في اليمن في ضوء المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدولة¹⁹.

فقد كان من أهم نتائج اجتماع لندن في يناير 2010م وهو اجتماع دعا إليه رئيس الوزراء البريطاني جوردن براون لمناقشة المشاكل الاقتصادية والسياسية في اليمن، هو الإجماع الدولي حول الحاجة إلى مقاربة شاملة قادرة على معالجة التحديات التي تواجه اليمن وهي مقاربة ستمهد الطريق لعملية التعامل مع المخاوف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في اليمن إذا ما سعت وراء تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في هذه الدولة، مع التأكيد على دور الحكومة اليمنية في تولي قيادة عمليات الإصلاح المبنية على توصيات صندوق النقد الدولي كشرط لاستمرار الدعم الدولي لليمن التي تعاني في الوقت نفسه من أوجه قصور مؤسسية تعيق قدرتها على الاستفادة من الدعم المقدم لها للاستمرار في تنفيذ عملية الإصلاحات²⁰.

وعلى الرغم من الدعم الذي تظهره الدولة وأغلبية الشعب تجاه الإصلاحات المطلوبة

والاعتراف بالحاجة الضرورية لها إلا أنه ليس هناك إجماع وطني حول كيفية تنفيذها خاصة فيما يتعلق بما إذا كانت الأولوية للإصلاحات السياسية أو للإصلاحات الاقتصادية، دون توافق وطني على أجندة الإصلاحات لا تستطيع اليمن الاستفادة من الدعم الدولي فالتحدي الوحيد إلى ذلك التوافق والإجماع هو إجراء حوار وطني يشمل كل الأطراف السياسية في اليمن ومثل هذا الحوار سيساعد اليمن على حل مشاكله السياسية وتحقيق إصلاحات مهمة وتأسيس نظام رشيد للحكم²¹.

ويعول اليمن في توجيه هذه العملية على مجموعة أصدقاء اليمن، وينظر إلى آلية أصدقاء اليمن باعتبارها أداة مهمة تساعد على تحقيق الاستقرار ومن خلال دعم جهود الحكومة اليمنية لتنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي وتشكيل حكومة مركزية والتجديد بالحوار الوطني الذي يعد الوسيلة الوحيدة لإنجاح إليه أصدقاء اليمن كوسيلة دعم فعالة.

ونشير هنا إلى البداية الأولى لظهور فكرة مجموعة أصدقاء اليمن كانت في أكتوبر 2006م عندما اجتمع وزراء خارجية دول الخليج العربي بصنعاء لوضع خطة وبرامج محددة سيتم الاتفاق عليها في مؤتمر دولي للمانحين لتوفير متطلبات التمويل اللازم لتحقيق تأهيل تنموي شامل لليمن وتم ذلك في مؤتمر المانحين بلندن لتبدأ على أثره آلية مجموعة أصدقاء اليمن.

ولتوضيح أكبر للصورة في هذا المجال لابد لنا أن نوضح أن إصرار المجتمع الدولي على منع انهيار اليمن جاء على وقع مؤشرات خطيرة حول الأوضاع الاقتصادية والسياسية في اليمن، فاليمن تعد من أفقر دول الشرق الأوسط بل والعالم، وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن 43% من إجمالي سكان اليمن البالغ عددهم 23 مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر، والناتج الاقتصادي اقل من 900 دولار للفرد فيما ينمو سكانها بمعدل 3.5%، وتراوحت نسبة البطالة في اليمن من 15% إلى 40% عام 2010م واحتمال وصولها إلى 70%، ولما كان القطاع الصناعي دون المستوى ولم يعد القطاع الزراعي يجلب عملية صعبة كما في الماضي والان يجد البلد نفسه مضطراً لاستيراد 90% من غذائه الأساسي وهو القمح، كما أن أهم ركيزة للاقتصاد اليمني هو مبيعات النفط فهي تشكل حوالي 60% من إيرادات الدولة و90% من عائدات الصادرات لكن كمية احتياط النفط في اليمن محدود ومنذ عام 2010 ومعدل إنتاج النفط في تراجع مستمر وخلال عشر سنوات فقط قد يتم استهلاك الاحتياطي المعروف، ولن تعوض صادرات الغاز الطبيعي المسال الذي بدأ إنتاجه في 2009م سوى جزء من خسارة الإيرادات²².

وإضافة إلى الصورة القاتمة اقتصادياً في اليمن فالوضع السياسي متفجر أيضاً، إذ تعاني اليمن من حالة تنافس وصراع سياسي بالإضافة إلى أنه ما يزال ولاء الكثير من اليمنيين للقبيلة أكثر من الدولة الأمر الذي أعاق وجود دولة مركزية قوية تعاني في الوقت نفسه من استئثار الفساد المالي والإداري وفساد النخبة وضعف مؤسسات الدولة وغياب مبادئ الحكم الرشيد.

كل ذلك يجعل الصورة قاتمة في اليمن بحيث تبدو أنها معرضة لخطر التحول إلى دولة فاشلة كما هو الحال في الصومال وهو الأمر الذي أكدت القوى الدولية أنها لن تسمح بحدوثه، فاستقرار المنطقة والاستقرار الدولي لا يقوى على تحمل دولتين فاشلتين في منطقة هامة كمنطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي والخليج العربي لأن في ذلك تهديد كامل وقوى للمصالح الدولية في هذه المنطقة الهامة²³. ومن أجل الحيلولة دون انهيار الدولة اليمنية رفعت الكثير من الدول من حجم مساعداتها التنموية لليمن وكثفت من جهودها وضغطها من أجل إقامة حوار وطني شامل يستهدف حل قضايا الصراعات السياسية سواء في الشمال أو الجنوب أو تلك التي بين الأطراف السياسية في اليمن وإيجاد توافق حول الحكم الرشيد وإصلاح القضاء وتقوية مؤسسات الدولة واستقلالها هذا إلى جانب الإصلاحات الاقتصادية الموصى بها من قبل صندوق النقد الدولي، هذا فيما تستمر المساعدات الدولية لاسيما الأمريكية والبريطانية لجهود اليمن في مواجهة القاعدة من خلال دعم العمليات العسكرية التي تقوم بها الحكومة اليمنية وهو دعم يشمل التمويل والتدريب والمعلومات الاستخبارية.

المبحث الثالث

توجهات السياسة الدولية

خلال أحداث 2011م في اليمن

في الوقت الذي كان فيه المجتمع الدولي يكثف جهوده الرامية إلى الدفع بعمليات إصلاحات شاملة في اليمن لمواجهة المخاوف بشأن استقرار اليمن على ضوء المخاطر والتحديات التي يشكلها الوضع في اليمن بالنسبة للمصالح الدولية، جاءت أحداث فبراير 2011 المطالبة برحيل الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح بعد 33 عاما قضاها في سدة الحكم منذ 1978م، وما لحقها من أزمة سياسية خطيرة كادت أن تقذف باليمن في آتون حرب أهلية وتؤدي إلى انهيار كامل للدولة، ليزيد ذلك من المخاوف الدولية إزاء مستقبل تطورات الأوضاع في اليمن وأثرها على استقرار المنطقة وعلى المصالح الدولية.

وكما جاءت تطورات هذه الأزمة لتبرز خطورة الوضع في اليمن جاءت أيضا لتبرز وتؤكد إصرار دولي على منع تطور هذه الأزمة لتصل إلى انهيار الدولة، وقد تمثل هذا الإصرار الدولي في إجماع وتنسيق دولي غير مسبوق نحو إيجاد تسوية هدفها استقرار سريع في اليمن ومنع انهيار الدولة.

في هذا المبحث نتناول توجهات السياسة الدولية خلال الأزمة كنموذج أو كمثال حي على الأهمية القصوى لمسألة استقرار اليمن في السياسة الدولية بما يحافظ على المصالح الدولية الحيوية، ويتضمن هذا المبحث مطلبين يركز الأول على توجهات السياسة الدولية منذ بداية الأزمة وحتى اتفاق نقل السلطة وانتخاب رئيس جديد فيما يبرز المطلب الثاني أبرز توجهات السياسة الدولية ما بعد نقل السلطة وتنفيذ المرحلة الثانية من اتفاق التسوية الذي تضمنته المبادرة الخليجية.

المطلب الاول

توجهات السياسة الدولية منذ بداية الأزمة

وحتى نقل السلطة

بداية يجب الإشارة إلى أنه وقبل اندلاع الانتفاضة والاحتجاجات الشبابية في اليمن كان الضوء مسلط على اليمن لمكانته المتقدمة على جدول أعمال السياسة الدولية، وكانت المخاوف الدولية بشأن استقرار اليمن تتجاوز مجرد الاهتمام بمكافحة الإرهاب لتشمل تحديات متعلقة بكفاءة الحكومة وشرعية الدولة علاوة على الحالة الخطرة للاقتصاد اليمني²⁴.

وخلال عام 2010م حاول أصدقاء اليمن تشجيع إصلاحات شاملة سياسية واقتصادية من شأنها تعزيز شرعية الدولة، ففي يناير 2010م أطلقت الحكومة البريطانية آليه تنسيق دبلوماسية عالية المستوى في إطار أصدقاء اليمن، واتفق المانحون الدوليون على التنسيق لإجراءات بناء الدولة من أجل تحسين الخدمات والحكم الرشيد وإدارة اقتصادية أكثر استدامة واعتبر هذا المنهج اليمن دولة هشة وافترض أن التدخل في الوقت المناسب أفضل من الجهد الذي سيطلب للتعامل مع انهيار لاحق للدولة²⁵. وبعد اندلاع الاحداث في فبراير 2011م، ظلت الشراكة بين الدول الغربية ودول الخليج العربية تشكل دوراً محورياً لعمليات ونشاط مجموعة أصدقاء اليمن وظلت كذلك طوال مرحلة الانتقال السياسي في اليمن وانبثقت جماعة اتصال دولية صغيرة غير رسمية لدعم جهود الوساطة التي تقودها دول الخليج العربي²⁶.

ومع بداية الأزمة وحتى انتقال السلطة كان تعامل السياسة الدولية يسير وفق توجهات ورؤية ثابتة أبرز ملامحها الآتي:

- كان تصور المجتمع الدولي أو السياسة الدولية للاحتجاجات في اليمن على أنها « نزاع سياسي في اليمن » فلم ترغب دول الجوار الخليجي اعتبار ما يجري في اليمن على أنه ثورة وامتداد للربيع العربي لأن ذلك يعتبر محاصرة لأنظمة وشعوب هذه المنطقة، ولهذا تجلّى الإصرار على التعامل معها كأزمة والخروج بصيغ تسوية توفيقية²⁷، ومن هذه المنطلق وهذه الرؤية تم تجاهل العناصر الشابة وجماعات المجتمع المدني وهي المكونات الرئيسية لاندلاع الاحداث، تم تجاهل تلك العناصر عند محاولة تدخل دول أخرى كوسطاء²⁸.

ومن ناحية أخرى وفي الإطار نفسه كانت مخاوف غربية من أنه ليس هناك ضمانات حول نوعية وهوية النظام الذي سيخلف صالح وتأتي هذه المخاوف على ضوء قضية مكافحة الإرهاب

والملاحظة الدولية²⁹، ومن هنا كان المجتمع الدولي ودول الخليج العربية متحدين إزاء ضرورة إدارة انتقال السلطة في اليمن بحيث كانت القوى الدولية ترغب في انتقال يحفظ السلطة في أيدي جهات سياسية قديمة بدلاً من السماح بتطورها في الحركة الشعبية³⁰، فإن اللاعبين الدوليين وفي بحثهم عن شركاء حوار للتفاوض حول انتقال السلطة في اليمن ركزوا منذ البداية على المنخرطين في النظام والمنشقين عنه بعد ذلك ثم بعد ذلك أنضم للتفاوض قيادات المعارضة الرسمية³¹.

فما كان وما يزال يهم الغرب الحفاظ على النظام من حيث توجهاته السابقة والحالية نحوهم حتى وأن جاء ذلك عبر سقوط النظام³²، مع التحكم بأي تغيير في التسوية السياسية بهدف دعم قائد جديد قادر على مواجهة التحديات وقادر على السيطرة على البلاد³³.

- أن دول العالم لن تسمح بالفوضى في منطقة حساسة في الجزيرة العربية ف الارهاب والنفظ وخط التجارة عوامل كابحة للفوضى ومشجعة لفرض استقرار سريع تماماً³⁴، ولذلك كان من المتوقع جداً أن تسعى القوى الدولية نحو سيناريو تغليب لغة الحوار مبتعدة عن سيناريو انفجار الصراع المسلح نظراً لتقاطعه جملة وتفصيلاً مع المصالح الدولية الحيوية وهو الأمر الذي سيفضي إلى انتهاء الأزمة وبدء العمل على تحقيق مصالحة بين كافة مكونات المجتمع في ظل إجماع ورعاية دولية وإقليمية³⁵.

ولذا وللخشية من انهيار الدولة تجنبت القوى الدولية وفي مقدمتها السعودية والولايات المتحدة الأمريكية في البداية الضغط على صالح للتنحي على السلطة، ولكن ولذات السبب وخاصة مع ظهور علامات انهيار سيطرة صالح ألقت الرياض وواشنطن بثقلها من خلال المبادرة الخليجية لتسهيل خروج صالح، فلم ترمِ السعودية بثقلها وراء المبادرة الخليجية وخروج صالح إلا بعد انشقاق علي محسن الذي فاقم الأزمة، كما بدأت دول الخليج العربي تلعب دوراً قيادياً مع مساعي الوساطة الدولية لإقناع صالح بقبول التفاوض على نقل السلطة³⁶.

وبالنسبة للولايات المتحدة وبهدف تفاذي أي تغيير مفاجئ فقد كانت منذ بداية الأزمة وحتى شهر مارس تساند صالح وتدعم تسوية بينه والمعارضة فقد كانت واشنطن تعتبر صالح ضمان لمحاربة الارهاب ولكن مع نهاية مارس ومع بروز علامات التصدع والفوضى بدأت واشنطن تتحدث عن انتقال مزمن للسلطة³⁷.

فقد أجبرت الأزمة السياسة الأمريكية على الارتقاء في أحضانها، فقد كانت هذه السياسة تعتمد وتطلب من نظام صالح أن يكون قادراً ومستعداً على مكافحة الارهاب في اليمن وهو الطلب الذي تم تلبيةه من قبل صالح من خلال وحدات أمنية وعسكرية يتولى قيادتها أفراد من

أسرته، ورحيل صالح كان يعني رحيل هؤلاء القادة الأمر الذي سيؤثر على السياسة الأمريكية في محاربة الارهاب، وهو ما يفسر التأخر والحذر الأمريكي من مطالبة صالح بالرحيل، ولكن مع تنامي الاحتجاجات رأت واشنطن أن هذه السياسة لن تنجح وأن استمرار دعم وحدات مكافحة الإرهاب في ظل قيادات الأسرة يساعدها على التمسك بالسلطة³⁸. ولذا كانت الولايات المتحدة تريد إزاحة أقارب صالح تدريجياً بشكل لا يؤثر على الحرب على الارهاب، كما أن الإدارة الأمريكية كانت تريد مزيداً من الوقت لإقامة علاقات مع القيادات الجديدة ودعم قيادات مفضلة لديها بما يحافظ على مصالحها³⁹.

المطلب الثاني

السياسة الدولية وتحديات استقرار اليمن

بعد انتقال السلطة

بعد انتقال السلطة من الرئيس السابق علي عبدالله صالح، برزت من جديد جملة من التحديات أمام السياسة الدولية فيما يخص مسألة استقرار اليمن. فما يزال المستقبل السياسي في اليمن يكتنفه الغموض، فبداية لم يتم إثبات عدم إمكانية نشوب حرب أهلية وانحيار سيطرة الدولة، فمن الصعب تصور عودة سريعة لطبيعة الوضع السياسي، كما أن تحقيق تحول سريع خال من الاحتكاكات إلى نظام سياسي جديد مستقر هو أمر شبه مستحيل⁴⁰. ومن ناحية أخرى لم يلح في الأفق هوية أو ماهي الأيدي التي ستمسك بالسلطة السياسية مستقبلاً، ويزداد الغموض تعقيداً نتيجة لشبكات المحسوبية المعقدة التي تجعل من الصعب التنبؤ بمن ستكون له اليد العليا في الصراع على السلطة خاصة أن الجيش لا يعتبر قوة مستقلة أو متمسكة تستطيع أن ترجح كفة طرف بل هناك انقسامات واضحة في صفوف الجيش مما يجعل من المستبعد أن يكون عامل استقرار خلال الفترة الانتقالية، وبغض النظر عن سيتولى السلطة فهو سيرث حزمة من المشكلات السياسية والاقتصادية والأمنية يصعب التعامل معها، وأهمها الوضع الاقتصادي إذ ما يزال في ذات الصورة القائمة ويظل خطر تحول اليمن إلى دولة فاشلة أمراً قائماً. وأمام هذه الصورة تبرز مجدداً مشكلة استقرار اليمن وليواجه المجتمع الدولي والسياسة الدولية مشكلة عويصة لا يجب تجاهلها فإذا ما انزلت اليمن إلى حرب أهلية وتعثرت عملية الانتقال وانهارت

الدولة الأمر الذي يهدد بظهور شبخ صومال ثانية في المنطقة وهو ما لا تقوى على تحمله القوى الدولية. وواجه المجتمع الدولي حقيقة مرة تتمثل في محدودية المجال أمامه لاتخاذ الإجراءات المناسبة، وإزاء ذلك انتهجت السياسة الدولية نهج انتظار وترقب إزاء الوضع السياسي في اليمن، مع التأكيد على أن الانتقال السياسي يعتمد على نجاح الحكومة على تحقيق نجاحات ملموسة في الخدمات والأمن بالإضافة إلى نجاح جهود المصالحة الوطنية، وبينما تعول الحكومة لتحقيق كل ذلك على مجتمع المانحين، تشترط الدول المانحة على الحكومة لكي تكون مؤهلة لتلقي مساعدات الدول المانحة ودعمها حدوث تقدم ملموس في توفير الأمن والخدمات الأساسية كما أن القوى الدولية إزاء الوضع في اليمن⁴¹ ولتقديم دعمها حددت عدد من الأولويات في مقدماتها الإصلاح الاقتصادي والحكم الرشيد والشفافية وإنجاح المصالحة الوطنية، وهي عملية شاملة لا يمكن أن تبدأ أو تتم إلا من خلال حوار وطني شامل يضم كافة الفاعلين ومن هنا جاء تركيز القوى الدولية على ضرورة عملية الحوار مشترطة نجاحها وتوصلها إلى نتائج ملموسة ومحورية تؤهل اليمن لاستقبال دعم الدول المانحة⁴².

وهنا يبرز حرص القوى الدولية على تفادي ومنع حدوث خلافات سياسية داخلية وعقبات قد تعرقل عملية الحوار وتخرج عملية تنفيذ اتفاقية نقل السلطة عن مسارها الصحيح، وهو الأمر الذي كان وما يزال محل رقابة دولية عن كثب من خلال الرقابة على كل الأطراف وتحميلها المسؤولية بما في ذلك تعنيف من يعرقل والتهديد بمعاقبته وكان من أبرز أدوات هذه الرقابة الدولية تعيين ممثل دائم للأمين العام للأمم المتحدة في اليمن وإقامة مكتب دائم له في صنعاء، ويقوم هذا الممثل بعملية الرقابة وتقييم عملية الانتقال ورفع تقارير إلى مجلس الأمن الدولي، ومن آليات الرقابة الدولية أيضا إليه الدول العشر الراعية لعملية الانتقال وهي الدول الخمس الدائمة ممثلة بسفرائها في صنعاء ودول مجلس التعاون الخليجي ممثلة بسفرائها وأيضا بالأمين العام لمجلس التعاون الخليجي الذي أقيم له أيضا مكتب دائم في العاصمة صنعاء.

- كما كانت عملية تخفيف الآثار الاقتصادية للارزمة، من خلال عدة آليات منها خطة الاستجابة الإنسانية لليمن التي تديرها الأمم المتحدة وإنشاء صندوق للطوارئ وذلك بهدف الحفاظ على إمدادات السلع الأساسية، وقد عمل المجتمع الدولي لضمان ذلك مع فاعلين مهمين في القطاع الخاص والدولة مع نوع من الرقابة في ظل الفساد وتعقيدات الصراع الجاري⁴³.

الخاتمة

خرجت الدراسة بالعديد من النتائج والتوصيات ومنها:

أولاً: النتائج:

- كانت وستظل اليمن بؤرة جاذبة لاهتمام السياسة والقوى الدولية بسبب عامل ثابت ودائم وهو موقع اليمن الجغرافي الذي يحمل معه مصالح حيوية لجميع دول العالم كونه يشرف على أهم وأقصر خطوط التجارة البحرية الدولية ويشرف على مرافئ ومضايق تعد من أهم نقاط التحكم الاستراتيجي على كل المستويات الإقليمية والدولية، هذا بالإضافة إلى التصاق اليمن مباشرة بأهم مناطق العالم وهي منطقة النفط الخليجي.
- كما كان اليمن بموقعه محل تنافس وصراع دولي بات أيضاً ولنفس السبب محل إجماع دولي على انه يجب أن يكون بعيداً عن أي صراع دولي من شأنه الأضرار بالمصالح الدولية وكذا محل إجماع دولي على أن اليمن يجب أن يكون مستقراً، ومنطقة غير مسموح بالفوضى فيها بمعنى أن استقرار اليمن مطلب دولي مجمع عليه بل إن اليمن أصبحت ساحة للتنسيق والتعاون الدولي الهادف إلى ضمان استقراره.
- شكل العامل الاقتصادي محور رئيسياً في اهتمام القوى الدولية باستقرار اليمن لأن هذه القوى باتت متأكدة أن السبب الرئيسي لجميع مشاكل اليمن وأزماتها هو التدهور المستمر للاقتصادي اليمني، ولذا عمد المجتمع الدولي إلى وضع عدة آليات لمساعدة اليمن منها مؤتمر المانحين وأصدقاء اليمن التي جعلت من أهدافها دعم إصلاحات سياسية واقتصادية شاملة من شأنها إخراج الاقتصاد اليمني من حالة التدهور المستمر إلى حالة من التنمية المستدامة.
- يدرك المجتمع الدولي أن اليمن بمشاكله وأزماته يشكل مصدر تهديد للمصالح الحيوية والدولية وللأستقرار في البحر الأحمر والجزيرة العربية لذا فمن أول توجهات السياسة الدولية هو عدم السماح لأي أزمة في اليمن بالوصول إلى مرحلة الفوضى والانهايار،
- نظراً لأهمية المصالح الدولية في اليمن فإن القوى الدولية تراقب أي تطورات وتغيرات سياسية في اليمن من شأنها للأضرار بهذه المصالح ولذا فإنها تعمل على التدخل والتحكم بمسار هذه المتغيرات بالشكل الذي يمنع حدوث تغيرات مفاجئة وجعل هذا التغيرات تسير بشكل بطئ ومدروس بحيث لا تضر بالمصالح الدولية إن لم تخدمها وتعززها.

ثانياً: التوصيات:

- يجب ان تدرك اليمن أهمية ان يكون لها سياسة حكيمة بما يحقق الاستغلال الأمثل للموقع الجغرافي لليمن وبما يخدم مصالح اليمن، وبما يضمن إقامة علاقات ممتازة ومستقلة مع الدول الكبرى.
- يجب على اليمن إيجاد آلية تنسيق وتعاون مع الدول الكبرى بما يضمن امن وسلامة الملاحة البحرية والدولية في المنطقة.
- يجب ان تعمل اليمن على إيجاد أكبر قدر من الدعم والاسناد الدولي الذي يمكنها من القيام بدورها في حماية امن هذه المنطقة.
- يجب ان تسعى اليمن الى تجنب وقوعها في كمشة أي صراعات دولية او إقليمية والعمل على إيجاد سياسة متوازنة بما يحقق علاقات متوازنة مع كافة القوى الدولية ويجنبها الدخول في استقطابات إقليمية او دولية تضعها في مواجهة أطراف دولية أخرى.

الهوامش:

- 1 - اليمن والدول الكبرى، الجزء الأول، 2003، صنعاء: مركز البحوث والمعلومات، وكالة الأنباء اليمنية سبأ، ص16-17.
- 2- حسين علي الحبشي، اليمن والبحر الأحمر، الطبعة الأولى، 1992م، بيروت، دار الفكر المعاصر، ص22.
- 3- محمد بدري عيد، المحيط الهندي من التنافس الدولي إلى التعاون الإقليمي، السياسة الدولية، العدد 129 يوليو 1997، ص200.
- 4- اليمن والدول الكبرى، مصدر سابق، ص269.
- 5- المصدر نفسه، ص4.
- 6- عايش علي عواس، العلاقات اليمنية- الفرنسية، مركز البحوث والمعلومات، وكالة الأنباء اليمنية سبأ، ص4.
- 7- المصدر نفسه، ص4.
- 8- وليم لامبرز، أزمة الجوع في اليمن تهديداً للأمن القومي الأمريكي، مجلة مدارات، مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، العدد3، مارس / يونيو 2010، ص71.
- 9- اشرف محمد كشك، عدم الاستقرار، وأثره في الأمن الإقليمي والخليجي، مدارات، العدد 3، مارس / يونيو 2010، ص21.
- 10- أمريكا نحو الحرب، ملف خاص، وكالة الأنباء اليمنية سبأ، ص115.
- 11- اليمن والدول الكبرى، مصدر سابق، ص36.
- 12- ديفيد س- سورينسن، مصدر سابق ص22.
- 13- سارة توبل، لماذا يمكن أن تؤدي مساعدة اليمن للولايات المتحدة في مواجهة تنظيم القاعدة إلى نتائج عكسية، صحيفة "كريستيان ساينز مونيتور" الأمريكية، 30 أبريل، 2010.
- 14- اليمن والدول الكبرى، مصدر سابق، ص403.
- 15- المصدر نفسه، ص405.
- 16- حسين علي الحبشي، مصدر سابق، ص98.
- 17- محمد الظاهري وعادل الشرجبي، تأثير العامل الإقليمي والدولي في مسار الحرية الديمقراطية في اليمن، مجلة مدارات، مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، العدد 2، يناير / فبراير 2010، ص135.

- 18- مانويل الميدا، اليمن لن يستطيع الانتظار طويلاً، مجلة " المجلة " اللندنية، 26 مارس، 2010م.
- 19- المصدر نفسه.
- 20- اليمن والمنطقة والعالم: تصورات المصالح الإقليمية والدولية، ملخص لقاء عمل مشترك نظمه في صنعاء، مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية والمعهد الملكي للشؤون الدولية في أبريل 2010، مدارات، العدد 3 مارس /يونيو 2010م ص 51-52.
- 21- المصدر نفسه، ص 53-54.
- 22- كريستوف دارير، رياح التغيير في اليمن ... خلفية وآفاق ثورة نتيجتها غامضة، مجلة مدارات، مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، العددان 12-13، مارس / يونيو 2012م، ص 11-12.
- 23- جيفري كمب، اليمن على شفير الدول الفاشلة، صحيفة الاتحاد الإماراتية، 9 ديسمبر 2011م.
- 24- حيني هيل وجيرد نومان، اليمن والسعودية ودول الخليج: سياسات النخب واحتجاجات الشارع والدبلوماسية الإقليمية، مجلة مدارات، مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، العددان 12-13، مارس / يونيو 2012م، ص 11-12.
- 25- المصدر نفسه، ص 11.
- 26- المصدر نفسه، ص 11-12.
- 27- احمد علي الاحصب، علي جادة الربيع: تأملات حول المشهد الاحتجاجي الراهن في اليمن، مجلة مدارات، العدد 9، مايو / يونيو 2011م، ص 33.
- 28- كريستوفر دارير، مصدر سابق، ص 17.
- 29- أحمد علي الاحصب، مصدر سابق، ص 33.
- 30- جيني هيل، مصدر سابق، ص 11، ص 12.
- 31- كريستوفر داير، مصدر سابق، ص 17.
- 32- الوران بونفوا، في اليمن الوحدة تأتي من الاحتجاج، نشرة: لوموند يبلوماتيك العربية، يونيو 2011م.
- 33- جيني هيل، مصدر سابق، ص 12.
- 34- نجات صلاح أحمد، الخطوة التالية: الثورة وانتقال السلطة بين السياسة ودروس التاريخ، مجلة مدارات، العدد 9، مايو / يونيو 2011م، ص 37.
- 35- طارق عبدالله الحروي، ما وراء العاصفة، الحقائق الغائبة في المشهد السياسي- والأمني اليمني الحالي، مجلة مدارات، العدد 9، مايو / يونيو 2011م، ص 29.
- 36- كريستوفر دارير، مصدر سابق، ص 17.

- 37- المصدر نفسه، ص18.
- 38- كاثرين زيمرمان، الإستراتيجية الأمريكية تجاه اليمن وتنظيم القاعدة في جزيرة العرب، مجلة مدارات، العددان 12 و13 مارس-يونيو، 2012، ص133.
- 39- معضلة إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية في اليمن، تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، 25 مارس، 2012م.
- 40- كريستوفر داير، مصدر سابق، ص11-12.
- 41- بيتر سلزبري، مصدر سابق، ص47-48.
- 42- ديفيد الي، وعبد الغني الارياني، الطريق الصعب أمام الفترة الانتقالية في اليمن، مدارات، مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية، العددان 12، 13 مارس- يونيو 2013م ص 29-30.
- 43- بيتر سلزبري، مصدر سابق، ص47.....

دور الإدارة الاستراتيجية في مستقبل منظمات الأعمال

د. مطهر السدومي

المقدمة :

إن التحديات التي تواجهها منظمات الأعمال في عصر المعرفة والمعلوماتية. وتزايد حدة البيئة التنافسية في عالم الأعمال الدولية، حد بالمؤسسات والمنظمات الى السعي الدائم لتحسين جودة منتجاتها وخدماتها بصورة تناسب هذه التحديات، اذا يشكل التحسين المستمر للجودة عنصرا أساسيا ومتغير استراتيجي يؤدي دور في صياغة استراتيجية الأعمال المساهمة في تحسين الجودة، ولما كان البقاء والاستمرار والربحية من الأهداف لاي منظمة فلا بد من مواجهة التغيير ومواكبة التقدم والتكيف مع البيئة. وتعتبر الاستراتيجية هي الطريق الذي يحدد التوجهات الخاصة بالأنشطة لمواجهة المشاكل والتعامل مع المتغيرات الداخلية والخارجية ولا بد للمنظمات الأعمال من تبني الإدارة الاستراتيجية لمواجهة تحديات هذه البيئة السريعة التغيير باعتبارها عملية مهمة وحيوية عليها ان تحقق تفاعل المنظمة مع بيئتها، وان التغيير الذي حل في بيئة الأعمال والذي فرضته ثورة المعلوماتية وانفجار المعرفة وكونية الأعمال اعطى للإدارة الاستراتيجية أهمية قصوى باعتبارها المسؤولة عن توظيف إمكانيات المنظمة وتكيفها مع البيئة الخارجية، وقد أشار عدد من رواد الجودة مثل ديمينج الي أهمية ربط التحسين المستمر للجودة مع زيادة فاعلية المنظمة ونجاحها والتفوق بأداء اعمالها مما يؤدي الي تحسين الكفاءة والفاعلية، وتحقيق النجاح وفق منظور تحسين الجودة.

مشكلة الدراسة :

ان سعى المنظمات الاعمال الدائم نحو زيادة الفاعلية يحتاج منها ان تحسن باستمرار في منتجاتها وخدماتها . لتلائم احتياجات الزبائن وتوقعاتهم. وان هذا التحسن المستمر يحتاج الي تخطيط استراتيجي منبثق من بيئة وثقافة منظميه تتقبل التحسين. ونظرا لأهمية الدور الذي يمكن ان تلعبه الإدارة الاستراتيجية في التأثير على الأداء العام في المنظمات بصورة خاصة. ويعد التخطيط الاستراتيجي مرحلة أساسية ومهمة من مراحل العملية الإدارية كونه يمثل أسلوبا في التفكير والمفاضلة بين أساليب العمل وطرق العمل. واستنادا الى ما جاء أعلاه فان الدراسة تسعى الى السؤال الاتي : (ما هو دور الإدارة الاستراتيجية في مستقبل منظمات الاعمال).

أهداف البحث :

من خلال مراجعة الدراسات والبحوث المتعلقة بموضوع البحث استطعنا ان نبني رؤية للأهداف

كما يلي:-

- 1 - التعرف على مدى تأثير الإدارة الاستراتيجية على فعالية مستقبل منظمات الاعمال.
- 2 - معرفة أهمية الإدارة الاستراتيجية في مستقبل منظمات الاعمال.
- 3 - تساعد الإدارة الاستراتيجية منظمات الاعمال في معرفة الاتجاهات التي ستسلكها في المستقبل.
- 4 - تكوين نظام معرفي لدى منظمات الاعمال في أهمية التفكير المستقبلي.

أهمية البحث :

- 1 - تستمد هذه الدراسة أهميتها في كونها تتناول موضوع الإدارة الاستراتيجية ومنظمات الاعمال واللدان يعدان من الموضوعات المهمة في حياة منظمات الاعمال وتتبع أهمية الدراسة كذلك ما يمكن ان تستفيد عنة من نتائج وتوصيات يستفيد منها المسؤولون في تلك المنظمات ويؤدي الى تحسين مستوى الأداء ورفع كفاءة العاملين ودعم خبراتهم وقدراتهم.
- 2 - معرفة دور الإدارة الاستراتيجية في مستقبل منظمات الاعمال
- 3 - أهمية الإدارة الاستراتيجية في مساعدة منظمات الاعمال على مواجهة التحديات البيئية الداخلية والخارجية.
- 4 - قلة المواضيع التي ربطت منظمات الاعمال بالإدارة الاستراتيجية.

أولاً: الدراسات العربية:

- دراسة (الغزالي، 2000) بعنوان التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات العامة الأردنية - دراسة

ميدانية من وجهة نظر الإدارة العليا. وتهدف هذه الدراسة إلى:

1 - مدى وضوح مفهوم التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات العامة الأردنية وعلاقتها بدرجة الممارسة

2 - معرفة مدى استخدام نظام التخطيط الاستراتيجي كأسلوب إداري حديثاً.

3 - معرفة مدى المشاركة في وضع الخطط الاستراتيجية من المستويات المختلفة.

4 - اتجاه المدراء نحو مزايا التخطيط الاستراتيجي ومدى ممارسته في المؤسسات العامة.

وقد تكون مجتمع الدراسة من (230) فرداً بواقع (47) مؤسسة عامة.

أهم النتائج:

1 - أن (7.3%) من مديري الإدارات العليا لديهم فهم صحيح للتخطيط الاستراتيجي، كما أن هذه

المؤسسات تقوم بممارسة التخطيط الاستراتيجي بدرجة متوسطة.

2 - لقد أظهرت الدراسة أن الجهات المشاركة بوضع الخطط الاستراتيجية هي بالدرجة الأولى

المدير العام، تلبية لجنة التخطيط.

3 - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاتجاه نحو مزايا التخطيط ومدى ممارسته.

- دراسة العمر، (2000) بعنوان أثر التخطيط الاستراتيجي على تطوير خدمات مصرفية جديدة في

المصارف التجارية في الأردن، 2000.

هدفت الدراسة إلى قياس أثر التخطيط الاستراتيجي الذي تقوم به الإدارة العليا في المصارف

التجارية العاملة في الأردن على تطوير خدمات مصرفية جديدة.

أهم النتائج:

هناك علاقة إيجابية بين المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة وهي التخطيط الاستراتيجي

واستراتيجية التسويق، والتوجه الاستراتيجي نحو العملاء والتوجه الاستراتيجي نحو التكنولوجيا،

وبين المتغير التابع لهذه الدراسة وهو تطوير خدمات مصرفية جديدة، ويتكون من مراحل عدة ابتداء

من دراسة السوق وتحليله، وانتهاء بالمرحلة التجارية، وإعداد الخدمة الجديدة للطرح في السوق.

- دراسة نويران (2001) بعنوان: متطلبات الإدارة الاستراتيجية والأداء المؤسسي دراسة تحليلية لواقع الشركات الصناعية في الأردن:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى توفير متطلبات الإدارة الاستراتيجية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية وأدائها المؤسسي وتقييم العلاقة بين توفير هذه المتطلبات، وأداء هذه الشركات وأثر كل من الحجم وسنة التأسيس والصناعة على هذه العلاقة. أهم النتائج:

- 1 - توفر الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية متطلبات الجدارة الاستراتيجية من تخطيط وتنفيذ وتقييم، إلا أنها تتفاوت في مدى توفير هذه المتطلبات، إذ إن التخطيط للإدارة الاستراتيجية كان الأكثر توفرًا يليه التقييم ثم التنفيذ.
- 2 - وجود علاقة طردية بين توفير متطلبات الإدارة الاستراتيجية مجتمعة وبين الأداء المؤسسي المقاس بكل من العائد على الأصول (ROA) والقيمة السوقية المضافة (MVA) في حين أظهرت الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات الإدارة الاستراتيجية منفردة وبين الأداء المؤسسي مما يدل على ترابط عملية الإدارة الاستراتيجية من تخطيط وتنفيذ وتقييم.
- 3 - عدم وجود اختلاف في تأثير توفير متطلبات الإدارة الاستراتيجية على الأداء المؤسسي ناجم عن كل من الحجم، وسنة التأسيس، أما الصناعة فإن التأثير لا يختلف إذا ما قيس بـ (ROM) ولكنه يختلف إذا ما قيس بـ (MVA).
- 4 - يؤثر كل من الحجم وسنة التأسيس على العلاقة القائمة بين التخطيط والأداء المؤسسي المقاس بـ (MVA) بينما لا يؤثران إذا ما قيس بـ (ROA) أما على الصناعة فإنه لا يؤثر على العلاقة بين التخطيط والأداء المؤسسي.
- 5 - لا يؤثر كل من الحجم وسنة التأسيس والصناعة على العلاقة القائمة بين كل من التنفيذ والتقييم وبين الأداء المؤسسي.

- دراسة أبوزيد (2003) بعنوان التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية في القطاعين العام والخاص دراسة ميدانية مقارنة:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية في القطاعين العام والخاص، ومدى وضوح مفهوم هذا التخطيط لدى مديري الموارد البشرية في القطاعين،

مدى تطبيق المفهوم في الممارسة الفعلية لأنشطة الموارد البشرية المختلفة، والفروقات في هذه الممارسة بين القطاعين العام والخاص. وقد تكون مجتمع الدراسة من مديري الموارد البشرية في منظمات القطاعين العام والخاص، حيث بلغ عدد منظمات القطاع العام (90) منظمة ومنظمات القطاع الخاص (123) من خلال دليل سوق عمان المالي لعام 2003م. أما عينة الدراسة فتكونت من (50) مديراً في القطاع العام، و(50) مديراً من القطاع الخاص شكلت ما نسبته في القطاعين (48.05%) من المجتمع. أهم النتائج:

- 1 - هنالك تدنٍ في نسبة مشاركة المرأة في المناصب الإدارية الوسطى والعليا.
- 2 - هنالك نسبة عالية من المدراء التي أجريت عليهم الدراسة يحملون الشهادات الجامعية الأولى والعليا.
- 3 - يوجد وضوح لدى مديري الموارد البشرية للمنظمات في القطاعين العام والخاص في مفهوم التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية.
- 4 - أن منظمات القطاعين لا تستفيد جزئياً من وجود الحاسب لديها في مجال التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية.
- 5 - من أهم المعوقات التي تحول دون تبني خطة استراتيجية للموارد البشرية ضعف نظام التغذية الراجع في القطاعين، وضعف نظام الحوافز وتدني موقع إدارة الموارد البشرية لدى القطاع العام.
- 6 - توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في أنشطة التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية لصالح القطاع الخاص في كل من الحوافز، والامتيازات، والاستقطاب، والاختيار، والتعيين.
- 7 - توجد علاقة ارتباط إيجابية بين أنشطة إدارة الموارد البشرية وممارسة التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية في القطاعين العام والخاص.

- دراسة عثمان (2003) بعنوان: أثر العوامل الاستراتيجية واستراتيجيات المنافسة على الميزة التنافسية لشركات إنتاج الأدوية الأردنية (دراسة ميدانية من منظور المديرين) هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الصناعات الدوائية في الأردن، وتعرف أهم العوامل الاستراتيجية والاستراتيجيات التنافسية التي من شأنها خلق ميزة تنافسية لشركات إنتاج الأدوية المحلية من وجهة نظر المديرين في تلك الشركات، وكذلك تعرف طبيعة العوامل الاستراتيجية والميزة التنافسية لتلك الشركات من جهة، تعرف طبيعة العلاقة بين الاستراتيجيات التنافسية والميزة

التنافسية لها من جهة أخرى.

وقد تكون مجتمع الدراسة من (14) شركة لصناعة الأدوية وجميع هذه الشركات منتمية للاتحاد الأردني لمنتجات الأدوية أما عينة الدراسة فقد كانت من مدراء الإدارة العليا في ذلك الشركات. أهم النتائج:

- 1 - تعاني شركات إنتاج الأدوية المحلية من نقص شديد في رأس المال المستثمر، مما ينعكس سلباً على قدرتها في تطوير المنتجات الدوائية الجديدة وابتكارها، مما يضعف موقفها التنافسي في السوق المحلية والخارجية.
- 2 - إن تطبق بنود اتفاقية (تربيس) في الأردن عام (2005) يشكل خطراً حقيقياً على بقاء شركات الأدوية المحلية إن لم تعد النظر في سياستها التصنيعية التي تعتمد بالدرجة الأولى على تقليد الأدوية الأجنبية.
- 3 - تبين أن أهم العوامل الاستراتيجية التي تستخدمها شركات إنتاج الأدوية المحلية هي الجودة، والمرونة، والزمن، إذ يبلغ المتوسط الحسابي لها (3.59، 3.12، 3.02) على التوالي وتقع ضمن الموافقة العالية، وكان أعلاها النسبة التي حصل عليها عامل الجودة 84، بينما حصل عامل السعر على موافقة متوسطة وهو أقل عامل استراتيجي استخداماً من وجهة نظر المديرين.
- 4 - تبين أن أهم الاستراتيجيات التنافسية المستخدمة من وجهة نظر المديرين هي استراتيجية التمايز عن المنافسين أثناء تغطية كامل السوق استراتيجية خفض التكاليف، وتقعان ضمن الموافقة العالية، إذ حصلت استراتيجية التمايز عن المنافسين أثناء تغطية كامل السوق على أعلى مستوى حسابي.
- 5 - أما بخصوص العلاقة بعوامل الاستراتيجية المستخدمة من قبل شركات الإنتاج المحلية والميزة التنافسية لها فقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) = α بين جمع تلك العوامل والميزة التنافسية.
- 6 - وأشارت النتائج أيضاً إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) = α بين جمع الاستراتيجيات التنافسية والميزة التنافسية لشركات إنتاج الأدوية المحلية.

ثانياً الدراسات الأجنبية :

- دراسة ليدرر وسيثي (1998) (Lederer & Sethi) بعنوان (سبع خطوات إرشادية لتخطيط نظم المعلومات الاستراتيجية : Seven Guidelines for Strategic System Planning Information)

لقد هدفت هذه الدراسة إلى تطوير الخطوط العريضة لتخطيط نظم المعلومات الاستراتيجية، حيث اعتمدت على عينة مكونة من (105) أشخاص خبراء في تخطيط نظم المعلومات الاستراتيجية في قطاعات النقل، السياحة، السفر، الخدمات المالية، وصناعة الطيران. وقد قام الباحثان بعد ذلك بتحديد سبع خطوات إرشادية لتخطيط نظم المعلومات الاستراتيجية تمثلت في الآتي:

- 1 - تخطيط نظم المعلومات الاستراتيجية : يعرف على أن العملية التي تحدد محفظة تطبيقات معتمدة على الحاسوب لتخدم المنظمة بشكل أفضل، وتتألف هذه العملية من اختيار تطبيقات مألوفة تغطي احتياجات المنظمة الحالية والمستقبلية لتأمين الميزة التنافسية، لذا لا بد للمنظمات من أن تجعل تخطيط نظم المعلومات الاستراتيجية جزءاً من عملية التخطيط الاستراتيجي للأعمال، لربط نتائج استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات باستراتيجية الأعمال.
- 2 - تأكيد على أن المنظمة تعمل على تجديد الخطة بعد الموافقة المبدئية عليها.
- 3 - أهمية التنفيذ : يؤكد ممارسو تخطيط نظم المعلومات الاستراتيجية أهمية التنفيذ لذلك لا بد من إعداد خطة للانتقال إلى التطبيقات الجديدة، بتطوير خطة تجنب طاقة المقاومة المحتملة للتغيرات الضرورية والعمل على إيجاد الدعم المؤسسي لتخطيط نظم المعلومات الاستراتيجية.
- 4 - يجب العمل على أن تكون المدخلات مسؤولة ومحمية من المستويات المختلفة.
- 5 - نشاط خطة سريعة : حيث يؤكد العديد من الممارسين أهمية التخطيط السريع التقريبي أكثر من التخطيط البطيء شديد الدقة كثير التفاصيل، وتحديد نظم المعلومات الإدارية في العمل على تسريع تكثيف الخطة، بالإضافة إلى العمل بسرعة على الموافقة على الأهداف والغايات كفريق.
- 6 - تأكيد قيمة الأعمال في الخطة، من خلال تحديد احتمالات القيمة في الأعمال مما سوف يزيد من إمكانية قبول الخطة وتنفيذها.
- 7 - فهم الإدارة العليا أن ارتباط الأفراد يلعب دوراً مهماً في نجاح تخطيط نظم المعلومات الاستراتيجية :

- دراسة بريدج وبييل (1999) (Bridge & peel) في بريطانيا بعنوان (استخدام الحاسوب والتخطيط الاستراتيجي في قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة)

“Computer Usage and Strategic Planning in the “SME” sector”

استهدفت هذه الدراسة التركيز على السلوك الاستراتيجي، وفحص الأثر الداخلي بين التخطيط الاستراتيجي، واستخدامات الحاسوب، وأنواع تطبيقات الأعمال، ومعرفة مدى استخدام البرمجيات الجاهزة في أعمال تلك المنظمات.

ضمت عينة الدراسة مجموعة شركات ROM-FAME CD المكونة من (174) منظمة صغيرة ومتوسطة، (منها 92 منظمة صغيرة، 82 منظمة متوسطة)، عاملة في قطاع إنتاجي، وكان معيار انتقاء المنظمات أن يكون عدد العاملين فيها بين (10-499) عاملاً، وهذا المعيار شائع ومعتمد من الاتحاد الأوروبي.

أهم النتائج:

1 - إن (99.4%) من العينة استخدمت برمجيات جاهزة SOFTWARE، وأن معالجة النصوص WORD PROCESSING هي الأكثر استخداماً في هذه البرمجيات إذ أن:

- 98.9% من المنظمات استخدمت الجداول الإلكترونية SPRADSHEETS
- 97.7% من المنظمات استخدمت الحزم المحاسبية ACCOUNTING PACKAGE
- 95.7% من المنظمات استخدمت قواعد البيانات DATABASE
- 78% من المنظمات استخدمت أنظمة المعلومات الإدارية INTEGRATED MANAGEMENT INFORMATION SYSTEMS (MIS)

2 - 70.2% من المنظمات استخدمت أنظمة المعلومات الإدارية كما أشارت النتائج أن المنظمات المتوسطة الحجم كانت تستخدم حزم برمجيات جاهزة بكثافة أكبر من المنظمات الصغيرة، إذ أشارت إلى أن (67%) من المنظمات الصغيرة استخدمت برمجيات، مقارنة مع (95.2%) للمنظمات المتوسطة، وأن (72%) من المنظمات المتوسطة استخدمت قاعدة معالجة البيانات (WORD PROCESSING) مقارنة مع (59.8%) من المنظمات الصغيرة أما الحزم الإحصائية فقد كان استخدام (11.1)، (9.9%) على التوالي بين المنظمات المتوسطة والصغيرة.

3 - التخطيط الاستراتيجي واستخدام الحاسوب: أشارت الدراسة إلى أن (27.2%) من المنظمات الصغيرة، و(22%) من المنظمات المتوسطة لم تتعامل مع التخطيط الاستراتيجي، وذكرت بأن (23.9%) من المنظمات الصغيرة، و(22%) من المنظمات المتوسطة تعمل فيها الخطط

الاستراتيجية دائماً دون تفاصيل.

- دراسة شايمان وهاي لاند (2000) (Chapman & Hyland) بمدينة سدني في أستراليا بعنوان :

(الاستراتيجية والتحسينات المستمرة في المصانع الصغيرة والمتوسطة الأسترالية :

Strategy and Continuous Improvement in Small-to-Medium Australian Manufactures)

استهدفت هذه الدراسة فحص بعض طرق تطوير الاستراتيجية الصناعية، وتحليل كيف ربطت الصناعات الصغيرة والمتوسطة عمليات تطورها واستراتيجياتها لرصد العلاقة بين التحسينات المستمرة والاستراتيجية.

تناولت الدراسة خمس منظمات صناعية بأسلوب دراسة الحالة case study تتمثل الصناعات الصغيرة، والمتوسطة في أستراليا يتفاوت عند عمالها من (215-30) عاملاً، وبحيث يكون لدى الشركة القدرة على ربط التحسينات المستمرة مع كل مستويات إستراتيجية المنظمة. أهم النتائج :

- توصلت الدراسة إلى تعريف ثلاث طرق تنظيمية للاستراتيجية، تم وصفها كالتالي :
- 1 - التطوير الاستراتيجي غير المقيد : حيث تكون الأهداف قليلة وتركز على المدى القصير، وتعمل على تقليل التكلفة، وتطوير النوعية، ويهتم المديرون هنا بالتكلفة والنوعية، والزمن القياسي لنقل المنتج، ويعطونها أهمية أكبر، كما تكون أنظمة القياس في هذه المنظمات محدودة.
- 2 - الاستراتيجية مقيدة نسبياً بالمراقبة والهيكل التنظيمي : تعتمد هذه المنظمات على استراتيجية تقوم من الأعلى إلى الأسفل، مؤكدة أهمية التخطيط الاستراتيجي، وغالباً ما يكون المديرون فيها من الإدارة العليا. كما تركز الاستراتيجية فيها على الانتقال إلى النوعية والواقعية، وتكون أنظمة القياس فيها موجودة، ولكن التغذية الراجعة لا تحدث، كما يتم توجيه أنشطة التطورات المستمرة فيها إلى الإنتاج، إذ غالباً ما تظهر في استراتيجية جداول الأعمال، وتتشابه رؤية المديرين هنا مع الحقل السابق، آخذين بعين الاعتبار أن سعر المنتج، ووقت إيصاله هما من العناصر الهامة للعمل.
- 3 - مراقبة الهيكل بقيم محددة، تهتم المنظمات اهتماماً كبيراً باستراتيجية تطوير الموظفين ضمن قيم مواجهة، ويميل اتخاذ القرار فيها إلى اللامركزية، كما يوجد فيها وسائل قياس مختلفة، وخطوط للتغذية الراجعة، وتمتاز بالسرعة، والمرونة في الاستراتيجيات الهامة فيها.

- دراسة Adam & Foster (2000) بعنوان :

Quality improvement Approach & Performance : Multisite Analysis with a firm

هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين متغيرات الجودة والجودة الفعلية وتأثير ذلك على الأداء المالي، وكذلك التحقق من وجود اختلاف بتأثير تحسين الجودة السريع مقارنة بالبيئة واستخدمت الدراسة متغيرات بيئة الأعمال الخارجية وبيئة المنظمات الداخلية وتأثيرهما على جودة الأداء المرغوب والأداء الفعلي للجودة، ومن ثم المقارنة بينهما لاكتشاف إذا ما كان هناك فجوة بين أداء الجودة الفعلي والمرغوب ولعلاج فجوة الأداء ثم تطبيق طرق تحسين الجودة ومن ثم دراسة تأثير تلك الطرق على الأداء المالي.

صمم الاستبيان بالاعتماد على الدراسات السابقة لتحسين الجودة منها مثلاً دراسة (1991) Benson et al، تضمنت متغيرات الدراسة 19 عنصراً مستقلاً لتحسين الجودة حسب مقياس ليكرت ذي 7 نقاط، وتضمن مقياساً لجودة الأداء من خلال (الكلف الكلية للجودة وكلف المراقبة، وكلف الإعادة، وكلف التألف، وكلف التدريب وكلف التطوير) وتضمن مقياس الأداء المالي (صافي الأرباح للسنة الماضية، والعائد على الأصول للسنة الماضية، ومعدل الأرباح للسنوات الثلاث) وحدد مقياس أداء عاماً من خلال استخراج معدل غياب العاملين السنوي.

ولقياس تحسين الجودة تم استخدام طريق ضبط الجودة، وتمكين الأفراد، والتصميم والمواءمة، ومعلومات الجودة الخارجية، والمكافآت، وطريق رسمي للجودة. أظهرت نتائج الدراسة أن تحسين الجودة يتحقق باتباع توجه عمليات وضبط جودة طريق للتحسين يساعد على تأكيد على تصميم المنتج، ومدى الملاءمة مع المواصفات لتحسين الأداء المالي. دلت نتائج الدراسة على عدم وجود اختلاف بين مشاريع تحسين الجودة السريع والبطيء بغض النظر عن أسلوب تحسين الجودة المستخدم، وأن تحسين الجودة يحسن الأداء المالي ويحسن الجودة الفعلية للشركة.

وتم الاستفادة من هذه الدراسة التي تعرف طرق تحسين الجودة التي ستوظف الباحثة متغيراتها

في دراستها.

- دراسة Adam et al (2001) جاءت تحت عنوان :

Quality improvement Practices and the Effect on Manufacturing Firm Performance: Evidence from Mexico and the USA

هدفت الدراسة إلى تعرف طرق تحسين الجودة، وفحص مدى ارتباط الطرق مع الأداء الفعلي لجودة المنتج أو الأداء المالي. كذلك فحص درجة الاختلاف بين الشركات في المكسيك والشركات في الولايات المتحدة بناءً على أسلوب تحسين الجودة في كلا الدولتين وقد استعانت الدراسة بـ 345 شركة تستخدم تحسين الجودة، أما متغيرات الدراسة فقد حددت بـ (7) مقاييس للجودة، و(4) مقاييس للأداء المالي، ومقياس واحد للأداء التشغيلي، تحددت مقاييس الجودة بكل من القيادة التنفيذية العليا، واندماج الموظفين، وتخطيط الجودة، والتركيز على المستهلكين، ومعرفة الجودة وقضايا التصميم والمكافآت.

أما عينة الدراسة فقد تضمنت 187 شركة من الولايات المتحدة و 158 شركة من المكسيك، وقد استخدم الباحث المقياس المعد من قبل (Benson et al 1991) لدراسة أثر تطبيقات تحسين الجودة على أداء الشركات، تلخصت نتائج الدراسة باختلاف تأثير طرق تحسين الجودة على جودة المنتج الفعلي وكذلك اختلاف التأثير على الأداء المالي في كلا الدولتين.

المبحث الأول

التخطيط الاستراتيجي

إن من أبرز سمات العصر الحديث تلك التغيرات الهائلة في المعارف الإنسانية وما ترتب عليها من تبني ثقافة التغير المستمر في أساليب أداء الأعمال، لمواجهة الطموحات المتنامية للأطراف ذات العلاقة بأداء الأعمال بأعلى درجات الجودة الشاملة ومعاييرها، وصولاً لمخرجات متميزة الأمر الذي يستوجب ضرورة التحليل والتطوير المستمر، وإعادة هندسة نظم الأعمال القائمة ونماذجها، إضافة للتنمية المستمرة للموارد البشرية، لمواجهة عمليات التحسين والتطوير والتكيف مع متطلباتها (الهيتي، 2000م، ص17)

ويعد التخطيط الاستراتيجي مرحلة أساسية ومهمة من مراحل العملية الإدارية كونه يمثل أسلوباً في التفكير والمفاضلة بين أساليب وطرق العمل، لاختيار أفضل البدائل ملائمة مع الإمكانيات المتاحة من ناحية، وطبيعة الأهداف المرغوب تحقيقها من ناحية أخرى، وذلك في عالم أصبح أصغر من حجمه الجغرافي بسبب ثورة المعلومات والاتصالات والتطور التكنولوجي والمعريف أو ما يسمى بظاهرة العولمة وعصر الانترنت، إذ إن رياح التغيير بما تحمله من متغيرات متنوعة باتت تطال كل أطرافه بلا ريب (الغزالي، 2000، ص69)

مفهوم التخطيط الاستراتيجي :

من المعروف أن التخطيط التقليدي هو محاولة التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية المؤثرة في المنظمة، وتحديد ما الذي يمكن عمله قبل أن يحدث ذلك المستقبل؟، فهو اتخاذ قرارات مسبقة قبل الحاجة إليها فعلاً. أما التخطيط الاستراتيجي فهو عبارة عن التبصر بالشكل المثالي للمنظمة في المستقبل وتحقيق هذا الشكل، فالتخطيط الاستراتيجي هو: التبصر بملامح المنظمة في المستقبل وتصور توجهات ومسار المنظومة ومسارها فيه، ورؤية رسالة المنظمة مستقبلاً، وتخيل مجال الأعمال والأنشطة التي تدخل فيها المنظمة (Wheelen, 2000) والتخطيط الاستراتيجي هو نوع رئيسي من أنواع التخطيط الرسمي تقوم المنظمة فيه باستنباط الأهداف طويلة المدى وتشكيلها واختيار النشاطات والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وقد عرف (الحملوي) 1991 للتخطيط الاستراتيجي على أنه: (اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد رسالة المنظمة، وتكوين السياسات وتحديد الأهداف، وتقرير المسار الأساسي الذي يستخدم لتنفيذ أهداف المنظمة

الذي يحدد أسلوبها وشخصيتها ويميزها عن غيرها من المؤسسات) في حين عرفه (القطامين) 1996 على أنه : (عملية تطوير رسالة المنظمة وأهدافها وخططها وسياساتها للمرحلة القادمة).

يعد التخطيط الاستراتيجي Strategic Planning من أنواع التخطيط طويل الأجل، إلا أنه يتعدى التركيز على مجالات العمليات الجارية إلى تقدير العوامل الخارجية والبيئية، ويهتم التخطيط الاستراتيجي بتحديد المجالات الجديدة للأنشطة والاستثمار، وتحديد مزاياها النسبية، وتقدير ما يرتبط بها من فرص وتهديدات ويتطلب التخطيط الاستراتيجي معلومات ذات طبيعة استراتيجية عن العوامل الداخلية، والخارجية، والبيئية للمنظمة. (السالم، 2000، ص 47).

وعرفه الخطيب، (2003، ص 23) أنه عملية مستمرة لصنع قرارات وتنظيم العمل في الوقت الحاضر بطريقة منهجية، وقياس نتائج هذه القرارات بالتوقعات عن طريق التغذية المرتدة المنهجية المنظمة، ومن جهة أخرى فالتخطيط الاستراتيجي يتضمن مراجعة ظروف السوق، وحاجات المستهلك والحالة التنافسية، والبيئية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.

ويقصد بالتخطيط الاستراتيجي أنه تحديد مجموعة الأنشطة أو الأعمال التي من المتوقع أن المنظمات في الوقت نفسه، ويحتل التخطيط الاستراتيجي موقعا بارزا في العملية الإدارية، فهو الذي يوضح معالم الطريق، ويحدد مسار العملية الإدارية، فاستراتيجية أي منظمة تصقل سياسة المنظمة وتوظف جميع الأبعاد لخلق استراتيجية ناجحة من أجل تحقيق أهداف المنظمة (الهيبي، 2000، ص 39)

أهمية التخطيط الاستراتيجي:

تحقق المنظمات التي تهتم بتخطيط عملياتها وأنشطتها استراتيجيا العديد من المزايا والمنافع، وفيما يلي عرض لأهم المزايا التي تعود على المنظمات من جراء تبنيها للتخطيط الاستراتيجي:

1 - يساعد التخطيط الاستراتيجي في وضوح الرؤية المستقبلية، ذلك أن صياغة الاستراتيجية تتطلب قدراً كبيراً من دقة توقع الأحداث مستقبلاً، والتنبؤ بمجريات الأحوال، الأمر الذي يساعد على التعامل الفعال معها ويضمن بالتالي نمو المنظمة وبقائها.

2 - يساعد التخطيط الاستراتيجي المنظمة على تحقيق التفاعل البيئي على المدى الطويل. حيث لا تستطيع منظمات الأعمال التأثير في ظروف بيئتها ومتغيراتها على المدى القصير، سواء كانت هذه الظروف سياسية، أو اقتصادية أو تكنولوجية، أو ثقافية ويمكن ذلك في الأجل الطويل من خلال قراراتها الاستراتيجية التي تساعد على استغلال الفرص المتاحة والحد من أثر المخاطر البيئية.

3 - يساعد التخطيط الاستراتيجي في تحقيق النتائج الاقتصادية والمالية المرصية إذ أثبتت الدراسات الميدانية أن هناك علاقة طردية إيجابية بين النتائج الاقتصادية والمالية ومدى اهتمام المنظمات بالتخطيط الاستراتيجي، وتحريها الدقة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية كما يساعد التخطيط الاستراتيجي في تدعيم المركز التنافسي، إذ يقوي التخطيط الاستراتيجي مركز المنظمات في ظل الظروف التنافسية الشديدة سواء على المستوى المحلي أو الدولي، ويدعم الصناعات التي تواجه التغيرات التكنولوجية المتلاحقة، ويساعد على الاستفادة من مواردها وثرواتها الفنية والمادية والبشرية نظراً لاتساع سيطرتها الفكرية على أمور السوق.

4 - يساعد التخطيط الاستراتيجي على تخصيص الموارد والإمكانات بطريقة فعالة من خلال توجيه جهود المنظمة التوجيه الصحيح في المدى البعيد، كما يساهم في استخدام مواردها وإمكاناتها بطريقة فعالة تمكن من استغلال نواحي القوة والتغلب على نواحي الضعف (المغربي، 1999م، ص38-37)

خصائص التخطيط الاستراتيجي :

تكون عملية التخطيط إستراتيجية لأنها تتضمن اختيار ما هو أفضل استجابة للظروف التي تشكل بيئة ديناميكية، التخطيط الاستراتيجي هو عملية منتظمة حيث تدعو لاتباع عملية تم هيكلتها، كما أنها تعتمد البيانات كما أنه معني بالمستقبل : فهو يتيح لك توجيه المستقبل وإدارته. وبذلك فلا يلزمك أن تظل قابعا في مكانك إذا تم اتخاذ قرار ما بطريقة خاطئة أو إذا ما لم يتم اتخاذ قرار صائب. فربما تتغير الظروف الخارجية من حولك بالكلية، ويمكن القول أنه وسيلة للتفكير والتصرف من أجل عمل تغيير معين.

فالعقلية الإدارية هي عقلية معنية بتحقيق الأهداف، وبذلك فهي لا تحصر نفسها في التفاصيل، كما أنها تقبل الالتزام بالتخطيط للمستقبل ولا تكتفي بالانشغال بالوضع الذي تقف فيه حالياً وحسب. ويعد تحويل الإطار الزمني للفرد من الوقت الراهن إلى المستقبل ثم العودة إلى الوقت الراهن ثانية، بمثابة مهارة استراتيجية يمكن تعلمها وتأكيدا بالممارسة.

فالعقل الاستراتيجي يتوأكب مع التغيير، فهو ينتقل سريعاً من المشكلة إلى وصف العلاج الناجح لها. فهو يسعى للقيام بالتغيير. وهو عملية مستمرة وعائدة، فلا يمكن أن تكون جهود الإدارة الاستراتيجية بمثابة نشاط لفترة زمنية واحدة أو لها بداية ونهاية بل يجب أن تكون عملية مستمرة تتراكم فيها الخبرات، ويتم تطوير هذه الخبرات من خلالها، ولعل أحد الأسباب الرئيسية التي تفسر استمرارية عملية التخطيط الاستراتيجي هي استجابته للظروف الخارجية التي لا تتوقف أبداً، ومن ثم فيجب

أن تظل الخطط والأدوات التي يتم تنفيذ ذلك الخطط بها في حالة تعديل وتنقيح مستمر، (1993، Higgins & Vinzs).

المراحل الأساسية للتخطيط الاستراتيجي:

1- مرحلة التفكير الاستراتيجي:

وهي المرحلة التي تقوم بها الإدارة العليا الفريق الاستراتيجي بالتفكير في سبب وجود المنظمة ومدى تحقيقهم لأهدافها الرئيسية، وفيما يريدون الوصول إليه من خلال وضع الخطة الاستراتيجية ومدى تهيئة المنظمة لإعداد الخطة الاستراتيجية ودرجة معرفتهم بالتخطيط والممارسات السابقة في هذا المجال (سمردي، 2000، ص 50)

2- مرحلة التحليل الاستراتيجي للبيئة:

وهي المرحلة التي تتعلق بتجميع البيانات الضرورية وتحليل البيئة الداخلية للمنظمة من تحديد نقاط القوة والضعف، وكذلك تحليل البيئة الخارجية المحيطة بالمنظمة. (Mintzberg & Quinn, P.23, 1996)

3- مرحلة تصميم الخطة الاستراتيجية:

وهي عبارة عن مرحلة صياغة الخطة الاستراتيجية، وتحديد مكوناتها من الرسالة والرؤية والقيم الجوهرية والأهداف الرئيسية والتفصيلية وسياساتها، (أشكناني، 2008م، ص 37)

وتعد الاستراتيجية نتاجاً لعملية التخطيط العقلانية التي تقودها إن لم تسيطر عليها الإدارة العليا في المنظمة وتؤكد التعريفات التقليدية للاستراتيجية أن الاستراتيجية المنظمة هي نتاج عملية التخطيط الرشيد، وتشمل العناصر الرئيسية في عملة الإدارة الاستراتيجية تحديد دراسة المنظمة وأهدافها الرئيسية وتحليل كل من البيئة الخارجية والداخلية للمنظمة، واختيار الاستراتيجيات التي تتوافق مع نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات الخارجية المحتملة، فضلاً عن تبني هياكل تنظيمية ونظم رقابية تساعد على تنفيذ استراتيجية المنظمة. (شارلز هلو جاريت جونز، 2009م).

مزايا التخطيط الاستراتيجي:

تحقق الشركان التي تهتم بإدارة عملياتها وأنشطتها على أساس من الدراسات الاستراتيجية، العديد من المزايا والمنافع منها ما يرتبط بوضوح الرؤية المستقبلية أمام واضعوا الاستراتيجية، وتحقيق عنصر المبادأة لتفاعل الشركة مع بيئتها بجانب إمكانية تحقيق الشركة للعائد الاقتصادي المرص، وتخصيص مواردها وفق ما يسهم باستغلال الفرص الممكنة، والاستفادة من نقاط القوة المتاحة وتجنب المخاطر المحيطة، وتحجيم عوامل الضعف الداخلية..

وفيما يلي بعض المزايا التي تعود على الشركات من جراء اهتمامها بالتخطيط الاستراتيجي:

1- وضوح الرؤية المستقبلية واتخاذ القرارات الاستراتيجية:

إن صياغة الاستراتيجية تتطلب قدراً كبيراً من دقة الأحداث مستقبلاً، والتنبؤ بمجريات الأحوال مما يمكن من نجاح تطبيقها، ونمو المنظمة وبقائها، فالمنظمات الناجحة هي التي لها رؤية صائبة عن الأمور من نجاح تطبيقها، ونمو المنظمة وبقائها، فالمنظمات الناجحة هي التي لها رؤية صائبة عن الأمور المستقبلية، ودقة في توقعاتها، وبالتالي تركز مواردها، واهتماماتها لهذه الأمور. أما المنظمات التي فشلت فلا يرجع فشلها إلى عيوب واضحة في حجمها، أو مواردها المالية، ولكن يرجع السبب إلى الافتقار إلى صنع واتخاذ القرار الاستراتيجي. وهكذا يمكن القول إن المنظمات التي تهتم بوضع استراتيجيات واضحة لأعمالها، حققت نجاحاً ملحوظاً في إنتاجيتها، ومبيعاتها، وأرباحها بما يمثل عاملاً حافزاً لغيرها للاهتمام والعناية ببناء وصيانة الاستراتيجية المناسبة لها وصيانتها.

2 - التفاعل البيئي على المدى البعيد:

لا تستطيع الشركات التأثير في ظروف بيئتها ومتغيراتها في المدى القصير، فلا يمكنها التحكم أو السيطرة على الظروف الاجتماعية أو الاقتصادية السائدة، في حين يمكنها ذلك من خلال تفاعلها البيئي على المدى البعيد، بناءً على قراراتها الاستراتيجية التي تمكنها من التأثير في بيئتها وليس مجرد الاستجابة السلبية لما يحدث في هذه البيئة، ومن ثم يمكن للشركة أن تحظى باستغلال الفرصة المتاحة، والتقليل من أثر المخاطر البيئية بما يخدم عناصر القوى الداخلية.

3 - تحقيق النتائج الاقتصادية والمالية:

أثبتت بعض الدراسات الاقتصادية أن هناك علاقة إحصائية إيجابية بين النتائج الاقتصادية والمالية للمنظمة ومدى اهتمامها بإدارة استراتيجيتها طويلة المدى وتحريها دقة اتخاذ القرار الاستراتيجي.

4 - تدعيم المركز التنافسي:

إن الإدارة الاستراتيجية تقوي مركز الصناعات التي تواجه التغيرات التكنولوجية المتلاحقة، وتساعد الشركات على الاستفادة من مواردها وثرواتها الفنية والمادية والبشرية نظراً لاتساع سيطرتها الفكرية على أمور السوق.

5 - القدرة على إحداث التغيير:

إذ تعتمد إدارة الاستراتيجية على كوادرات تحديات ونظريات ثاقبة للمستقبل تحمل معها الرغبة في إحداث التغيير، والتصحيح والاكتشاف، فالقائمون على وضع الاستراتيجية وصياغتها يرون أن التغيير ضرورة أكثر منه تحدياً ومعوفاً.

6 - تخصيص الموارد والإمكانيات بطريقة فعالة:

تساعد الإدارة الاستراتيجية على توجيه الشركة توجيهاً صحيحاً في المدى البعيد، كما تسهم في استخدام مواردها وإمكانياتها بطريقة فعالة، بما يمكن من استغلال نواحي القوة والتغلب على نواحي الضعف، إن هذه المزايا الناجمة عن الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي تدفع الشركات إلى إمكانية تحقيق العوائد، وتخصيص الموارد لإنتاجية عالية مرتبطة بوضوح الرؤية المستقبلية أمام واضعي الاستراتيجية، وتحقيق عنصر المبادأة لتفاعل الشركة مع بيئتها، ولعل التطابق الذي يحققه التخطيط الاستراتيجي بين أهداف الشركة وبين غايتها يحقق أفضل ميرة للشركة، ذلك أنه لا يعقل أن تعمل الشركات مع وجود تناقض بين الأهداف والغايات التي تعمل على تحقيقها (المغربي، 1999م، ص37).

معوقات التخطيط الاستراتيجي:

لقد لاحظنا أن التخطيط الاستراتيجي ليس أمراً هيناً، فهناك عقبات تجعل التخطيط الاستراتيجي أمراً صعباً وفيما يلي بعض العقبات التي قد تعوق عملية التخطيط الاستراتيجي:

- 1 - عدم رغبة المديرين أو تردددهم في استخدام هذا الأسلوب للأسباب التالية:
 - اعتقاد المدير بعدم توافر الوقت الكافي للتخطيط الاستراتيجي.
 - اعتقاد المدير بأنها ليس مسؤوليته
 - اعتقاد المدير بأنه لن يكافأ على عملية التخطيط الاستراتيجي.
- 2 - البيئة الخارجية مضطربة مما قد يجعل التخطيط متقادماً قبل أن يبدأ للأسباب التالية:
 - تغير سريع في عناصر البيئة (القانونية والسياسية والاقتصادية، إلخ).

- ارتفاع تكلفة متابعة هذا التغيير عن قرب وبصورة مستمرة.
- 3 - مشكلات التخطيط الاستراتيجي تترك انطبعا سيئاً في ذهن المدير وذل للأسباب التالية :
 - مشكلات وضع نظام للتخطيط الاستراتيجي وغموضه لا تجعل المدير متقبلاً للفكرة.
 - مشكلات جمع البيانات وتحليلها لوضع الخطط الاستراتيجية لا تجعل المدير مقدر الأهمية الفكرة.
 - وجود خطأ في إدارة الخطط الاستراتيجية يجعل المدير يعتقد بأن الفكرة غير مجدية.
- 4 - ضعف الموارد المتاحة مثل :
 - ضعف الموارد المتاحة وصعوبة جلب التكنولوجيا والأساليب الفنية.
 - صعوبة الحصول على مواد أولية ونقص في القدرات الإدارية.
 - التخطيط يحتاج إلى وقت وتكلفة كبيرة وذلك للأسباب التالية :
 - تستغرق المناقشات حول رسالة الشركة وأهدافها وقتاً طويلاً من الإدارة العليا.
 - الحاجة لكم هائل من المعلومات والإحصاءات المكلفة. (العارف، 2010).

أثر التخطيط الاستراتيجي في فاعلية المؤسسات المستقلة :

من خلال التعرف على أبعاد التخطيط في المؤسسات المستقلة فإن التخطيط الاستراتيجي أصبح مطلباً ملحاً كأحد العناصر اللازمة لزيادة فاعلية إنتاجية المؤسسات، نظراً للمزايا والخصائص التي يتمتع بها التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات. إن الاستراتيجيات بصفة عامة تراعي النظرة الشاملة لجميع المواقف واتجاهاتها، ومن ثم وضع ما يناسب هذه المواقف من أهداف ووسائل فعالة لتحقيقها كما أن الانسجام والتكامل في نشاط تكنولوجيا المعلومات يعد ضرورة لتحقيق أهداف هذه الشركات. والتخطيط الاستراتيجي يهدف إلى الاستخدام الأمثل للإمكانيات وصولاً للأهداف الموضوعية، ولعل الحاجة إلى التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات المستقلة تتضاعف، ذلك أن الاستراتيجية السليمة تضاعف كفاءة استخدام الإمكانيات المادية والبشرية، بقصد دعم الوحدات المنفذة علاوة على دعم القوة المعنوية، إن التخطيط الاستراتيجي يعد وسيلة هامة للمؤسسات المستقلة، وتسهم في تحقيق أهدافها، (أندريه، 1981م، ص14).

ويعد التخطيط الاستراتيجي السليم إطاراً إيجابياً للعمل، يسهم في دعم أعمال الإدارة لتحقيق الصالح العام من خلال نظرة شمولية وعامة لجميع الظروف والتغيرات المستقبلية لذا فإن الخطط الاستراتيجية الناجحة والسليمة تؤدي دائماً إلى تحقيق الصالح العام للشركات، والتخطيط

الاستراتيجي يتعامل مع ظروف متباينة وفقاً للمتغيرات السريعة، ومدى انتشار الظواهر السلبية المؤثرة على استقرار هذه الشركات، وكذلك طبيعة بيئة العمل الداخلية للمؤسسة، ويتطلب التخطيط.

الإدارة الاستراتيجية

تعتبر الإدارة الاستراتيجية حقل دراسة ينظر إلى المنظمة ككل ويحاول أن يفسر لماذا تنمو وتتقدم بعض المنظمات بينما تتوقف ويموت بعضها الآخر، تركز الإدارة الاستراتيجية عادة على تحليل المشكلات والفرص التي تواجه الأفراد في الإدارة العليا، وتعلق قراراتها الاستراتيجية بمستقبل المنظمة على المدى الطويل، من هنا تبرز ضرورة دراسة الإدارة الاستراتيجية مفهوماً، وأهميتها، مهامها، لأن منطلقاتها الفكرية وممارساتها التطبيقية تسهم مساهمة فعالة ومباشرة في بقاء المنظمات في عالم الأعمال.

أولاً: مفهوم الإدارة الاستراتيجية :

استخدمت الاستراتيجية الاستخدام الأول في المجالات العسكرية وفنون الحرب ومن ثم انتقلت بعد تطور المجتمعات إلى أن تستخدم في مجالات متعددة ومنها إدارة الأعمال. أن تطبيق الاستراتيجية في ميدان الأعمال ظهر بصورة واضحة في سنة 1951م عندما أشار Newman إلى طبيعة وأهمية الاستراتيجية في التخطيط للمشروع الاقتصادي، وتعود جذور مصطلح الاستراتيجية إلى الأصل الإغريقي Strategia والتي تعني (فن الحرب)، نشأ وتطور ودخل في مجال الأعمال وهو يشير دائماً إلى تصور المنظمة لمركزها في المستقبل ويوضح طبيعة واتجاه المنظمة وأهدافها الأساسية، وسبق مفهوم الاستراتيجية مفهوم الإدارة الاستراتيجية التي تعني طريقة في التفكير واسلوب في الإدارة ومنهجية في صنع القرارات الاستراتيجية، فهي تمثل منظومة من العمليات المتكاملة ذات العلاقة بتحليل البيئة الداخلية والخارجية وصياغة استراتيجية مناسبة وتطبيقها وتقييمها في ضوء تحليل اثر المتغيرات المهمة عليها وذلك بما يتضمن تحقيق ميزة تنافسية للمنظمة وتعظيم انجازها في أنشطة الأعمال المختلفة.

ثانياً أهمية الإدارة الاستراتيجية :

تواجه منظمات الأعمال العديد من التهديدات والمخاطر وتتجلى أهمية الإدارة الاستراتيجية في قدرتها على الاستجابة لهذه التحديات من خلال اجراءها التغييرات والتعديلات على خططها

واستراتيجياتها والبحث عن استراتيجيات تكون أكثر واقعية وقدرة على التعبير عن حاجات المنظمة، وتبرز أهمية الإدارة الاستراتيجية من خلال:

1 - ان الإدارة الاستراتيجية تعد احد المداخل العقلانية التي تساعد المنظمة في تحديد واختيار البديل الاستراتيجي الملائم بين البدائل المختلفة.

2 - تشجيع الأفراد على العمل بتفاعلية واشعارهم بالولاء بتشجيعهم على المشاركة في اتخاذ القرارات وتدريبهم على التصور والتخيل ومكافأتهم لأي عمل يقومون به.

3 - تخلق الفهم والإدراك لدى المسؤولين عن الإدارة الاستراتيجية من المدراء والمستخدمين في المنظمة بأن المنظمة تعمل، ولماذا تعمل، فهم غالباً ما يشعرون بأنهم جزء من تلك المنظمة وهذه تنعكس على زيادة تعاونهم وابداعهم عندما يدركون بانهم يساهمون في تحقيق رسالة واهداف واستراتيجيات المنظمة.

4 - ان منظمات الأعمال التي تستخدم مفاهيم الإدارة الاستراتيجية ترى تحسن مهم في المبيعات، الربحية، الانتاجية مقارنة بالمنظمات التي لا تمتلك نشاطات تخطيط نظامية. والمنظمات ذات الانجاز العالي تتجه لكي تعمل تخطيط نظامي للتحضير من أجل المستقبل الذي يضم الكثير من التقلبات في البيئة الداخلية والخارجية فالمنظمات ذات النظام التخطيطي تكون مؤمنة بنظرية الإدارة الاستراتيجية.

5 - تخصيص الموارد المتاحة للاستخدامات البديلة وزيادة الكفاءة والفعالية.

6 - تحديد المنتجات والأسواق التي سوف تتعامل معها المنظمة والأسواق التي يجب الدخول فيها مستقبلاً.

7 - تهتم بالأسبقيات، واستثمار الفرص.

8 - توفر وجهة نظر موضوعية للمشاكل الإدارية.

9 - تشجع على التفكير المستقبلي.

10 - تشجع على المواقف المرغوب بها باتجاه التغيير.

11 - تعطي درجة من النظام والرسمية لإدارة الأعمال وتوفر أطار عمل لتحسين التنسيق والسيطرة على النشاطات.

12 - تأخذ بنظر الاعتبار المواقع الفعالة من حيث الوقت والموارد لتحديد الفرص وتساعد الافراد في تكامل سلوكهم وتأثيره على الجهد المبذول.

12 - تجعل الإدارة الاستراتيجية المنظمات بأن تكون أكثر مؤثرة مما تكون متأثرة في رسمها وتشكيلها

وصياغتها لمستقبلها، فهي تدع المنظمة تؤثر (بدلاً من أن تكون متأثرة) في النشاطات لتوسيع سيطرتها على المجال الذي تعمل به.

ثالثاً: مهام الإدارة الاستراتيجية :

أن من المهام الرئيسية للإدارة الاستراتيجية هي:

- 1 - وضع الاستراتيجية المناسبة لمواجهة تهديدات البيئة واستثمار الفرص التي تحتويها وبذلك يكون تحديد النشاط الذي تزاوله المنظمة الآن وفي المستقبل العمل المحوري في وضع البديل الاستراتيجي المناسب.
- 2 - المحافظة على العلاقة بين المنظمة والبيئة.
- 3 - تطوير وتنفيذ مداخل لإنجاز جدول أعمال من أجل التغيير الاستراتيجي.
- 4 - تطوير إعادة النظر وتوجيه السياسات لتوسيع وتحديد قرارات الإدارة وتنفيذها.
- 5 - تفجير التقانة للتعريف بالفرص من أجل الإبداع.
- 6 - تهيئة الإدارة الاستراتيجية نفسها لمواجهة المنافسين في السوق من خلال تطوير طرق جديدة للمنافسة والاستفادة قدر الامكان من الميزات التقنية الجديدة التي تنعكس على نوعية المنتج وتكاليف الانتاج.

المبحث الثالث

منظمات الأعمال

تتسابق دول عالم اليوم في تعظيم مواردها عن طريق الكفاية الانتاجية والتنظيمية من خلال إدارة منظماتها بطرائق إدارية رشيدة. وأصبحت إدارة العنصر البشري والموارد المتاحة من أهم ما يميز الدول المتقدمة عن غيرها.

أن اعتماد الدول على الكفايات الإدارية والفنية يقود إلى زيادة وتحسين المستوى المعاشي والاجتماعي للسكان في دول العالم دون تمييز. ويلاحظ التزايد المستمر في اعداد واحجام منظمات الأعمال، وهذه المنظمات لا تخص مجال واحد فقط من المجالات بل أنها تغطي مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والرياضية... الخ. وهناك المنظمات الحكومية، المنظمات الخاصة، المنظمات التعاونية، المنظمات المساهمة، المنظمات الدولية والمنظمات ذات العمل الخيري أو الإنساني.

وقد زاد الاهتمام بمنظمات الأعمال بحيث نمت وتزايدت واصبحت على مستوى عال من الكفاءة والفاعلية وهذه تعتمد على ما تملكه المنظمة من إدارة يتوقف عليها نجاح أو فشل تلك المنظمة في تحقيق أهدافها وعليه سيتناول هذا المحور مفهوم منظمات الأعمال، أبعادها، مستقبلها.

أولاً: مفهوم منظمات الأعمال:

يمكن أن تكون منظمات الأعمال مؤسسات ناجحة، ويمكن أن تكون أقل نجاحاً أو تكون منشآت صغيرة مثل Supermarket محلي أو محل لتصليح السيارات، أو حتى عملية واحدة يقوم بها شخص واحد مثل الغسيل الجاف في مكان صغير، جميع هذه الأعمال هي منظمات توفر سلع وخدمات، وهناك منظمات تبحث عن الأرباح، وتحفز المالكين على المخاطرة بنقودهم ووقتهم وتشجيعهم على فتح وتوسيع منظمات أعمالهم، وهناك منظمات أخرى مثل الجامعات، المستشفيات، الوكالات الحكومية والتي تعمل بنفس الطريقة ولكن بصورة لا تبحث عن الربح.

أن منظمات الأعمال تنتج للسلع والخدمات وتقدمها للمستهلكين وتقوم بتشغيل الافراد، فهي تخلق ابداعات جديدة وتوفر مدى واسع من الفرص للأعمال الجديدة التي تخدم المجهزين كما أن

أرباح المنظمة تشجع على زيادة مدخولات الافراد وترفع مستوى عيشة المالكين وأصحاب الأسهم، كما أنها تعمل على تغذية الصناعات والمنشآت الكبيرة بما تحتاج إليه من مستلزمات انتاج، بالإضافة إلى مساهمتها في حل المعضلات الاقتصادية كالبطالة مثلاً وذلك بتوفير فرص الاستخدام.

وقبل البدء بتعريف أو اعطاء مفهوم لمنظمة الأعمال ينبغي إعطاء مفهوم المنظمة والتي تعني مجموعة من الافراد يعملون على تنسيق نشاطاتهم وتحديد مسؤولياتهم، وتكوين علاقات غير رسمية بين هؤلاء الأفراد مما يؤدي إلى تعاونهم من أجل تحقيق الاهداف المستقبلية، أما مفهوم منظمة الأعمال فيعني بأنها كيان انتاجي أو خدمي، تهتم باستخدام كافة الموارد من أجل تحويلها إلى مخرجات لتلبية متطلبات المجتمع، أو تقديم خدمة، إذ تستطيع المنظمة من تحقيق الأرباح من أجل نموها المستقبلي / أو تقوم بتقديم خدمة من أجل الصالح العام.

ثانياً : أبعاد منظمات الأعمال :

لنظمات الأعمال العديد من الأبعاد التي تتميز بها عن غيرها من المنظمات وهي :

- 1 - الشرعية : ينبغي أن تكون أهداف المنظمات غير مخالفة للأنظمة والقوانين والأداب والأخلاق العامة.
- 2 - نشاط المنظمة : وهو شخصية المنظمة التي تميزها عن غيرها من المنظمات في المجتمع والمتضمنة كافة التفاصيل التي توضح توجه المنظمة.
- 3 - القيادة الإدارية : لكل منظمة مجموعة من الأفراد يمثلون قادة المنظمة من أجل إدارة وتوجيه المنظمة تحقيقاً لأهدافها.
- 4 - النفع العام : أن المنظمة الناجحة تقوم على أساس خدمة الصالح العام بتقديم خدمات مميزة للمجتمع الذي تعمل فيه.
- 5 - علاقات التعاون : أن التعاون سمة من سمات المجتمع المتحضر تقوم على أساسه المنظمات من أجل تطوير المجتمع.
- 6 - الهيكل التنظيمي : يتجدد الهيكل التنظيمي لكل منظمة على ضوء نوع العمل الذي تمارسه المنظمة ونوع المنتج، والخدمة ومن خلاله يتم تحديد المسؤوليات ورسم شبكات الاتصال.
- 7 - الهدف : تمتلك كل منظمة هدف تنظيمي تحدد عن طريقه أما الربح من أجل الاستمرار أو تحقيق هامش من الربح مع التركيز على تقديم الخدمات للمجتمع، وهذا ما يميز كل منظمة عن غيرها من المنظمات.

ثالثاً: مستقبل منظمات الأعمال:

من المهم والضروري للمنظمة أن تعرف إلى أين تريد أن تذهب وماذا تريد أن تحقق، تضع الرؤية، الرسالة، وتؤسس نظام قيم للمنظمة من أجل أن تعطيها القدرة والقابلية على الإدارة، أن هذه العملية تبدأ بالفريق التنفيذي، حيث تخلق الرؤية المشتركة عندما تتم ممارسة عملية الإدارة الاستراتيجية وخلال جميع المستويات في المنظمة. وهذا سوف يضمن التركيز حول تنفيذ الاستراتيجية، كيف ؟ عندما يتم إدراك الموقع الحالي وتعرف القيادة إلى أين تريد أن تأخذ المنظمة، يتم تحليل الفجوة لتحديد ماذا يجب عمله لإدراك المستقبل مستندياً على نتيجة تحليل هذه الفجوة، عندها تتم صياغة الاستراتيجية الرئيسية وتحديد الأهداف بصورة جيدة ويتم تهيئة المنظمة بنجاح لتنفيذ الاستراتيجية بنجاح وهذه الفقرة هي أساسية للتنفيذ الناجح في المنظمة ولتقييم أداء عمل الإدارة. أن فريق الإدارة التنفيذية يكون مسؤولاً عن خلق البيئة التي تمكن المنظمة من أن تأخذ مكانها بنجاح، وتنفيذ الاستراتيجية يكون من مسؤولية مدراء المستويات الوسطى والمشرفين والمستخدمين، فالإدارة الاستراتيجية تضمن بأن النتائج التي يحصل عليها من التنفيذيين سوف تنقل إلى المستوى الذي يليه في المنظمة وبتوجيه ومساعدة الإدارة العليا، لنقل أهداف الاستراتيجية إلى الجانب العملي والتي هي الإدارية، العملية.

أن المنظمة المستقبل تتميز بمجموعة من الخصائص هي:

- 1 - القدرة على التغيير وعلى التعلم السريع.
- 2 - الاستخدام الواسع لتقانة التجارة الالكترونية وممارسات أعمال التجارة الالكترونية واستخدام نظام المعلومات، والاعتماد على نظام التجارة الالكترونية لربط الأعمال التجارية مع المجهزين والمستهلكين، واتصالات الانترنت والتعاون مع المجهزين المستهلكين.
- 3 - توافر الجهود بين الأفراد في التخصصات الوظيفية المختلفة وفي المواقع الجغرافية المختلفة لكونها أساسية في خلق منظمة كفوءة وذات قدرات.

المبحث الرابع

الإدارة الاستراتيجية ومستقبل منظمات الأعمال

تهتم الإدارة الاستراتيجية بالحاضر والمستقبل في آن واحد وهي ثمرة لتطور مفهوم التخطيط الاستراتيجي الذي يعني بأنه عملية تنبؤ لفترة طويلة الأجل، وتوقع ما سيحدث وتخصيص الموارد والامكانيات الحالية ولكن في نطاق الزمن الذي تحدده الخطة، وما تقدمه الإدارة الاستراتيجية هو تكوين البصيرة والقدرة على التفكير والتحليل الاستراتيجي وصنع القرارات الاستراتيجية في مرحلة استكشاف الحاضر والمستقبل وخلق هذا المستقبل أو التأثير فيه على الأقل للتأكد من فرص البقاء أو النمو أو التوسع في ميدان الأعمال.

فعلى صعيد المنظمة تتولى الإدارة الاستراتيجية عملية تخطيط كل الأنشطة المتصلة بصياغة رسالة المنظمة وتحديد الاهداف الاستراتيجية لها وحشد الموارد اللازمة وصياغة الخطة الاستراتيجية في ضوء تحليل البيئة الداخلية والخارجية للمنظمة، أما على صعيد وحدات الأعمال فإن الإدارة الاستراتيجية تتولى صياغة وتنفيذ الخطة الاستراتيجية الخاصة بكل وحدة أعمال انطلاقاً من تحليل متغيرات البيئة الداخلية للوحدة البيئة الخارجية المحلية وتحديد امكانيات الوحدة والأهداف الاستراتيجية وتخطيط وتنظيم كل الأنشطة الخاصة بالخطة الاستراتيجية للوحدة واتخاذ القرارات اللازمة للتنفيذ.

أما على المستوى الوظيفي فإن الإدارة الاستراتيجية تتولى وضع خطة استراتيجية على صعيد كل مستوى وظيفي كالإنتاج، التسويق الأفراد، المالية، تتولى هذه الخطة عملية تقييم السياسات والبرامج والاجراءات الخاصة بتنفيذ كل وظيفة.

ان الدراسة أو التحليل البيئي يعتبر احد المكونات الهامة لعملية الإدارة الاستراتيجية فمن خلال هذا التحليل تتوافر معلومات وبيانات لها اهمية خاصة في التنبؤ بالمستقبل وكثيراً من منظمات الأعمال تصبح ضحايا التغير البيئي كنتيجة لعدم قدرتها على التنبؤ به أو مواكبته كما أن التحليل ودراسة البيئة هو أحد المدخلات الأساسية في بناء وتصميم الاستراتيجيات فمن خلاله تتوافر للمنظمة الكثير من البيانات والمعلومات والاحصاءات التي لها أهمية في عملية التنبؤ بالمستقبل وتبرز أهمية التحليل البيئي للمنظمات من خلال معرفة العوامل التي تؤثر على بيئة المنظمات الداخلية والخارجية واطهار صورة المنظمة ومعرفة نقاط القوة والضعف في استراتيجياتها عن طريق دراسة

وتحليل بيئتها الداخلية والخارجية، فالبيئة الخارجية تتكون من المتغيرات (الفرص والتهديدات) التي توجد خارج المنظمة وتشكل المحيط الذي توجد فيه المنظمة وهذه البيئة تتكون أساساً من بيئة العمل وبيئة المجتمع وتتضمن الأولى العناصر التي تؤثر وتتأثر مباشرة بعمليات المنظمة الرئيسية كأصحاب الأسهم، الدولة، الموردين، المنافسين، العملاء وغيرهم بينما تتضمن بيئة المجتمع قوى لا تؤثر مباشرة على نشاطات المنظمة في المدى القصير ولكن تستطيع أن تؤثر في قراراتها ذات المدى البعيد كالقوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية والقانونية، أما البيئة الداخلية فتتكون من متغيرات (نقاط القوة والضعف) داخل المنظمة وتشكل هذه المتغيرات المحيط الذي يتم في إطاره إنجاز العمل فتتضمن هذه المتغيرات هيكل المنظمة (صلاحيات واتصالات وتدقيق للعمل)، وثقافتها (قيم ومعتقدات وموارد المنظمة، الموارد البشرية، المهارات الإدارية، الأصول المالية).

ومن ثم يتم وضع خطط طويلة المدى (للتعامل مع الفرص والتهديدات البيئية في ضوء قوة وضعف المنظمة) تتضمن تحديد رسالة المنظمة والأهداف الممكن تحقيقها وتطور الاستراتيجيات، وعلى ضوء الاستراتيجية الموضوعة تنبثق السياسات كخطط عامة لاتخاذ القرارات ومن ثم يتم تطبيق الاستراتيجية عن طريق وضع الاستراتيجيات والسياسات موضع التنفيذ، من خلال وضع البرامج والميزانيات والاجراءات التي سوف تستخدم لتحقيق اهداف استراتيجية المنظمة ويعتبر كل من التقويم والرقابة عملية مراقبة نشاطات المنظمة ونتائج الأداء لكي يمكن مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المطلوب.

أن للإدارة الاستراتيجية دوراً بارزاً في استجابتها لإبراز التحديات التي تواجه منظمات الأعمال في الوقت الحاضر الا وهي:

1 - التغير السريع والكبير الذي حدث في العالم من خلال ظواهر عديدة من أهمها ظاهرة العولمة التي تلاشت فيها الفواصل الجغرافية وحصل تغير في البيئة للاقتصاديات ونمو المنافسة الأجنبية في الأسواق المحلية، وندرة الموارد الطبيعية، وحرية التبادل التجاري هذه جميعاً جعلت نشاط الأعمال أكثر عالمية، كما أن التغير الذي أحدثته التطور العلمي والتكنولوجي والمعرفي والتغيرات التي أحدثتها ثورة الاتصالات كل هذا يضع عبء ومسؤولية ذلك على عاتق صانعي الاستراتيجية مواكبة هذه التغيرات لاكتساب المزيد من الخبرة والتعلم في إدارة التغير بطريقة كفوءة وفعالة.

2 - ان زيادة حدة المنافسة أصبحت واضحة بفعل الظواهر التي سبق الإشارة إليها حيث غيرت العولمة وثورة العلم والتكنولوجيا حدود المنافسة بصورة واسعة، وازدادت حدة المنافسة

في الأسواق المحلية والعالمية وظهور منافسين جدد مما يفرض على صانعي الاستراتيجية تحدي صياغة وتطوير خطط استراتيجية كفوءة وبعيدة المدى لمعالجة وضع منظماتهم في الأسواق.

3 - التطور التكنولوجي: تعتبر التكنولوجيا عامل مهم في تحقيق الميزة التنافسية للبقاء في عالم الأعمال، وإن عدم مواكبة التطور التكنولوجي يضع المنظمات في مواجهة تهديد حقيقي بالفشل والضعف عادة تهيء إدارة المنظمات نفسها بتطوير طرق جديدة للمنافسة في الميزات التقنية الجديدة التي تنعكس على نوعية المنتج وتكاليف الإنتاج.

4 - التحول إلى مجتمع المعرفة: أن المعرفة هي أساس القدرة في عملية خلق المنتجات الجديدة أو تطوير وتحسين المنتجات الحالية وهي الطريق للوصول إلى مستوى عالي من النوعية والابداع التقني، وعلى صانعي الاستراتيجية معرفة كيفية إدارة المعرفة من أجل تحليل عناصر القوة والضعف والفرص والتهديدات باعتبارها عامل حيوي يلعب دوراً في نجاح أو فشل المنظمة.

5 - تقلبات السوق: تحدث مظاهر اقتصادية في الأسواق التجارية كعدم استقرار أسعار صرف العملات وعدم استقرار أسعار الطاقة والمواد الأولية المصدرة من قبل دول العالم الثالث وتزايد تأثير المتغيرات السياسية في أوضاع السوق كالحروب الإقليمية والأزمات الدولية المفاجئة. هذا التحدي والتحديات السابقة تحتاج إلى تغيير في عمليات الإدارة الاستراتيجية أو إجراء تعديلات مستمرة على خطط وسياسات الإدارة أو استحداث تكتيك جديد في صياغة الاستراتيجية تكون أكثر قدرة في التعبير عن حاجات المنظمة وظروفها وأكثر واقعية في التعامل مع موارد المنظمة وإمكاناتها.

6 - أن الإدارة الاستراتيجية باعتبارها منظومة متكاملة لاتخاذ قرارات استراتيجية مستقبلية تعكس أفضل البدائل والخيارات المتاحة للمنظمة تلعب دوراً في منح المنظمة إمكانية امتلاك ميزة تنافسية مؤكدة ومستمرة بالإضافة إلى خلق درجة عالية من التكامل والتنسيق في البيئة التنظيمية ومن المشاركة بين وحدات الأعمال الاستراتيجية للمنظمة بالإضافة إلى أن للإدارة الاستراتيجية دوراً كبيراً في متابعة وتقييم أداء المنظمة كنظام يتكون من بنية متفاعلة من الأنظمة الوظيفية الفرعية فالى جانب تحليل الأنظمة الفرعية، والمناخ التنظيمي والثقافة التنظيمية وما تتضمن هذه المجالات والأنظمة من عناصر قوة وضعف تقوم الإدارة الاستراتيجية بتحديد مركز المنظمة الاستراتيجي وتقييم الأداء ككل من

خلال تحديد دور كل نظام في خلق قيمة محددة للمنظمة ومتابعة سلسلة القيمة المضافة التي لها الأثر المباشر في إتاحة فرص البقاء أو النمو والتطور في الصناعة.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

- 1 - تلعب الإدارة الاستراتيجية دوراً كبيراً في مستقبل منظمات الأعمال من خلال رسمها لرؤية مستقبلية وتحديد أهداف الرسالة وأهداف المنظمة وقدرتها على التفكير والتحليل الاستراتيجي وصنع القرارات الاستراتيجية وتوليها صياغة خطة استراتيجية ومن ثم تنفيذها وتقييمها.
- 2 - الإدارة الاستراتيجية لها دوراً في تحقيق الربحية للمنظمات اضافة إلى تحسين المبيعات والانتاجية.
- 3 - الإدارة الاستراتيجية تعمل على زيادة كفاءة وفعالية المنظمات في المستقبل.
- 4 - تلعب الإدارة الاستراتيجية دوراً كبيراً أيضاً في عملية التفكير المستقبلي لتحسين الأنشطة والعمليات.
- 5 - الإدارة الاستراتيجية تلعب دوراً كبيراً في توازن المنظمات مع البيئة . الداخلية والخارجية
- 6 - تلعب الإدارة الاستراتيجية دوراً كبيراً على. تدريب العاملين على التفكير والتحليل الاستراتيجي لمنظمات الأعمال.

التوصيات:

- 1 - لمواجهة المشاكل والتعامل مع التغيرات الداخلية والخارجية على جميع المنظمات بجميع أحجامها ومختلف انظمتها التي تهدف إلى تحقيق الربح او التي لا تهدف، ان تتبنى فكرة تطبيق الإدارة الاستراتيجية لأنها الطريق الذي يحدد التوجهات الخاصة بالأنشطة ولواجهة المشاكل والتعامل مع التغيرات الداخلية والخارجية.
- 2 - على المؤسسات والمنظمات الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي وتبني فكرة تطبيق الإدارة الاستراتيجية لأنها له القدرة على التعامل مع البيئة الداخلية والخارجية.
- 3 - على المؤسسات والمنظمات الاهتمام بتدريب الكوادر البشرية المتوفرة لديها واستثمارها.
- 4 - يقع على عاتق صانعي الاستراتيجية مواكبة التغيرات الحاصلة في البيئة السياسية

- والاجتماعية والاقتصادية والتطور التقني لاكتساب المزيد من التعلم والخبرة في ادارة التغيير بطريقة كفوءة وفعالة تستند على مشاركة واعية وواسعة من قبل كل افراد التنظيم.
- 5 - على المؤسسات والمنظمات أن تمتلك القدرة على التفكير الاستراتيجي ورؤية المستقبل والتنبؤ بمتغيرات السوق والاستجابة السريعة والمرنة لاحتياجات المستهلك والتنبؤ بسلوكه في المستقبل.
- 6 - على المؤسسات والمنظمات اشراك العاملين في صياغة أهداف المؤسسة.
- 7 - على المؤسسات والمنظمات مواكبة التغيرات البيئية وأن يكون لها رؤية مستقبلية واضحة المعالم وقدرة على التنبؤ بما قد يحدث في المستقبل.
- 8 - على المؤسسة والمنظمات إعداد دليل ومرجعيه واضحة لتطبيق التخطيط الاستراتيجي.
- 9 - على المؤسسات والمنظمات أن تقوم بمعالجة نقاط الضعف وتحويلها إلى نقاط قوة واستغلال الفرص الموجودة في البيئة.

المصادر

أولاً المراجع العربية :

- 1 - أبو زيد، ذياب (2003)، التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية في القطاعين العام والخاص، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة اليرموك إربد الأردن.
- 2 - اشكنازي، محمد (2008) إعداد وتهيئة العناصر الرقابية والمساندة للتخطيط الاستراتيجي، الكويت.
- 3 - البروازي، نزار (2008) تقنيات التحسين المستمر والأداء المنظمي: تأطير ومؤشرات قابلة للتطبيق في المنظمات الصناعية مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، العدد الأول، الأردن.
- 4 - بظاظو، إبراهيم (2010) تقييم واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الفنادق دراسة ميدانية على عينة من فنادق فئة الخمس نجوم في الأردن مجلة علوم إنسانية العدد 45.
- 5 - بوفر أندريه (1981) مدخل إلى الاستراتيجية ترجمة أكرم ديرى والهيثم الأيوبي، بيروت: الطليعة، لبنان.
- 6 - جمعة فضيل (2005)، فرق التحسين المستمر في نظم الجودة الشاملة الدليل التطبيقي للمديرين وقادة الفرق والأعضاء، اللجنة الوطنية السعودية للجودة، السعودية.
- 7 - الحربي، عبد الكريم ضيف الله (2003) إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة لتطوير الأداء في المعاهد الأمنية، دراسة.
- 8 - الحملاوي محمد رشاد (1991) التخطيط الاستراتيجي. القاهرة مكتبة عين شمس القاهرة، مصر.
- 9 - ابو قحف، عبد السلام (1992)، (اساسيات الادارة الاستراتيجية)، الدار الجامعية.
- 10 - جودة، محفوظ وآخرون (2004)، منظمات الأعمال / المفاهيم والوظائف، ط1، الاردن، دار وائل للنشر والتوزيع
- 11 - علي، علي حسين وآخرون (1999)، (الإدارة الحديثة لمنظمات الأعمال)، البيئة، الوظائف الاستراتيجية، ط1، عمان، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.
- 12 - هيلين وتوماس، هنجر دافيد، (1990)، (الإدارة الاستراتيجية)، ترجمة محمود عبد الحميد مرسى، زهير نعيم الصالح، مراجعة حامد سوادي عطية، كامل السيد عذاب، معهد الادارة العامة، المملكة العربية السعودية.

13 - ياسين، سعد غالب، (2002)، (الإدارة الاستراتيجية)، الطبعة العربية، عمان، دار
البيازوري العلمية للنشر والتوزيع.

ثانياً المراجع الأجنبية :

- 1- David r. Fred (2005) strategic management) concepts & cases 10/ed, by
Pearson Education . Inc.
- 2- Griffin. W.Ricky & Ebert J. Ronald (2004) «Business» 7/ED Pearson
Education prentice Hall, U.S.A.
- 3- Rainer Fewrer et al, (1995) «Strategy development past, Present and future,
Management Decision, vol 33 No.6.
- 4- Thompson & Strickl (2003) «Strategic Management « Concepts & Cases,
13/ED, Mc Graw-Hill.
- 5- www.riefings/ business chang / start mang/ htm ، (2005).
- 6- www.consulting/ strategic-Mangement CFM. (2006).
- 7- Adam, et al., (2001)« Quality Improvement Practices and Effect on
Manufacturing firm Performance: Evidence from Mixico and the USA.
- 8- Adam & foster, (2000) Quality Improvement Approach & Performance:
Multisite Analysis within a Firm.
- 9- Alexander, et al. (2006) Quality Improvement & hospital.
- 10- Bridge and Peel (1999) A study of computer usage and strategic planning in
the «SMS» sector, International Small Business journal. 17(4)
- 11- Chang, (2005) The Influence of Continuous Improvement & Performance
Factors in TQM.
- 12- Chapman, Ross, & Hyland, Paul, (2002)« Strategy and continuous.
- 13- Freiesleben (2005) The Economic Effect of Quality Improvement.
- 14- Higgins M.& W. Vincze, (1993) «Strategic Management, and Organization
Policy, text and cases» 3rd ed. Chicago, Dryden P.

- 15- Improvement in Small to Medium Australian Manufactures Vol.11, Lessue 3.
ISSN 07957-6061
- 16- Mintzberg, Henry & Quinn, B James (1996) The strategy Process: contexts and Cases, 3rd Edition, Prentice Hall International.
- 17- Wheelen, Thomas L: Hunger, David (2000)‘ Strategic Management and Business Policy, Prentice Hall.

employees. African Journal of Business Management, 15(5), 6318-6329
<http://www.academicjournals.org/AJBM> ISSN 1993-8233 @2011 Academic Journals.

- ♦ Tech-Hong, T., & Waheed, A. (2011). Herzberg's motivation-hygiene theory and job satisfaction in the Malaysian retail sector: The mediating effect of love of money. Asian Academy of Management Journal, 16(1), 73-94.
- ♦ Venkatesan, R., Varghese, K., & Ananthanarayanan, R. (2009). Motivatin among construction operative motivation on selected sites in Nigeria.
- ♦ Verma, V. K. (1996). The human aspects of project management: Human resource skills for the project manager. (2 ed., Vol. 2). USA: PMI.
- ♦ Verma, V. K. (1998). Conflict Managment. Project management handbook. Ed Jeffery pinto.

Yisa, S. B., Holt, G. D., & Zakeri, M. ((2000)). Factors affecting management motivation in the Iranian construction industry: a survey of site managers. In A. Akintoye (Ed.), 16th Annual ARCOM Conference, 6-8 September 2000, Glasgow Caledonian University. Asso, 2, pp. 465-472.

Yusoff, W. F., Kian, T. S., & Idris, M. T. (2013). Herzberg's two factor theory on work motivation: Does it work for today's environment? Global Journal of Commerce and Management Perspective, 2(5), 18-22.

Zakeri, M., Olomolaiye, P., Holt, G., & Harris, F. C. (1997). Factors affecting the motivation of Ianian construction operatives. Building and Environment, 32(2), 161-166.

Hall.

- ♦ Najib, A. F., Soon, N. K., Zainal, R., Ahmad, A. R., & Hasaballah, A. H. A. (2018). Influential factors in construction industry of Yemen. In Proceedings of the 21st international symposium on advancement of construction management and real estate, pp. 927-943. Singapore: Springer.
- ♦ Omran, A., Abdalrahman, S., & Pakir, A. H. (2012). Project performance in Sudan construction industry: A case study. Academic Research Journal (India), 1(1), 55-78.
- ♦ Orando, M. (2013). The influence of human behavior factors on construction productivity. PhD Thesis. University of Free State. Bloemfontein.
- ♦ Parkin, A. B., Tutesigensi, A., & Buyualp, A. I. (2009). Motivation among construction workers in Turkey. Proceedings, 25th Annual ARCOM conference, Nottingham, UK: Associatio of Researchers in Construction Management, pp. 105-114.
- ♦ Sekhar, C., Patwardhan, M., & Singh, R. R. (2013). A literature review on motivation. International Network of Business and Management, 471-487.
- ♦ Sultan, B. and Alaghbari, W. (2018). "Political Instability and the Informal Construction Sector in Yemen", International Journal of Civil Engineering and Technology (IJCIET)- Scopus Indexed, 9 (11): pp. 1228-1235 (Nov. 2018).
- ♦ http://www.iaeme.com/MasterAdmin/Journal_uploads/IJCIET/VOLUME_9_ISSUE_11/IJCIET_09_11_119.pdf
- ♦ Sultan, B., and Alaghbari. W., (2017). Priorities for sustainable construction industry development in Yemen, International Journal of Applied Engineering Research, 12(6): 886-893. https://www.ripublication.com/ijaer17/ijaerv12n6_13.pdf
- ♦ Sultan, B. and Alaghbari, W. (2020). "Investigating the Cost of Modern Construction in Yemen". International Journal of Civil Engineering and Technology, 11 (3): pp. 97-104. (March 2020).
- ♦ http://iaeme.com/MasterAdmin/Journal_uploads/IJCIET/VOLUME_11_ISSUE_3/IJCIET_11_03_010.pdf
- ♦ Tatar, H., Altinoz, M., & Cakiroglu, D. (2011). The effects of employee empowerment on achievement motivation and the contextual performance of

tion and project management success : an empirical investigation. In International Research Network for Organizing by Projects-IRNOP 9, Berlin. <http://eprints.qut.edu.au/49>, 1-33.

- ♦ Gamil, Y. & Rahman, I. A. (2020). Assessment of critical factors contributing to construction failure in Yemen, International Journal of Construction Management, 20(5): 429-436, DOI: 10.1080/15623599.2018.1484866
- ♦ Gido, J., & Clement, J. P. (2011). Successful project management (5 ed.). Cengage Learning. New York.
- ♦ Hackman, J. E., & Oldham, F. R. (1980). Work redesign. Reading, Mass: Addison-Wesley.
- ♦ Jarkas, A. M., Al Balushi, R. A., & Raveendranath, P. (2015). Determinants of construction labour productivity in Oman. International Journal of Construction Management, 15(4), 332-344. doi:10.1080/15623599.2015.1094849
- ♦ Kassem, M., Khoiry, M.A. and Hamzah, N. (2020). «Assessment of the effect of external risk factors on the success of an oil and gas construction project», Engineering, Construction and Architectural Management, 27(9), 2767-2793. <https://doi.org/10.1108/ECAM-10-2019-0573>
- ♦ Kazaz, A., Manisali, E., & Ulubeyli, S. (2008). Effect of basic motivational factors on construction workforce productivity in Turkey. Journal of Civil Engineering & Management, 14(2), pp. 95-106.
- ♦ Kibuchi, P. (2012). The contribution of human factors in the performance of construction projects in Kenya: a case study of construction project team participants in Nairobi. PhD. University of Nairobi.
- ♦ Lawal, J. A., & Okhankhuele, O. T. (2014). The effect of motivation on project execution in Nigeria: A case study of Bayelsa plastic industry. British Journal of Applied Sciences & Technology, 4, pp. 2985-3002.
- ♦ Maritz, M. J., & Ogwueleka, A. C. (2013). Construction employees' perspective on workforce motivational drivers in Akwa Ibom State of Nigeria. Journal of Construction 5(2), 2-6.
- ♦ Monese, L. N., & Thawal, W. D. (2008). Motivation of construction workers in South Africa sites. CIBD PAPER 24.
- ♦ Mullins, L. J. (2007). Management and organizational behaviour. Pretice

References:

- ♦ Aiyetan, A. O., & Olotuah, A. O. (2006). Impact of motivation on workers' productivity in the Nigerian construction industry. In D. Boyd (Ed.), *Procs 22nd Annual ARCOM Conference, 4-6 September 2006* , Birmingham, UK, Association of Researchers in Construction M, (pp. 239-248).
- ♦ Alaghbari, W., Al-Sakkaf, A., & Sultan, B., (2018). Factors affecting construction labour productivity in Yemen, *International Journal of Construction Management*, 19(1): 79-91. doi: 10.1080/15623599.2017.1382091.
- ♦ Alaghbari, W., Saadan, R.S., Alaswadi, W. and Sultan, B. (2018). "Delay Factors Impacting Construction Projects in Sana'a - Yemen", *PM World Journal*, (Dec. 2018).
- ♦ <https://pmworldlibrary.net/wp-content/uploads/2018/12/pmwj77-Dec2018-delay-factors-impacting-construction-projects-in-yemen4.pdf>
- ♦ Alaghbari, W., & Sultan, B. (2015). The most significant factors influencing productivity during execution of construction projects in Yemen. *Engineering Sciences Journal*, 1(4), 41-57.
- ♦ Al Seraji, A. (2010). Construction management in yemen: Evaluation and improve efficiency. Master Thesis. Faculty of Engineering, Sana'a: Sana'a University.
- ♦ Ankrah, N. A. (2007). Factors influencing the culture of construction project organization. PhD Thesis. University of Wolverhampton, Wolverhampton.
- ♦ Ashraf, H., & Rowlinson, S. (2015). Conflict management climate in contractor's project team: Conceptualizing its relationship with interface management and project management. *Engineering Project Organization Conference*. The University of Edinburgh, Scotland, UK June 24-26, 2015.
- ♦ Azmy, N. (2012). The role of team effectiveness in construction project teams and project performance. PhD Thesis. Construction Engineering & Management, Iowa State University, Ann Arbor, Iowa, USA.
- ♦ Cheng, E. W., Ryan, N., & Kelly, S. (2012). Exploring the perceived influence of safety management practices on project performance in the construction industry. *Safety Science*, 50(2), 363-369.
- ♦ Dwivedula, R. and Bredillet, C. (2009). The relation between work motiva-

achievement takes place.

Pay more attention to motivating project people through assigning challenging tasks to project team members and establishing collaborative project environment.

environment in order to improve project performance.

Salary unexpectedly shows no significant influence on the time performance of construction projects in Yemen. This finding contradicts the findings of the previous studies conducted in different countries such as; (Zakeri et al., 1997; Kazaz et al., 2008; Parkin et al., 2009; Kibuchi, 2012 & Orlando, 2013). This finding can be attributed to the finding which showed that the project people in Yemen are highly achievement-motivated.

Findings reveal that work conditions have no significant impact on project performance. This finding is in line with the results of Kibuchi (2012) who found that work conditions do not influence the performance of construction projects in Kenya. This finding may be attributed to the difficult nature of working on construction project sites. The offices of the project team are often located near the project site. Also, their work requires their availability on site in all conditions of weather.

Job security and advancement show no significant impact on construction project performance. The researcher attributes this finding to the temporary nature of recruitment of project teams in the construction industry in which project team members are often hired for executing only one project.

To summarize, motivation significantly influences construction project performance. The study findings provide project practitioners with understanding of the significant impact of motivation on project performance. The study will encourage the construction practitioners to focus on providing the motivational factors that are most preferred by project people and have significant influence on project performance. This will help project managers to motivate their team members efficiently.

RECOMMENDATIONS:

Based on the study findings, project managers are recommended to improve the performance of project teams towards achieving the timely completion of construction projects by;

Motivate project team members by identifying the needs of each project individual.

Appreciate the achievement of each individual immediately after the

3	(Constant)	.206	.221		.931	.354
	Achievement	.295	.081	.367	3.635	.000
	Appreciation	.279	.072	.360	3.854	.000
	Relationship with colleagues	.257	.084	.233	3.053	.003
Dependent Variable: Project Performance						

Previous studies support this finding. Orando (2013) identified appreciation as the third motivational factor influencing the productivity of construction projects in South Africa. Kibuchi (2012) also concluded that appreciation by direct supervisor significantly contributes to the performance of construction projects in Kenya. This finding can be accepted because appreciation forces the behaviors of team members to work harder and repeat the acknowledged achievement (Gido & Clement, 2011).

In spite of the significant impact of appreciation on project performance proved by this study, respondents perceived that their achievements are moderately appreciated. This finding indicates that their achievements are not appreciated as highly as required to be well motivated towards working harder to improve project performance. Therefore, project managers should appreciate the achievements of each project team member to achieve better project performance.

Study findings reveal that relationship with colleagues is the third influential motivational factor. This finding indicates that good relationships between project people should be established to improve project performance. For example, Orando (2013) identified relationship with colleagues as the third motivational factor influencing productivity in construction projects in South Africa. Orando also emphasized that good relationship with colleagues help in improving the effectiveness of project team. This finding seems to be accepted due to the role of good relationship among project people in improving communication and exchange of information, promotion of the discussion of ideas (Orando, 2013), and helping the team members who have difficulties in performing their tasks that leads to develop their skills (Gido & Clement, 2011). Furthermore, the collaborative team members are highly likely to work with minimum team conflict. Therefore, project managers should establish a collaborative project

regression analysis, all insignificant variables (sub-factors) are excluded and thus only variables that have a significant impact on project performance remain in the model.

Results presented in Table (6) revealed that out of the ten motivational factors investigated in this study, only three motivational factors- achievement, appreciation, and relationship with colleagues- significantly influence project performance. However, the other seven motivational factors (salary, relationship with direct supervisor, job security, work itself, work conditions, advancement and company policy) were excluded from the model indicating that they have no significant influence on project performance. Based on the beta values in model 3 of Table (6), achievement proved having the highest impact on project performance (Beta=.367, $p < .05$), followed by appreciation (Beta=0.360, $p < .05$) and relationship with colleagues (Beta=.233, $p < .05$). Achievement proved having the highest positive influence on project performance.

This finding indicates that satisfying the team members' need for achievement significantly positively contributes to achieving the timely completion of construction projects. This finding is attributed to the significant role of achievement in directing the behaviors of project team positively towards setting challenging goals, willingness to work hard, increased commitment to achieving goals, looking for efficient methods of work execution (Mullins, 2007).

Table (6): Multiple Stepwise regression between motivational factors and project performance

Model	B	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		Std. Error	Beta			
1	(Constant)	.768	.167		4.589	.000
	Achievement	.679	.046	.843	14.770	.000
2	(Constant)	.712	.153		4.637	.000
	Achievement	.399	.077	.495	5.167	.000
	Appreciation	.321	.074	.414	4.315	.000

motivational factors have significant impact with ($P=.045$) which were company policy and work conditions.

Findings revealed that appreciation is the motivational factor that most significantly preferred by respondents to be motivated, followed by achievement. These two motivational factors were identified as extremely significant for motivating project people as while the other eight factors were identified as very significant for motivating project team.

Table (5): Regression Coefficient Motivation and Project Performance

Model B	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	Std. Error	Beta			
1			(Constant)		
	-.008 .267			-.029	.977
Achievement	.207	.092	.257	2.239	.028
Advancement	.182	.072	.193	2.528	.013
Work itself	-.116	.088	-.114	-1.316	.192
Appreciation	.286	.082	.368	3.486	.001
Company Policy	-.155	.076	-.185	-2.040	.045
Relation with colleagues	.209	.085	.189	2.452	.016
Job Security	.050	.041	.071	1.229	.223
Relationship with Direct Supervisor	.041	.064	.046	.640	.524
Salary	.045	.058	.056	.777	.439
Work Conditions	.140	.069	.162	2.034	.045
Dependent Variable: Project Performance					

4.3 Stepwise Regression analysis at the sub-factor level

Regression analysis using stepwise approach was conducted between the sub-factors of each main human factor and project performance. In stepwise

This finding may be because the project team members were identified as highly achievement motivated. According to Mullins (2007), achievement motivated employees consider money as a means of feedback to their performance. This finding may also be due to the possibility that the participating respondents were satisfied with their salaries.

Identifying the motivational factors that most significantly preferred by project people will help project managers to pay more attention to providing such factors to motivate project team members efficiently.

4.2 Regression analysis

Regression analysis was used to investigate the influence of motivation factors (independent variables) on project performance (dependent variable).

As presented in Table (4) below, R square was found to be 81.8% which is considered high. It means that the motivational factors investigated in the study explain 81.8% of the project performance variance. The result of ANOVA Test also shows that F test = 81.776 at Sig. = 0.000, which indicate the model statistically significant.

Table (4): R Square of the Proposed Model

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.910 ^a	.828	.818	0.38	.910 ^a
a.				

Among the investigated 10 motivational factors as presented in Table (5), six motivational factors (recognition, achievement, advancement, company policy, relationship with colleagues and work conditions) have a significant impact on project performance with ($P < 0.05$). Appreciation was identified to be the motivational factor that most significantly and positively influences the project performance with ($P=.001$) followed by Advancement with ($P=.013$), Relation with colleagues and achievement with ($P=.016$) and ($P=.028$) respectively. Two

6	Job Security	3.912	1.0504	78%
7	Work itself	3.857	.8637	77%
8	Advancement	3.846	.9419	77%
9	Work Conditions	3.495	1.0041	70%
10	Company Policy	3.429	1.0764	69%
	All Motivational Factors	3.925	.944	79%

Table (3) shows that Recognition (with RII = 89%) is the motivational factor that is most preferred by project people followed by Achievement (with RII = 85%). These two factors are perceived by respondents to be extremely significant for motivating project people. However, the other seven motivational factors were perceived by respondents to be very significant for motivating them to exert more efforts at workplace. Therefore, all motivational factors are highly required to motivate project team members. The study findings indicate that project people are highly motivated by appreciating their achievements. Therefore, to motivate the project people efficiently, project managers should appreciate the achievements of each project individual.

Achievement proves to be the second motivational factor preferred by Yemeni construction workforce to be well motivated towards exerting more efforts at workplace. This finding indicates that Yemeni construction team members are highly achievement-motivated. They are motivated by assigning challenging jobs to them. This finding is supported by Venkatesan et al. (2008) who identified achievement as the most significant motivational factor for motivating the engineers of construction projects in India. This finding indicates that satisfying the project team members need for achievement strongly motivates them and hence improves project performance.

Salary is surprisingly ranked as the third motivational factor preferred by the construction workforce in Yemen. This finding contradicts the findings of many previous studies conducted in different countries and found salary as the most important motivational factor favored by construction workers (Zakeri et al., 1997; Kazaz et al., 2008; Parkin et al., 2009; Kibuchi, 2012 & Orlando, 2013).

6	Recognition	3.21	1.13	64%
7	Work Conditions	3.18	1.02	63%
8	Job Security	2.88	1.25	58%
9	Salary	2.87	1.08	57%
10	Company Policy	2.75	1.05	55%
	All Motivational Factors	3.34	0.80	67%

However, salary and company policy were identified as the least motivational factors implemented in construction projects with mean values of 57% and 55% respectively. This may be attributed to the focus of construction companies that are management by the owners themselves on reducing project costs. They give less priority for providing a salary that motivates the project team members. They provide the lowest possible salaries to reduce the cost and increase their profits. The study findings also indicate that the policies of construction companies are established to ensure increasing productivity with giving less priority to employees' motivation.

4.1 The most motivational factors preferred by project people (team members)

The project people (team members) were asked to identify, what extent they consider each motivational factor is significant to motivate them towards exerting more efforts in the project.

Table (3): The degree to which each motivational factor is preferred by project people

Rank	Factors	Mean	Std.	Percentage (RII)
1	Recognition	4.451	.7784	89%
2	Achievement	4.242	.9109	85%
3	Salary	4.066	1.0729	81%
4	Relationship with colleagues	4.000	.8028	80%
5	Relationship with Direct Supervisor	3.956	.9418	79%

4	The team established a sense of urgency and adjustments were promptly made to maintain or improve the schedule When needed, the project schedule was quickly updated.	3.10	1.01	62%
5	The project time schedule was updated.	3.09	1.21	62%
6	The project was completed on time.	2.49	1.08	50%
	Project Performance	3.13	0.74	63%

Table (2) shows respondents perceived of the project team members were moderately motivated (67%). Also, four motivational factors were implemented to a large extent as perceived by companies top management's members; Relationship with colleagues (78%), advancement (75%), work itself (73%), achievement (70%). The respondents perceived that they moderately experienced six motivational factors: Relationship with direct supervisor (68%). Recognition (64%), work conditions (63%), job security (58%), salary (57%), and company policy (55%). Relationship with colleagues was determined as the motivational factor that was most experienced by respondents. The average of (RII) for all motivational factors is (67%).

Table (2): Descriptive analysis of motivational factors by companies' top management's team members

Rank	Factors	Mean	Std. Dev.	Percentage (RII)
1	Relation with colleagues	3.89	0.80	78%
2	Advancement	3.73	0.93	75%
3	Work itself	3.64	0.86	73%
4	Achievement	3.48	1.09	70%
5	Relationship with Direct Supervisor	3.39	0.98	68%

out of 135 questionnaires were distributed. Only 91 questionnaires were valid for analysis with response rate of 85.9%.

4. DATA ANALYSIS AND FINDINGS

Table (1) presents the descriptive analysis of project performance variables. The value of responses assessing the overall time performance of projects as perceived by the respondents is (RII =63%) which is moderate. The RII of “Documentation and reports were prepared on time” scored (70%) as the highest item affects Project performance followed with “Dates of performing the main activities were clearly mentioned” with (68%). However, “The project was completed on time” was scored (50%) as the lowest item. This indicates that the projects are poorly performing. This finding is in consistent with the findings of Al-Seraji (2010) who found that (91%) of construction projects in Yemen experience delays. This finding is also supported by the previous studies of Alaghbari and Sultan (2015), Alaghbari et al (2018) and Kassem et al. (2020) which emphasized that construction projects in Yemen suffer from poor performance.

Table (1): Descriptive analysis of project performance

Rank	Factors	Mean	Std. Deviation	Percentage (RII)
1	Documentation and reports were prepared on time	3.52	1.12	70%
2	Dates of performing the main activities were clearly mentioned.	3.41	1.01	68%
3	Unforeseen conditions like site conditions were taken into consideration in the project schedule	3.15	1.20	63%

and project success. However, their study did not investigate the influence of many motivational factors that have been considered by previous studies to have significant influence on project performance.

3. METHODOLOGY

The study used a quantitative research approach. It focuses on the influence of motivation factors (independent variables) on construction project performance (dependent variable).

The questionnaire was developed based on previous studies and used as a tool to collect data for this study. The respondents are requested to select construction projects executed in Yemen during the past ten years in which they were involved and answer the questionnaire based on their experience in the chosen projects. Likert scale was applied and used in the questionnaire to assess the individual's opinion of the given questions. Respondents were required to score on Likert-scale from 1 - 5 points where: (1= strongly disagree to 5= strongly agree). These scales are 25- item scale measuring motivation developed by Tech-Hong and Waheed (2011). However, the dependent variable (project time performance) measured using the time measure using a 6 -item scale developed by Azmy (2012). The scales used in this study have acceptable validity because Cronbach's Alpha of all scales ranged between 0.838 and 0.95.

The population of this study was 67 construction companies which registered and classified as First Class Contractors in the Ministry of Public Works and Highways that executed construction projects in the last ten years. The respondents were selected in two stages. Forty construction companies included in the contractors' list were sampled in the first stage. Due to the current war in the country, the sample size was 18 contractors representing 45% of the study total population. In the second stage, at least 4 project team members who worked together in a project executed by each sampled contractors are targeted. The selected project team members include project manager, engineer, supervisor, project human resource manager, surveyor, etc. 115 questionnaires were received

In studying the influence of human factors on construction project productivity in South Africa, Orando (2013) emphasized the significant impact of motivating project people on construction project productivity. Of the five human factors investigated by the study, motivation was found to be the second human factor influencing project productivity. Also, the study identified 12 motivational factors and found salary to be the most influential motivational factor that affects the construction project productivity.

Martiz and Ogwueleka (2013) investigated the motivational factors that affect the behaviours of construction project individuals towards project success in Nigeria. The study used qualitative and quantitative approach and collected data from 63 construction practitioners representing 10 contractors. The study identified 33 motivational factors and concluded that motivation positively influences the project team's behaviour to improve the project performance. Using relative importance index, the study found that rewards, promotions and participation in decision making are the motivational factors that most significantly influence the construction people's behaviour towards achieving the highest project productivity and thus successful completion of project.

Lawal and Okhankhuele (2014) studied the influence of motivation on project execution in Nigeria. Having answers from 61 respondents through 14-item questionnaire and using regression analysis, their study concluded that motivating project team strongly positively related to project performance. The study also identified salary as the most influential motivational factor influencing project performance followed by recognition. Therefore, the project workforce must be motivated to enhance the construction project productivity.

Dwivedula and Bredillet (2009) investigated the relationship between motivation and project success in various industries. Their research studied the influence of five motivational factors (perceived equity, work climate, job security, employee development and objectivity). The correlation and regression analysis of the data collected from 199 project workers through questionnaire demonstrated a moderate to strong relationship between motivational factors

different countries. Furthermore, motivation in project environment positively affects the behaviours of construction project people towards improving their performance and thus enhancing project performance.

2.3 The influence of motivation on construction project performance

According to Kazaz et al. (2008) the productivity of construction project workforce is associated with motivating them. They also emphasized the significance of motivating workforce because the quality of their performance depends primarily on motivation. Therefore, motivation enhances the productivity of project workforce. Additionally, Jarkas et al. (2015) who identified motivation as a significant factor that significantly influences productivity in construction projects in Kuwait. Therefore, to increase the productivity of project workforce and hence improve project performance, project team members should be motivated.

Motivation significantly contributes to cost saving, improved productivity, the satisfaction of project people, and better quality of work. However, the absence of project team's motivation results in conflict among project team members. It also decreases productivity and may lead to a complete failure of meeting the project goals. A highly motivated project team always put exert efforts eagerly to make high-quality work and considerably contribute to achieving project goals (Verma, 1998).

Motivating project team is highly required for achieving timely completion of projects. Well-motivated workers are promoted to use their highest efforts and thus significantly play a vital role in achieving the timely completion of projects. Motivation inspires workforce to enhance their performance and hence improve project performance. Well-motivated employees exert more efforts towards achieving the firm's goals through good performance. They continuously look for better ways of efficient work execution to enhance performance. Therefore, project managers should understand the aspects of human behaviour to continuously motivate the project team members (Verma, 1996; Lawal & Okhankhuele, 2014).

studies of Aiyetan and Olotuah (2006) and Venkatesan et al. (2009) concluded that the nature of job is the third most important factor to motivate construction workforce. Therefore, willingness to accept responsibility is a major behaviour that is positively directed by the work itself motivational factor.

Relationship with direct supervisor

Previous studies indicate that good relationship with supervisor significantly motivates project team members. For example, Kazaz et al. (2008) who emphasized the importance of supervising labours during project execution as poor supervision can cause project delay and cost overruns. Furthermore, Yisa et al. (2000) identified disrespect from supervisors as the highest demotivating factor of construction site managers in Iran.

Job Security

Sekhar et al. (2013) considered job security as a significant motivator especially for younger employees. Monese and Thwala (2012) found that job security is the most significant factor that influences construction workforce in South Africa.

Salary

According to Kazaz et al. (2008) salary is the main reason that forces an individual to work in a job due to its importance in satisfying the physiological needs that are the basic needs of people. Inadequate payment makes the construction workforce unsatisfied and this negatively affects their performance. In addition, Parkin et al. (2009) concluded that money is the most influential motivational factor for motivating construction workers in Turkey. Furthermore, Zakeri et al. (1997) found that money is the most significant motivating factor among the Iranian construction workforce.

To summarize, previous studies emphasized the significance of motivating construction workforce to achieve better project performance. The motivational factors that most significantly influence project performance are different from country to country. This may be due to the difference in employees' need in the

the behaviours of project team members towards improving their performance. Therefore, literature stressed the significant impact of appreciation on employees' performance.

Achievement

Achievement motivation is defined as the ability that inspires people (Tatar et al. 2011). Venkatesan et al. (2009) identified achievement as the most significant motivator for project engineers in India, followed by appreciation. Also, Aiyetan and Olotuah (2006) found that achievement is ranked the second important motivator after salary in the construction industry in Nigeria.

Relationship with colleagues

Previous studies emphasized the importance of establishing good relationships between project team members to performance in construction projects as it contributes to improving communication and building respect among the project team members (Orando, 2013). According to Gido and Clements (2011), cooperative project team members are willing to help the team members who have difficulty in performing their tasks and hence improve their skills. In addition, Orando concluded that relationship with colleagues is ranked the fourth motivational factor influencing productivity of construction projects in South Africa.

Above studies indicate that good relationship with colleagues motivates project team members and positively directs their behaviours of being cooperative, willingness to help and respect colleagues and sharing information and ideas about work.

Work itself

The job that requires various skills to be done intrinsically motivates employee more than the task that needs only one skill Hackman & Oldham (1980). Therefore, the employees can be motivated by giving them tasks that require more skills so as to develop their skills and assist them to take more responsibility. The

The successful completion of construction project is related to its performance. The construction project is successful if the project goals of time, cost and quality are achieved (Omran et al. 2012). However, Ashraf & Rowlinson (2015) citing Cheng et al. (2012) stated that the concept of successful project performance is very subjective and its description depends on the study context.

Previous studies showed that human factors significantly influence construction project performance. For example, Orlando (2013) considered human factors as critical sources of enhancing project performance. Kibuchi (2012) also found that human factors significantly help in improving construction project performance.

Orlando (2013) studied the impact of human factors on the productivity of construction projects in South Africa, which were motivation, skill development, communication, leadership and organizational culture factors.

Previous studies indicate that motivation significantly influences organization's success. This view is in consistent with that of Yusoff et al. (2013) who stressed the importance of motivating employees for organization's success.

2.2 The motivational factors

This study will investigate the influence of ten motivational factors identified by Herzberg's theory: appreciation, achievement, work itself, advancement, relationship with colleagues, relationship with direct supervisor, job security, salary, company policy, and work conditions. These factors are briefly discussed below.

Appreciation

Previous studies by (Sekhar et al. 2013; Gido and Clement 2011; Kibuchi 2012; Orlando 2013) emphasized the importance of appreciation to motivate construction project team members because people need to be respected and their achievements to be appreciated. In addition, appreciating employees for their good work significantly motivates them, makes them work harder, and to be more loyal to the company. Those studies suggested that appreciation positively drives

project delays due to neglecting the human factors in project environment. Many construction projects in Yemen do not meet their time goals. According Alaghbari & Sultan (2015) and Alaghbari et al., (2018) and the construction industry in Yemen experiences project delays. Besides, Al Seraji (2010) found that 91% of building projects experience delays. Due to such delays, contractors incur much costs and thus their profits decrease.

To sum up, the construction industry is a major industry in Yemen, like any other developing country. The industry suffers from poor performance due to many challenges and difficulties. This study assumes that a better understanding of motivational factors which part of human factors that influence project performance will help in better management of project people and thus enhancing the project performance.

The study findings will help in improving project performance by maximizing the project individuals' output. Additionally, it will help project managers to manage project people properly by motivating them, building effective project team working with minimum team conflict to improve project performance and overcoming the problems related to workers' behaviors.

2. LITERATURE REVIEW

2.1 *The construction project performance*

Project performance is defined as “an evaluation of how well individuals, groups or organizations have done in pursuit of a specific objective” (Ankrah 2007). Project performance is also defined as “a construct that measures the extent of successful completion of project” (Cheng et al. 2012). Furthermore, Kibuchi (2012) defined project performance as “the scale of completion of a project within the original set budget or set cost target (contract sum), the set of specifications or the standards of workmanship, the contract period, client satisfaction and environmental sustainability.”

Many researchers have extensively studied construction project performance.

1. Introduction

The construction industry in Yemen is suffering from poor performance leading to time and cost overruns. Most local projects in Yemen always experience cost overruns and delays. Certainly, there are high rates of cost and time overruns due to the project delays, inadequate documentation, shortage of resources, poor planning, unstable prices and decreased contribution to the socio-economic growth in the country (Najib et al 2018; Gamil and Rahman 2020; Sultan and Alaghbari 2020; Alaghbari et al 2018; and Kassem et al. 2020).

Previous studies by (Alaghbari et al. 2018; Alaghbari and Sultan 2015; Najib et al. 2018; Gamil and Rahman 2020; Sultan and Alaghbari, 2017; Kassem et al. 2020) indicated that the Yemeni construction sector is facing many challenges and problems. The methods of building have been quickly changing from traditional to modern methods of building. This is considered a major challenge facing the construction industry in Yemen. As a result, the industry has been incapable of meeting the requirements of the increasing modern forms of construction management. In addition, Gamil and Rahman (2020) and Alaghbari et al (2018) found that some of the problems that the construction industry in Yemen is facing are the insufficient use of materials, unfair competition among contractors, poor planning, lack of highly skilled labor, limited funding, poor management and supervision, and lack of efficient human resources management. The failure of the Yemeni construction industry is associated with many factors that accumulate to the current state of the construction industry (Najib et al. 2018). Many governmental financed projects have been suspended or failed to achieve their initial plans and thus made a financial burden to the industry and the expansion of urbanization Sultan and Alaghbari (2018) and Alaghbari et al (2018). Gamil and Abdul Rahman (2020) identified the factors of failures which comprised of five different categories which included management and leadership related factors (MLF) and human resources related factors (HRF).

Many construction projects in Yemen experience poor performance leading to

index (RII) was determined the most significant motivation factors. In addition, multiple regression analysis used to find the influence of motivation factors. The top motivational factors ranked by companies' managements were; (1) relationship with colleagues, (2) advancement, (3) work itself, and (4) achievement. Among the 10 motivational factors investigated, only three motivational factors- achievement, appreciation and relationship with colleagues- significantly influence the time performance of construction projects. The findings imply that the time performance of construction projects will be improved if motivation factors are properly applied in construction project environment. The study recommended proper handling of motivation factors which are a part of human factors for achieving improved project time performance.

Keywords: Motivation factors, Human factors, Construction Projects, Project performance, RII, Yemen.

THE INFLUENCE OF MOTIVATION FACTORS ON PROJECT PERFORMANCE IN CONSTRUCTION PROJECTS IN YEMEN

*Wael Alaghbari ⁽¹⁾

Busel Sultan ⁽²⁾

Sakhr Q. Al-Yousfi ⁽³⁾

Abstract:

Human factors seem to be not highly respected in construction projects in Yemen. Construction project managers and contractors focus on the technical skills of project key individuals. However, less attention is paid to their capabilities of managing project people. This study is to identify motivation factors that most significantly influence construction project performance. The data were collected through a questionnaire from 91 construction project team members representing 18 project teams executed by 18 first-class construction companies in Yemen. The relative importance

1) Assoc. Prof. at the Architectural Department, Faculty of Engineering, Sana'a University, and, International University of Technology Twintech -IUTT, Yemen

* Corresponding Author; wael.aghbari@gmail.com

2) Engineering Management Department, College of Engineering, Prince Sultan University, P O Box 66388, Riyadh 11586, Saudi Arabia.

3) MBA, Center of Business Administration, Maastricht School of Management (MSM), Faculty of Commerce and Economics, Sana'a University, Yemen.

- [26] Zhang, L. and Ng, A.M.Y. (2006). "Limiting Tolerable Settlement and Angular Distortion for Building Foundations". Probabilistic Applications in Geotechnical Engineering, GSP 170, ASCE (CDvolume

- Engineering Handbook, 2nd Ed., Ed. H.V. Fang, van Nostrand Reinhold, New York.
- [14] I.S-13920."Ductile detailing of reinforced structures subjected to seismic force" code of practice Bureau of Indian Standards, New Delhi -1993.
- [15] IS-456-1978 and. IS-456-2000 "Indian standard of code and practice for plain and reinforced concrete" Bureau of Indian Standards, New Delhi -2000.
- [16] Kent, P.E. (1978). "Middle East - the Geological Background". Q. Jnl. Eng. Geol. & Hydrogeology, v. 11, 1-7.
- [17] Murty.CVR. and Jain.SK"A Review of IS-1893-1984 Provisions on seismic Design of Buildings". The Indian concrete journal, Nov.1994.
- [18] Mandolini, A., Russo, G. and Viggiani, C. (2005). Pile foundations: experimental investigations, analysis and design. Proc. 16th Int. Conf. Soil Mechs. Geot. Eng., Osaka, 1: 177-213.
- [19] Mendis, P., Ngo, T., Haritos, N., Hira, A., Samali, B., and Cheung, J.(2007). "Wing Loading on Tall Buildings". EJSE Special Issue: Loading on Structures". EJSE International
- [20] Poulos, H.G. (2000). "Pile testing - from the designer's viewpoint". STATNAMIC Loading Test '98, Kusakabe, Kuwabara & Matsumoto (eds), Balkema, Rotterdam, 3-21.
- [21] Poulos, H.G. (2002). "Prediction of Behaviour of Building Foundations due to Tunnelling Operations". Proc. 3rd Int. Symp. On Geot. Aspects of Tunnelling in Soft Ground, Toulouse, Preprint Volume, 4.55-4.61.
- [22] Poulos, H.G. (2008). "Simulation of the performance and remediation of imperfect pile groups". Deep Foundations on Bored and Auger Piles, BAPV, Ed. W.F. van Impe and P.O. van Impe, CRC Press, Boca Raton, 143-154.
- [23] Poulos, H.G. and Chua, E.W. (1985). "Bearing Capacity of Foundations oin Calcareous Sand". Proc. 11th Int. Conf. Soil Mechs. Found. Eng., San Francisco, 3:1619-1622.
- [24] Reddell, R.and Llera, J.C.D.L."Seismic analysis and design" Current practice and Future ternds.Eleventh World Conference on earthquake Engineering Mexico.
- [25] Taylor, D.W. (1948). "Fundamentals of Soil Mechanics". John Wiley, New York.

References

- [1] Abdalla, J.A. and Al-Homoud, A.S. (2004). "Seismic Hazard Assessment of United Arab Emirates and its Surroundings". J. Earthquake Eng., v. 8, No.6, 617-837.
- [2] Alrifai, L. (2007). "Rock Socket Piles at Mall of the Emirates, Dubai". Geot. Eng., 160, GE2, 105-120.
- [3] Ambraseys, N. N. (1978). "Middle East - a Reappraisal of the Seismicity". Q. Jnl. Eng. Geol. & Hydrogeology, v. 11, 19-32.
- [4] ASCE/Sei7-16 L Minimum Design Loads and Associated Criteria for Buildings and Other Structures
- [5] BIS-1893, Criteria for Earthquake resistant design of structures-Part-1, General Provisions and Buildings, Bureau of Indian Standards, New Delhi -2002.
- [6] Baker, W. F., Korista, D.S. and Novak, L.C. (2008). "Engineering the World's Tallest - Burj Dubai". CTBUH 8th World Congress, Dubai (available on CTBUH website)
- [7] Boggs, D. (1997). "Acceleration Indexes for Human Comfort in Tall Buildings - Peak or RMS?" CTBUH Monograph, Ch. 13: Motion Perception Tolerance and Mitigation.
- [8] CTBUH (2008). Information from CTBUH website.
- [9] Davids, A.J. (2008). "A Postcard from Dubai. Design and Construction of Some of the Tallest Buildings in the World". CTBUH 8th World Congress, Dubai (available on CTBUH website).
- [10] E.L.Wilsons and K.Bathe, "Stability and accuracy analysis of direct integration method" Earthquake engineering and Structural dynamics-vol.-1, 1973.
- [11] Evans, P.L. (1978). "The Middle East - an Outline of the Geology and Soil Conditions in Relation to Construction Problems". BRE CP13/78, Building Research Establishment, Watford, UK.
- [12] Franke, E., Lutz, B. and El-Mossalamy, Y. (1994). "Measurements and Numerical Modelling of High-Rise Buildings on Frankfurt Clay." ASCE Spec. Pub. No. 40, 2: 1325-1336.
- [13] Gazetas, G. (1991). "Foundation Vibrations". Ch. 15 of Foundation

		Zone			
		I	2A	2B	III
Node	L/C	Torsion kN.m	Torsion kN.m	Torsion kN.m	Torsion kN.m
2149	EQX	0.795	1.529	1.957	2.572

Table 7 Comparison of Torsion for Vertical Members

		Zone			
		I	2A	2B	III
Node	L/C	Bending kN.m	Bending kN.m	Bending kN.m	Bending kN.m
78	EQX	492.97	948	1213.5	1706.4

Table 8 Comparison of Bending for Vertical Members

8. conclusions

The results as obtained zone I, 2A, 2B and zone III using STAAD PRO 2006 Dynamic Analysis are compared for different categories under different nodes and beams.

As per the results in Table 6 and 7, we can see that there is not much difference in the values of Shear Forces and torsion moment as obtained by Dynamic Analysis of the RCC Structure.

As per the results in Table 5 and 8, we can see that the values for Axial Force and Bending Moments there is much difference.

This paper takes mainly the character of the geological nature of the Arab region. The research was mainly subjected to discussing seismic loads. By reviewing the seismic impact, it is evident the importance of taking into account the foundation soil.

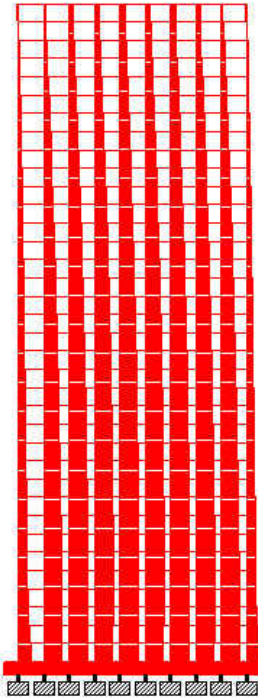


Figure 8 Shear Force Diagram

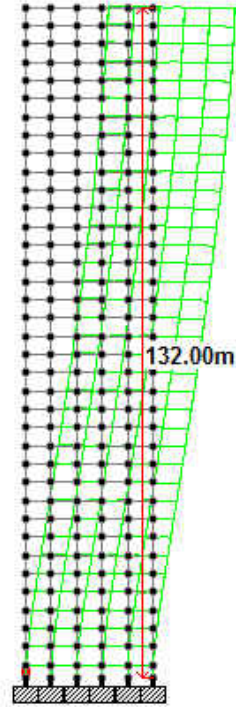


Figure 9 Deflection diagram (Dynamic Loading)

		Zone			
		I	2A	2B	III
Node	L/C	Axial Force kN	Axial Force kN	Axial Force kN	Axial Force kN
83	EQX	1547.07	2975.14	3808.18	5355.25

Table 5 Comparison of Axial Forces for Vertical Members

		Zone			
		I	2A	2B	III
Node	L/C	Shear Force kN	Shear Force kN	Shear Force kN	Shear Force kN
447	EQX	100.7	193.6	176	348.6

Table 6 Comparison of Shear for Vertical Members



Figure 6. 3D model

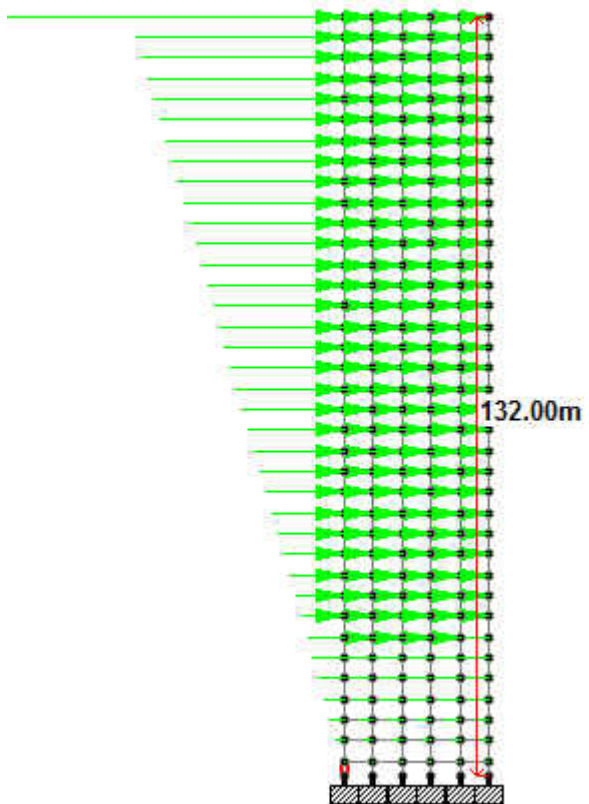


Figure 7 Earthquake Loading (Dynamic Loading)

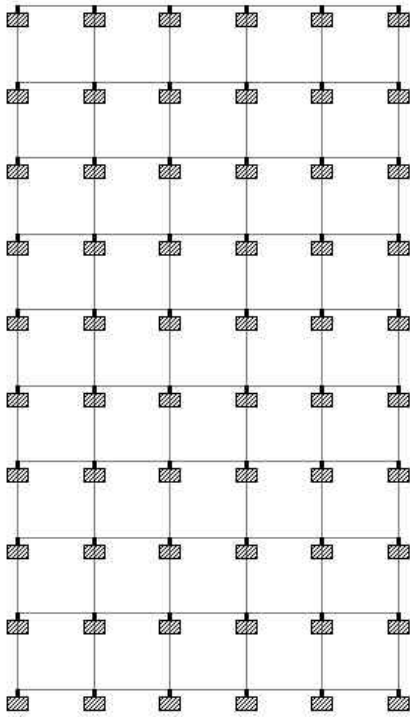


Figure 4 Plan of regular building

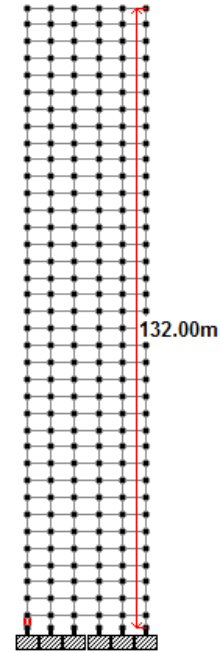


Figure 5 Elevation View of regular building

10	Walls	a)External-0.20m) b)Internal-0.10m)
.11	Thickness of slab	150mm
.12	Earthquake load	UBC
.13	Type of soil	Type -II, Medium soil
14	Ec	fck N/ mm ² (Ec is short term $\sqrt{5000}$ (static modulus of elasticity in N/ mm ²
.15	Fck	fc k N/ mm ² (Fck is characteristic $\sqrt{0.7}$ cube strength of concrete in N/ mm ²
.16	Live load	3.50kN/ m ²
.17	Floor finish	1.00kN/ m ²
.18	Water proofing	2.500kN/ m ²
19	Specific wt. of RCC	kN/ m ² 25.00
.20	Specific wt of infill	kN/ m ² 20.00
.21	Static analysis	.Equivalent static lateral force method
22	Software used	STAAD-Pro for both static and dy- namic analysis
23	Specified characteristic	compressive strength of 150mm cube at 28 days for C-30 grade concrete - 30N/ mm ²

Table 3 Dynamic Characteristic Parameters

Z	1	2A	2B	3	4
UBC	0.075	0.15	0.2	0.3	0.4

Table 4 Zones Coefficient

the interaction of a building, its foundation and the underlying soils may have important effects on the behavior of each of these components as well as on the overall system behavior

7. Calculus Model and Methods Of Analysis

All design against seismic loads must consider the dynamic nature of the load. However, for simple regular structures, analysis by equivalent linear static methods is often sufficient. This is permitted in most codes of practice for regular, low-to medium-rise buildings. It begins with an estimation of base shear load and its distribution on each story calculated by using formulas given in the code. Equivalent static analysis can therefore work well for low to medium-rise buildings without significant coupled lateral-torsional modes, in which only the first mode in each direction is considered. Tall buildings (over, say, 75 m), where second and higher modes can be important, or buildings with torsional effects, are much less suitable for the method, and require more complex methods to be used in these circumstances.

For the analysis of multi storied building following dimensions are considered which are elaborated below. In the current study main goal is to compare the Dynamic Analysis for different zones (Table 4) of symmetrical (Rectangular) building [5](Table 3).

Static and Dynamic Parameters:-

Design Parameters- Here the Analysis is being done for 35 stories (rigid joint regular frame) building by computer software using STAAD-Pro.

	Particulars	Dimension/Size/Value
.1	Model	Stories 35
.2	Seismic Zones	IIInd, IIIrd
.3	Floor height	3.6m
.4	Depth of foundation	2.4m
.5	Building height	132m
.6	Plan size	25mx45m
.7	Total area	1125Sq.m
.8	Size of columns	0.9mx0.9m
.9	Size of beams	0.3mx0.50m

6. SEISMICITY

Some earlier information on the seismicity of the Eastern Mediterranean and the Middle East has been summarized by Ambraseys (1978) [3]. On the basis of somewhat limited information, the following relationships were suggested for the maximum acceleration (a_{max}) and velocity (v_{max}), in terms of the earthquake magnitude M and the focal distance from the source to the site, R :

$$\log(a_{max}) = 0.46 + 0.63M - 1.10 \log(R) \quad (1)$$

$$\log(v_{max}) = -1.36 + 0.76M - 1.22 \log(R) \quad (2)$$

The above relationships were considered to be applicable for an earthquake magnitude M no greater than 6. Site-specific assessments made for the Emirates towers in Dubai, carried out in 1996, indicated that the peak ground acceleration (PGA) for the horizontal component of motion was 0.072 for a 475 year return period and 0.12 g for a 2000 year return period. The corresponding PGA values for vertical components were suggested to be 0.043 and 0.073 g. More recently, the United States Geological Survey (USGS) has published a seismic risk map. This map indicates that most of the Arabian Peninsula is relatively benign from a seismic viewpoint, but in the vicinity of Dubai, a peak bedrock acceleration of the order of 0.2g may occur with a 10% probability in 50 years, i.e. with a return period of 475 years. Abdalla and Al-Homoud (2004)[1] have presented the results of a seismic hazard assessment of the United Arab Emirates (UAE) based on a probabilistic approach. They have concluded that the most seismically active region in the UAE is the northern section, which includes Dubai. For this area, the PGA on bedrock was found to range between about 0.22g for a return period of 475 years to 0.38g for a return period of 1900 years. The former value is consistent with that for the area around Dubai from the USGS map in Figure 8, but they are significantly larger than the values assessed for the Emirates Towers. It would therefore appear desirable for careful site specific studies to be made for future developments in the UAE, rather than adopting a more "broad-brush" approach for the region. It is relevant to note that there was a significant "shake" in Dubai in September 2008 that caused the evacuation of a number of high-rise buildings. The epicentre of the earthquake was in southern Iran, about 400km from Dubai, and measured 6.2 on the Richter scale.

It is of interest to have some idea of the acceptable levels of dynamic motion, which can be expressed in terms of dynamic amplitude of motion, or velocity or acceleration (e.g. Boggs, 1997)[7]. Table 2 reproduces guidelines for human perception levels of dynamic motion, expressed in terms of acceleration (Mendis et al, 2007)[18]. These are for vibration in the low frequency range of 0-1 Hz encountered in tall buildings, and incorporate such factors as the occupant's expectancy and experience, their activity, body posture and orientation, visual and acoustic cues. They apply to both the translational and rotational motions to which the occupant is subjected. The acceleration levels are a function of the frequency of vibration, and decrease as the frequency increases. For example, allowable vibration levels at a frequency of 1 Hz are typically only 40-50% of those acceptable at a frequency of 0.1 Hz. It is understood that, for a 10 year return period event, with a duration of 10 minutes, American practice typically allows accelerations of between 0.22 and 0.25m/s² for office buildings, reducing to 0.10 to 0.15 m/s² for residential buildings.

Level of	Acceleration m/s ²	Effect
1	<0.05	Humans cannot perceive motion
2	0.05 - 0.1	Sensitive people can perceive motion. Objects may move slightly
3	0.1 - 0.25	Most people perceive motion. Level of motion may affect desk work. Long exposure may produce motion sickness.
4	0.25 - 0.4	Desk work difficult or impossible. Ambulation still possible.
5	0.4 - 0.5	People strongly perceive motion, and have difficulty in walking. Standing people may lose balance.
6	0.5 - 0.6	Most people cannot tolerate motion and are unable to walk naturally.
7	0.6 - 0.7	People cannot walk or tolerate motion.
8	> 0.85	Objects begin to fall and people may be injured.

Table 2 Human Perception Levels of Dynamic Motion (Mendis et al, 2007) [18]

5. Dynamic Loading

Issues related to dynamic wind loading are generally dealt with by the structural engineer, with geotechnical input being limited to an assessment of the stiffness and damping characteristics of the foundation system [12, 13]. However, the following general principles of design can be applied to dynamic loadings:

- The natural frequency of the foundation system should be greater than that of the structure it supports, to avoid resonance phenomena. The natural frequency depends primarily on the stiffness of the foundation system and its mass, although damping characteristics may also have some influence.
- The amplitude of dynamic motions of the structure foundation system should be within tolerable limits. The amplitude will depend on the stiffness and damping characteristics of both the foundation and the structure Table 1.

Quantity	Value	Comments
Limiting Tolerable Settlement mm	106	Based on 52 cases of deep foundations. Std. Deviation = 55mm. Factor of safety of 1.5 recommended on this value
Observed Intolerable Settlement mm	349	Based on 52 cases of deep foundations. Std. Deviation = 218mm
Limiting Tolerable Angular Distortion rad	1/500 1/250 ($H < 24m$) 1/330 ($24 < H < 60m$) 1/500 ($60 < H < 100m$) 1/1000 ($H > 100m$)	Based on 57 cases of deep foundations. Std. Deviation = 1/500 rad From Chinese Code (MOC, 2002) H = building height
Observed Intolerable Angular Distortion rad	1/125	Based on 57 cases of deep foundations. Std. Deviation = 1/90 rad

Table 1 Suggested Serviceability Criteria for Structures (Zhang and Ng, 2006) [26]

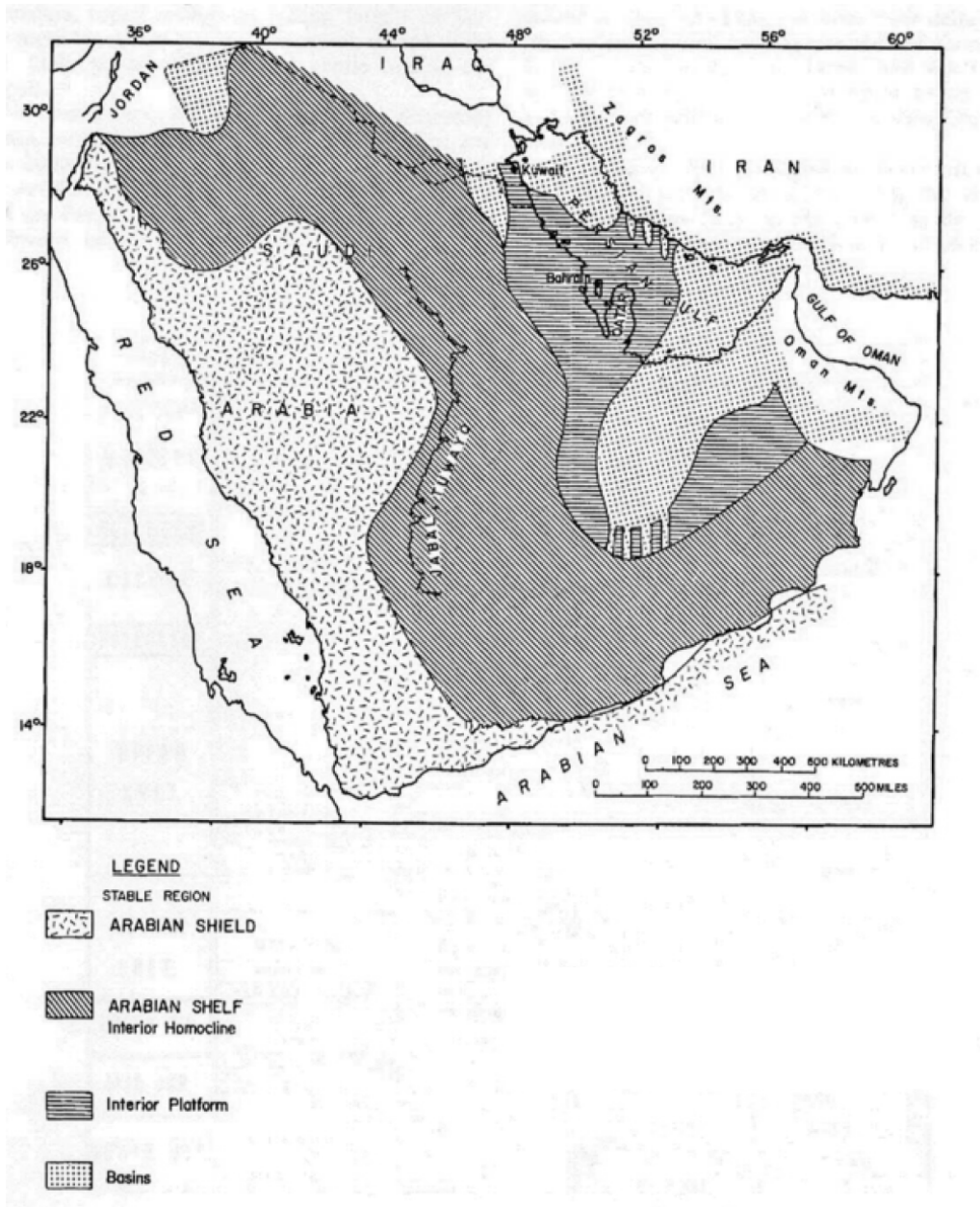


Figure 3 Summary of Structural Geology of the Arabian Peninsula
(Evans, 1978)[11]

to the inertial forces applied by the structure to the foundation system.

4. Geotechnical of Middle East

This section will present some of the available information on geological and geotechnical characteristics of the Arabian Peninsula (Figure 3), with particular emphasis on the Emirate of Dubai. Evans (1978)[11] has provided a summary of the geology and the soil conditions for a number of countries in the Middle East, and some of the information below is taken from this source, although more recent published information is now available on some areas, particularly Kuwait and Saudi Arabia. The major elements of the structural geology of the Arabian Peninsula are the Arabian Shield, and the Arabian Shelf, and these, together with the interior platform and the basins, are summarized by Kent (1978)[11].

The geology of the Arabian Gulf area has been substantially influenced by the deposition of marine sediments resulting from a number of changes in sea level during relatively recent geological time. The area is generally relatively low-lying (with the exception of the mountainous regions in the north-east), with near-surface geology dominated by deposits of Quaternary to late Pleistocene age, including mobile Aeolian dune sands, evaporite deposits and marine sands. The geology of the United Arab Emirates (UAE)[22, 23], and the Arabian Gulf Area, has been substantially influenced by the deposition of marine sediments associated with numerous sea level changes during relatively recent geological time. With the exception of mountainous regions shared with Oman in the north-east, the country is relatively low-lying, with near-surface geology dominated by deposits of Quaternary to late Pleistocene age, including mobile aeolian dune sands, sabkha/ evaporite deposits and marine sands. Alrifai (2007) [2] presents some data on unconfined compressive strength (UCS) for relatively shallow strata, and has found that the UCS values are low, generally between 1 and 3 MPa, with a considerable scatter in the data. There is relatively little published information on foundation design parameters for buildings in Dubai. Poulos and Davids (2005) [23] have presented some information on pile design parameters.

2.2 Dynamic Characteristics

The dynamic response of tall buildings poses some interesting structural and foundation design challenges. In particular, the fundamental period of vibration of a very tall structure can be very high, and conventional dynamic loading sources such as wind and earthquakes have a much lower predominant period and will generally not excite the structure via the fundamental mode of vibration. However, some of the higher modes of vibration will have significantly lower natural periods and may well be excited by wind or seismic action. These higher periods will depend primarily on the structural characteristics but may also be influenced by the foundation response characteristics. As an example, the case of a 1600m tall concrete tower will be considered. The tower is assumed to have a mass of 1.5 million tonnes, a base diameter of 120m and a top diameter of 30m.

3. Foundation of tall building

Foundation design has traditionally focused on loads applied by the structure, but as pointed out by Poulos (2007)[20, 21, 22], significant loads can also be applied to the foundation system because of ground movements[25]. There are many sources of such movements, and the following are some sources that may be relevant to tall buildings:

1. Settlement of the ground due to site filling or dewatering. Such effects can persist for many years and may arise from activities that occurred decades ago and perhaps on sites adjacent to the present site of interest. Such vertical ground movements give rise to negative skin friction on the piles within the settling layers.
2. Heave of the ground due to excavation of the site for basement construction. Ground heave can induce tensile forces in piles located within the heaving ground. Excavation can also give rise to lateral ground movements, which can induce additional bending moments and shears in existing piles.
3. Lateral and vertical movements arising from the installation of piles near already-installed piles. These movements may induce additional axial and lateral forces and bending moment in the existing piles.
4. Dynamic ground motions arising from seismic activity. Such kinematic motions can induce additional moments and shears in the piles, in addition

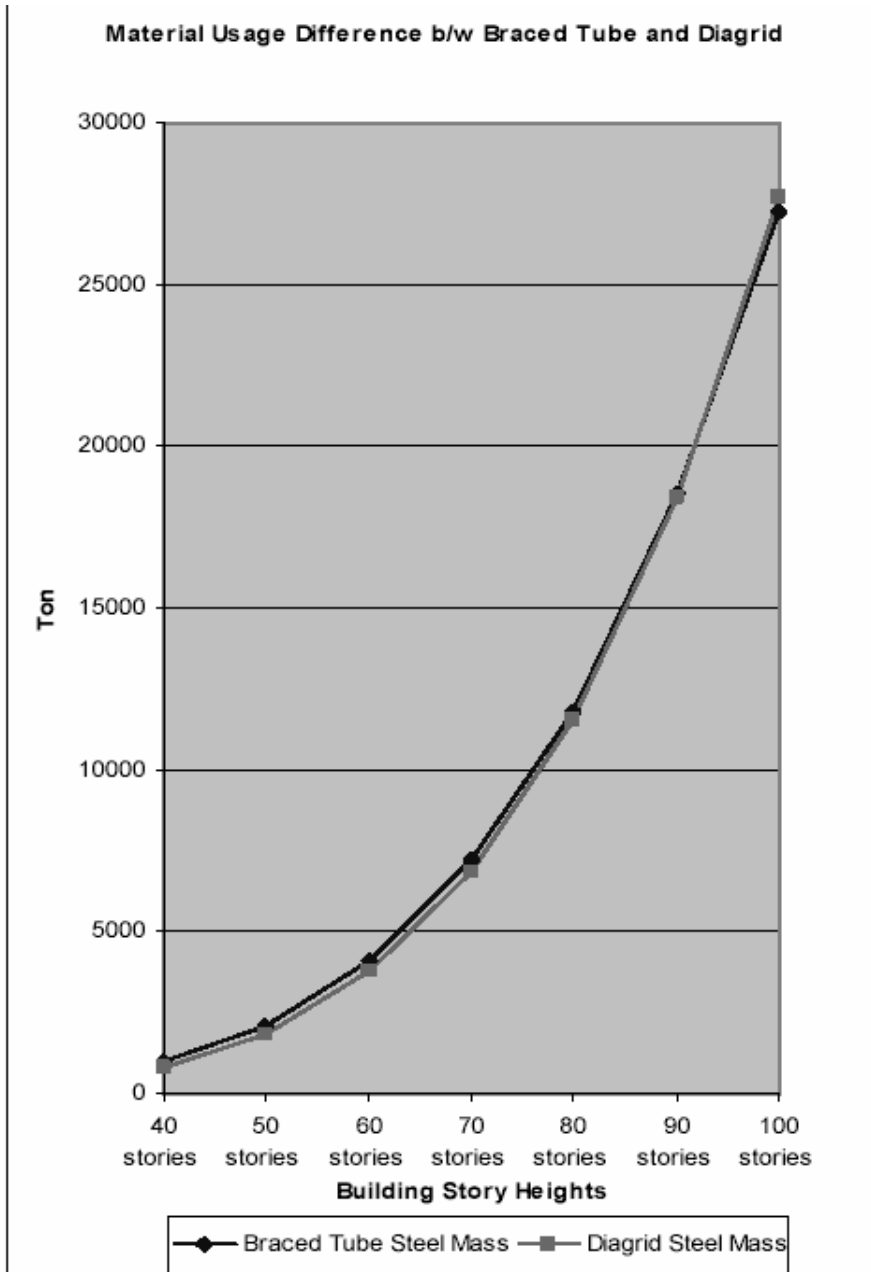


Figure 2 Example of Non-Linear Increase in Building Weight with Increasing Height (Moon, 2008)

1. The building weight, and thus the vertical load to be supported by the foundation, can be substantial. Moreover, the building weight increases non-linearly with height, as illustrated in Figure 2 (Moon, 2008)[19]. Thus, both ultimate bearing capacity and settlement need to be considered carefully.
2. High-rise buildings are often surrounded by low-rise podium structures which are subjected to much smaller loadings. Thus, differential settlements between the high- and low-rise portions need to be controlled.
3. The lateral forces imposed by wind loading, and the consequent moments on the foundation system, can be very high. These moments can impose increased vertical loads on the foundation, especially on the outer piles within the foundation system. The structural design of the piles needs to take account of these increased loads that act in conjunction with the lateral forces and moments.
4. The wind-induced lateral loads and moments are cyclic in nature. Thus, consideration needs to be given to the influence of cyclic vertical and lateral loading on the foundation system, as cyclic loading has the potential to degrade foundation capacity and cause increased settlements.
5. Seismic action will induce additional lateral forces in the structure and also induce lateral motions in the ground supporting the structure. Thus, additional lateral forces and moments can be induced in the foundation system via two mechanisms:
 - a. Inertial forces and moments developed by the lateral excitation of the structure;
 - b. Kinematic forces and moments induced in the foundation piles by the action of ground movements acting against the piles.
6. The wind-induced and seismically-induced loads are dynamic in nature, and as such, their potential to give rise to resonance within the structure needs to be assessed. The risk of dynamic resonance depends on a number of factors, including the predominant period of the dynamic loading, the natural period of the structure, and the stiffness and damping of the foundation system.

structural and geotechnical design. Many of the traditional design methods cannot be applied with any confidence since they require extrapolation well beyond the realms of prior experience, and accordingly, structural and geotechnical designers are being forced to utilize more sophisticated methods of analysis and design. In particular, geotechnical engineers involved in the design of foundations for super-tall buildings are leaving behind empirical methods and are employing state-of-the-art methods increasingly. This paper will review some of the challenges that face designers of very tall buildings in the Middle East, primarily from a geotechnical viewpoint. Some characteristic features of such buildings will be reviewed and then geological, geotechnical and seismic characteristics of the Middle East will be taken [3, 16, 17].

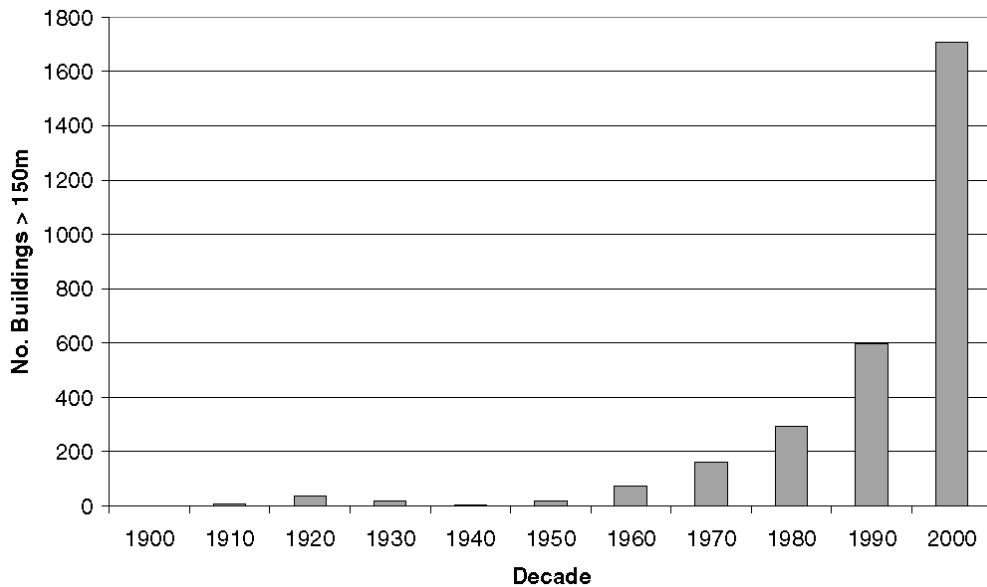


Figure 1 Number of tall building projects built per decade

2. Some pertinent characteristics of tall buildings

2.1 General Characteristics

There are a number of characteristics of tall buildings that can have a significant influence on foundation design, including the following:

them. Hence structures in such locations need to be suitably designed and detailed to ensure stability, strength and serviceability with acceptable levels of safety under seismic effects[24].

The magnitude of the forces induced in a structure due to given ground acceleration or given intensity of earth quake will depend amongst other things on the mass of the structure, the material, and type of construction, the damping, ductility and energy dissipation capacity of the structure. By enhancing ductility, and energy dissipation capacity in the structure, the induced seismic forces can be reduced and a more economical structure obtained or alternatively, the probability of collapse reduced.

Dynamic analysis methods: - It is performed to obtain the design seismic force and its distribution to different level along the height of the building and to the various lateral load resisting elements for the regular buildings and irregular buildings also as defined in IS-1893-Part-1-2000 in clause 7.8.1[14, 15].

(I) Regular building-

- (a) Those > than 40 meter height. in zone IVth and Vth.
- (b) Those > 90 meter height in zone IInd and IIIrd

(II) Irregular building-

- (a) all framed building higher than 12 meter in zone IVth and Vth.
- (b) Those greater than 40 meter in zone IInd and IIIrd.

The last two decades have seen a remarkable increase in the rate of construction of tall buildings in excess of 150m in height. Figure 1 shows the number of such tall buildings constructed per decade (CTBUH, 2008)[6, 8, 9] and reveals an almost exponential rate of growth. A significant number of these buildings have been constructed in the Middle East, and many more are either planned or already under construction. Dubai has now the tallest building in the world, the Burj Dubai, which is estimated to exceed 800m in height when completed, but another taller tower, the Nakheel Tall Tower, is currently under construction and will eventually exceed 1000m in height. "Super-tall" buildings in excess of 300m in height are presenting new challenges to engineers, particularly in relation to

1. Introduction

Structural analysis is mainly concerned with finding out the behavior of a structure when subjected to some action. This action can be in the form of load due to the weight of things such as people, furniture, wind, snow, etc. or some other kind of excitation such as an earthquake, shaking of the ground due to a blast nearby, etc. In essence all these loads are dynamic including the self weight of the structure because at some point in time these loads were not there. The distinction is made between the dynamic and the static analysis on the basis of whether the applied action has enough acceleration in comparison to the structure's natural frequency. If a load is applied sufficiently slowly, the inertia forces (Newton's second law of motion) can be ignored and the analysis can be simplified as static analysis. Structural dynamics, therefore, is a type of structural analysis which covers the behavior of structures subjected to dynamic (actions having high acceleration) loading. Dynamic loads include people, wind, waves, traffic, earthquakes, and blasts. Any structure can be subjected to dynamic loading. Dynamic analysis can be used to find dynamic displacements, time history, and modal analysis.

The criteria of level adopted by codes for fixing the level of design seismic loading are generally as follows:-

- (a) Structures should be able to resist minor earthquakes ($< DBE$), without damage.
- (b) Structures should be able to resist moderate earthquakes (DBE) without significant Structural damage but with some non- structural damage.
- (c) Structures should be able to resist major earthquakes (MCE) without collapse.

"Design Basis Earthquake (DBE) is defined as the maximum earthquakes that reasonably can be expected to experience at the site once during lifetime of the structure. The earthquake corresponding to the ultimate safety requirements is often called as Maximum Considered Earthquakes (MCE). Generally, the DBE is half of MCE ". During an earth quake, ground motion occur in a random fashion both horizontally and vertically, in all directions radiating from the epicenter .The ground accelerations cause structures to vibrate and induce inertial forces on

Foundation and Analysis of Multistoried High-Rise-Building

Aref Murshed Abdullah Shaher
Thamar University, Department of Civil Engineering

Abstract:

Analysis and design of buildings for static forces is a routine affair these days because of availability of affordable computers and specialized programs which can be used for the analysis. On the other hand, dynamic analysis is a time consuming process and requires additional input related to mass of the structure, and an understanding of structural dynamics for interpretation of analytical results. Reinforced concrete (RC) frame buildings are most common type of constructions in urban, which are subjected to several types of forces during their lifetime, such as static forces due to dead and live loads and dynamic forces due to the wind and earthquake. Here the present works (problem taken) are on a 35th storied regular building. These buildings have the plan area of 25m x 45m with a storey height 3.6m each and depth of foundation is 2.4 m. & total height of chosen building including depth of foundation is 132 m. This paper describes seismic analysis of high-rise building using program in STA-ADPro. with various conditions of lateral stiffness system. The static and dynamic analysis has done on computer with the help of STAAD-Pro software using the parameters for the design as per the for the zones and the post processing result obtained has summarized.

Keywords: High-rise building, RCC Building, Equivalent Static Analysis, Foundation, Displacement

challenges and opportunities," in IEEE International conference on RFID, 2007, pp. 175-182.

- [12] H. Kamaludin, H. Mahdin, and J. H. Abawajy, "Filtering Redundant Data from RFID Data Streams," Journal of Sensors, vol. 2016, 2015.
- [13] H. Yongsheng and G. Zhijun, "Redundancy removal approach for integrated rfid readers with counting bloom filter," Journal of Computer Information Systems, vol. 9, pp. 1917-1924, 2013.
- [14] Z. Ji, Z. Luo, E. Wong, and C. T. X. Peng, "A P2P Collaborative RFID Data Cleaning Model," in Hong Kong the 3rd International Conference on Grid and Pervasive Computing-Workshops2008 IEEE, 2008.

References

- [1] O. Mylly, "RFID Data management, aggregation and filtering," Hasso Plattner Institute at the university of Potsdam, 2006.
- [2] C. Floerkemeier, D. Anarkat, T. Osinski, and M. Harrison, "PML core specification 1.0," Auto-ID Center White Paper, 2003.
- [3] C. C. Aggarwal and J. Han, "A survey of RFID data processing," in *Managing and Mining Sensor Data*, ed: Springer, 2013, pp. 349-382.
- [4] J. Brusey, C. Floerkemeier, M. Harrison, and M. Fletcher, "Reasoning about uncertainty in location identification with RFID," in *Workshop on Reasoning with Uncertainty in Robotics at IJCAI*, 2003, pp. 23-30.
- [5] H. Vogt, "Efficient object identification with passive RFID tags," in *Pervasive computing*, ed: Springer, 2002, pp. 98-113.
- [6] Y. Bai, F. Wang, and P. Liu, "Efficiently Filtering RFID Data Streams," in *CleanDB*, 2006.
- [7] H. Mahdin and J. Abawajy, "An approach to filtering RFID data streams," in *Pervasive Systems, Algorithms, and Networks (ISPAN)*, 2009 10th International Symposium on, 2009, pp. 742-746.
- [8] S. Tyagi, A. Ansari, and M. A. Khan, *RFID Data Management: INTECH Open Access Publisher*, 2010.
- [9] S. Tyagi, A. Ansari, and M. A. Khan, "Dynamic threshold based sliding-window filtering technique for RFID data," in *Advance Computing Conference (IACC)*, 2010 IEEE 2nd International, 2010, pp. 115-120.
- [10] A. K. Bashir, M.-S. Park, S.-I. Lee, J. Park, W. Lee, and S. C. Shah, "In-network RFID Data Filtering Scheme in RFID-WSN for RFID Applications," in *Intelligent Robotics and Applications*, ed: Springer, 2013, pp. 454-465.
- [11] R. Derakhshan, M. E. Orlowska, and X. Li, "RFID data management:

VI. CONCLUSION

The paper has explained the various filtering techniques for RFID data filtering and implemented a new approach to reduce the noise, and eliminate duplication. The proposed approach uses a dynamic list for the process of filtering and data organization to avoid process risk of memory overflow that facilitated to reduce the noise and duplication in a very large. The proposed approach works under certain conditions such as word threshold, a time threshold, counter threshold and repeated readings for many times for each tag to get the correct reading which has reduced processing time for the RFID data. Our experiments have achieved a significant reduction in the time for reading the RFID data, processing and storing the records of the RFID tags under different noise rates and arrival rates. The experimental results also showed a significant reduction in noise and duplication elimination compared to the de-noising and duplication approach. Implementation in an educational setting for management of employee's attendance resulted in promising results in de-noising and duplicate elimination.

We measured the performance this proposed approach under the noise ratio in some stages ranging from 1 tag/sec, 5 tag/sec, 50 tag/sec, 500 tag/sec and repeated every tag 10 times. The results showed that the noise ratio is less than 3%. Fig. 4 shows the variability in test results. The RFID reader did not get any noisy readings in all algorithms when the RFID reader reads 1 tag/sec or 5 tag/sec. We noted the difference between the performance algorithms when the RFID reader read 50 tags/sec or 500 tag/sec. The average of the noise rate for the dynamic RFID data filtering ranges between 0.085-0.01 tag/sec while the average of the noise rate for the de-noising and duplication elimination is 0.15 tag/sec. We found that the dynamic RFID data filtering is better than the other methods in reducing the noise rate.

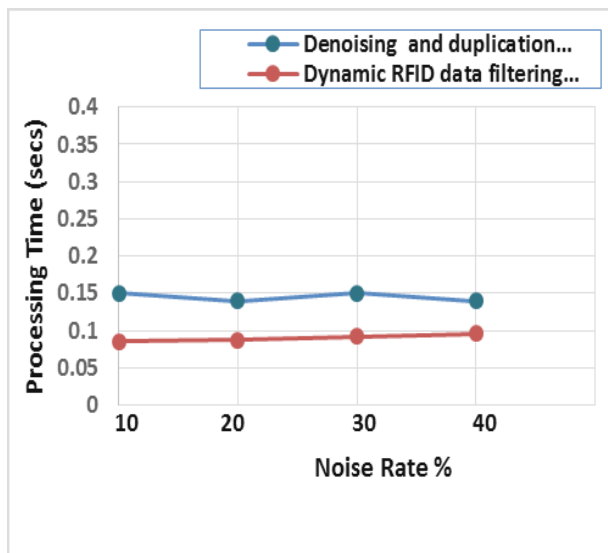


Fig. 4: Time execution under noise rates.

Counter threshold	Yes	Yes
Word threshold	No	Yes

A. Result and Discussion

The aim of this experiment is to measure the performance regarding the execution time under different arrival rates. We tested the algorithm at different arrival rate such as 1 tag/sec, 5 tag/sec, 50 tag/sec, 500 tag/sec and repeated every tag ten times. Fig. 3 shows the variability in test results. The reading has been tested on 1,5,50 and 500 tags/sec. The RFID reader receives the readings very fast at rates of 1 and 5 tags/sec. The difference between the performance of algorithms when the RFID reader read the reading on 50 and 500 tags/sec is also tested. The average of the arrival rate for the dynamic RFID data filtering is Less than 0.1 tag/sec while the average of the arrival rate for the de-noising and duplication elimination is 0.125 tag/sec. The experiments show that the dynamic RFID data filtering is better than the other methods regarding the arrival rate.

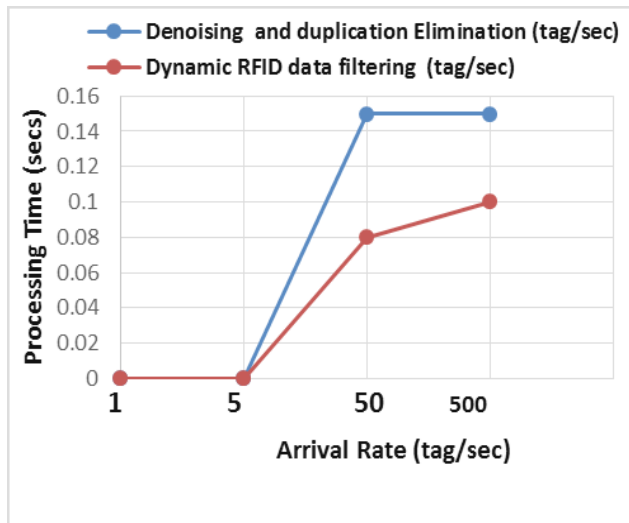


Fig. 3: Time execution under different arrival rates.

V. SYSTEM PERFORMANCE EVALUATION

In this section, we explained the experimental work that measures the performance the proposed approach under noise rate and time execution under different arrival rates. We compared the performance of this approach with the de-noising and duplication elimination approach. The results shown in Table 1 indicate that the proposed approach is better than de-noising and duplication elimination in a lot of the tasks. The dynamic RFID data filtering approach is capable of effectively filtering the noisy the data, elimination of duplicates and processing the RFID data at high speed.

TABLE 1 - SIMULATION RESULT AND COMPARED BETWEEN APPROACHES RFID DATA FILTERING.

COMPARISON OF ALGORITHMS THROUGH COMPLETION RATE AND CHARACTERISTICS	DE-NOISING AND DUPLICATION ELIMINATION	PROPOSED APPROACH (DRDF)
Add reading to the list with conditions	No	Yes
Accept missed value	Yes	No
Time threshold	Yes	Yes
Counter threshold	Yes	Yes
Word threshold	No	Yes
State of output the reading before applied rules	No	Yes
State of output record before saved in the Reading list	No	Yes
Delete record from the list	Only after	Before & After
Noise readings rate (sec)	0.15	Less than 0.1
The arrival rate (tag/sec)	0.125	0.085 -0.01
Add reading to the list with conditions	No	Yes
Accept missed value	Yes	No
Time threshold	Yes	Yes



Fig. 1: The RFID system layout.

Fig. 2 shows the real-time test results of the system. The output attendance sheet for a group of employees shows the Electronic Product Code (EPC) for each attendant, his name, the date and time of place work entry. The RFID system automatically gets the accuracy and error rate in real time.

No.	EPC	First Name	Last Name	TimeStamp
43	E2004133730A01081000B398	Bassem	Gandiel	10/18/2017 4:41:04 PM
2	E2004133730A00971090ABD8	Aya	Alodan	10/18/2017 4:40:56 PM
14	E2004133730A00861130A445	Ahmed	Abdayla	10/18/2017 4:40:55 PM
46	E2004133730A02791350BFC9	Hosam	Kamel	10/18/2017 4:40:40 PM
6	E2004133730A01581350EDC	Ibrahim	Karka	10/18/2017 4:40:36 PM
32	E2004133730A01461208958E	Ibra	Athahaby	10/18/2017 4:40:31 PM
35	E200413373110124102083B4	Ahnan	Younes	10/18/2017 4:40:31 PM
9	E2004133730A02421120A7D0	Ahmed	Shata	10/18/2017 4:40:29 PM
20	E2004133731101571146A722	Ahmed	gafar	10/18/2017 4:40:27 PM
23	E2004133730A02761180A3B2	Ahmed	Albarody	10/18/2017 4:40:26 PM
50	E2004133730A018210208431	Donya	khali	10/18/2017 4:40:24 PM
17	E2004133730A002214700B51	Ahmed	Abdase	10/18/2017 4:40:22 PM
26	E2004133730A00680800C7C7	Ahmed	AlKasaby	10/18/2017 4:40:21 PM
1	E2004133730A02811060B0B3	Alaa	Alafie	10/18/2017 4:40:20 PM
41	E2004133730A01711100AB9C	Eyman	Asadany	10/18/2017 4:40:19 PM
5	E2004133730A007811709FFF	Ibrahim	Abatal	10/18/2017 4:40:18 PM
34	E2004133730A01180870C231	Hana	Muhammed	10/18/2017 4:40:16 PM
38	E2004133730A006611709FED	Amiera	Moswad	10/18/2017 4:40:15 PM
44	E2004133730A01381140A6FC	Gorg	Garges	10/18/2017 4:40:14 PM
15	E2004133730A005314008750	Ahmed	AbdulMazoud	10/18/2017 4:40:12 PM
47	E2004133730A0230080C106	Hasan	Alharadedy	10/18/2017 4:40:11 PM
42	E2004133731100620970B560	Eyman	Almwalli	10/18/2017 4:40:10 PM
18	E2004133730A0062135081C	Ahmed	Nasr	10/18/2017 4:40:07 PM
49	E2004133730A00780640D6F7	Donya	Abrahshi	10/18/2017 4:40:07 PM
16	E2004133730A01140808C7018	Ahmed	Almansry	10/18/2017 4:40:07 PM
48	E2004133730A020513409174	Khaled	Easa	10/18/2017 4:40:05 PM
4	E2004133730A019015807661	Aya	Abd Alla	10/18/2017 4:40:04 PM
39	E2004133730A0290920BCBD	Andrw	Hanien	10/18/2017 4:40:03 PM
3	E2004133730A015009080520	Aya	Alqassty	10/18/2017 4:40:01 PM
10	E2004133730A02211120A7A6	Ahmed	Ramadan	10/18/2017 4:39:59 PM
24	E2004133730B083029CF167	Ahmed	Abu Taleb	10/18/2017 4:39:58 PM
28	E2004133730A00210930B92F	Ahmed	Alhagasy	10/18/2017 4:39:56 PM

RFID Viewer [Stop Refresh] [View Report] [Exported Data] [Delete Tag] [Clear List] [Delete Records] Current Number is: 43

No. of Attendance: 50 Time Spent in Attendance: 00:01:30 Accuracy for All 50 Tags Reading: 100% Error Rate: 0%

Fig. 2: The employee's RFID based sample attendance sheet

25. End if.
26. Else
27. IF time length is greater than or equal the time-threshold then
28. Remove the reading from the list
29. End IF;
30. End if;
31. End if.
32. End For;
33. For every record of tag that is found in the list DO,
34. Step 5: IF the current time for latest timestamp is greater than or equal the time-threshold then
35. IF State of Output as True then Output reading with Latest timestamp
36. Remove the tag record from the list
37. End IF;
38. Else
39. Remove the tag record from the list
40. End IF;
41. End For.

The proposed approach has been implemented and tested in Employee Attendance Management Systems (EAMS) setting at Sana'a Community College in Sana'a, Yemen. Fig. 1 shows the RFID system layout.

Algorithm 1: Dynamic RFID data filtering (DRDF)

Input: the parameter tag ID, detection-time count-threshold, time-threshold.

Word-threshold

Outputs: Filtering out of noise and Duplicates Elimination

1. For Every incoming reading from the tags Do,
2. Step1: IF State of Output as True before then
3. Delete the tag record from the list.
4. Else
5. Step2: IF the word numbers of the tag is not equal the word-threshold then
6. Delete the tag record from the list
7. Else
8. The reading is correct,
9. Step 3: IF the reading is not on the list then
10. Add the reading to the list
11. Determine the detection-time
12. Save this time in reading initial and last- time stamp
13. Increment the reading counter by one.
14. Else
15. Increment the reading counter by one.
16. Update the Latest timestamp in detection-time
17. Output the reading with the Latest -time
18. End if;
19. Step 4: IF the count of repeated reading is greater than or equal the count threshold then
20. IF the Reading come out before then
21. Delete the reading
22. Else
23. Output Reading with Initial timestamp
24. Make the output state of reading is true.

reading from the previous reader and the next reader if the reading is the same than the reading is correct. Otherwise, the reading will be removed from the list. The approach does not work for one RFID reader.

IV. DYNAMIC RFID DATA FILTERING

The RFID reader receives enormous amounts of data. It cannot distinguish between the true and false readings. The following algorithm explains an algorithm to solve the previous problems. Step 1 starts to check the reading of tag, if the tag reading has been read before then it is ignored. Step 2 compares the word numbers of RFID tag reading and word-threshold, if it equals then, the reading is correct. Otherwise, the RFID tag does not contain any data, or the data is incomplete and remove tag reading from the list automatically before entering to process.

The advantage of this condition is reducing the noise and improving the way, the reading that are coming to RFID reader are stored in the list to avoid the risk of memory overflow that produce much noise readings.

It is noted that we have tested the state of output RFID tag at the beginning of the algorithm. The Algorithm 1 made the checkpoint to prevent repeated readings when the state of output RFID tag is true. Therefore, remove the tag record from the list until the repeated reading does not cause noise, duplication increases the processing time for data. Step 3 checks every reading from the tag. If the reading is not found in the list, then add the reading to the list and store the initial timestamp or latest timestamp of tag reading. Otherwise, increment the counter by one and update the time detection in reading the Latest timestamp. Step 4 calculates the number of repeated reading of tag in the RFID reader. If the number of readings is greater than or equal a count-threshold, then the reading is correct. Otherwise, the reading is noise and is removed from the list.

Also, the algorithm calculated the time of repeating the tag in step 5, if time length is greater than time-threshold, then output the reading with Latest timestamp and remove the tag record from the list. Otherwise, the reading duplication and remove the tag record from the list.

efficiently. It requires less buffer space for history storage to reduce the De-noising and duplicate elimination. The performance of the proposed method is dependent on the average of arrival rates for the tags. The highest rate of reading arrived in 1000 tags/sec, but the reading rate after 500 readings/sec resulted in longer delays.

Mahdin et al. [7] proposed the de-noising with elimination duplication algorithm to improve performance and get rid of the redundancy. The algorithm has studied output readings while checking for the readings which has been output before. If the reading not been output before then the state of the output is set to true and no duplication is declared. Otherwise, delete the reading. The performance of the algorithm has focused on the small list of distinct readings. Their results showed increase in processing time whenever the arrival rate increased.

Roosbeh et al. [11] proposed a method that processed data to improve performance and get rid of redundancy. The method keeps an initial timestamp for all existing items that are detected in the reader area. It compared between the initial timestamp for all existing RFID tags and the tags that are coming after each reading. If RFID reader receives any different reading with the existing one, the difference explains that the RFID reader has added the tag to the list of reading or removing the tag from the reader area. The method cannot work well with passive RFID tags because of the occurrence of false readings.

Kamaldin et al. [12] proposed a method for processing duplicate data. The method modified the Bloom approach to improving the performance. The approach has used the single hash function. They compared their results with the three previous approaches Bloom filter, d-left time Bloom filter. The result has shown that filtering of redundant data is better than other approaches in the three types of processing such as true positive rate, false positive rate and execution time. The Bloom approach is very complex and needs a lot of time [13].

Peng et al. [14], proposed an approach which works with multiple RFID tag readers for cleaning the false negative and false positive readings. The idea of this approach is that the RFID reader compares the current reading with the

The signals are visible to some readers and invisible to another. Identification of the tagged object is necessary to be confirmed if it gets the positive reading. Otherwise, the reader uses the probabilities P for identifying the tagged object [8].

F. Other Techniques [8]

Bai et al. [6, 9, 10] proposed a new method that has named a sliding window for de-noising. This method has a low occurrence rate. It used the FIFO queue "win-buffer" to solve the problem and stored the data. The win-buffer holds the sliding windows of reading the size of sliding windows that pass with the times. The method used Threshold of EPC values to reduce noise. The performance of this proposed has been studied under different noise ratios. Each tag is repeated ten times, with 200 milliseconds, the overall tag arrival rate is 1/sec. The results indicated noise ratios between 1, to 50%. The output readings of their method are not in the correct time order.

Mahdin et al. [7] proposed a de-noising algorithm that used the count-threshold and time-threshold parameters to indicate the number of frequent reading and time is set for the number of frequent reading that should be achieved in order correct reading respectively. The proposed technique keeps the recent readings of the tags in the list and calculates the length of time by the difference between the initial time and the latest time of reading the tag. The performance of the proposed technique is reducing the processing of time reading from 0.308 to 0.125, and the algorithm is performed under different arrival rate. Every tag reading has been repeated for ten times. The applied noise ratio varied between 10 to 50%. Therefore, the noise ratio is very high.

Bai et al. [6] proposed effective and efficient algorithms for RFID data filtering. It included noise removal and duplicate elimination. They developed algorithms that were compared to baseline implementation and worked more

cate.

The algorithm presented in [6] compares between the tag id key that exists in the win-buffer queue and the same id tag key that is existing in the incoming queue. If nothing is found, that means, not duplicate has been found, and it is output as a new reading, and then the reader has added the data from incoming queue to the win-buffer queue. Otherwise, the reader deletes the id tag and his data from income queue and adds the rest of the tags to the win-buffer queue.

C. De-noising Technique [7]

The de-noising technique has been implemented for processing and detection of noisy readings. The technique works under two conditions. The first condition is checking for every reading from the tag. If the reading is not found in the list, then add the reading to the list and store detection time: the initial and latest time of reading the tag. The second condition is calculating the number of repeated readings of the tag in the RFID reader. If the count of repeated readings is greater than or equal a count-threshold and time length of repeat reading the tag is less than or equal time-threshold, then reading is correct. Otherwise, the reading is noise.

D. Duplication Elimination Technique [7]

The duplicates elimination technique is implemented in [7] for removing the duplicate data. The duplicates elimination algorithm works in a similar way to the de-noising algorithm with some modifications. More details could be found in [7].

E. Multiple Readers Filtering Technique [8]

This Technique addresses one of the false readings problems which occurs by of misreading between the reader and Tags. There is a lot of reasons for this problem such as jamming signals, pressure on readers to read more than his capacity at the same time. In addition to the security problems and penetration. It is necessary to control multiples readings through orientation of the signals.

III. Overview of RFID Data Filtering Techniques

A. Sliding Windows Technique [6]

The main objective of this approach is reducing the noisy readings. Bai et, al. [6] proposed a sliding window technique. This method uses the FIFO queue "win-buffer" to solve the problem and store the data. The win-buffer holds the sliding windows. Win-Buffer contains two main parameters before adding the incoming tag queue to it. It includes win-size and time that is described in the model of $[t1, t1 + \text{win-size}]$, after a period T , the model will become $[t1 + T, t1 + \text{win-size} + T]$.

RFID reader reads the data rows that have entered into the sliding windows queue with a count Threshold of EPC values to reduce noise. If the count of readings with the same tag EPC value is equal to or bigger than the threshold, then the EPC value is not noise. It continues to be forwarded to further processing. Otherwise, the reading is ignored. They used two parameters: win-size of a sliding time and threshold to detection the noise.

The RFID reader uses three parameters: header id, tag id, timestamp. Every parameter has a particular task, the tag id refers to the EPC of tag, and header id refers to EPC of the reader and timestamp. In their algorithm, it is possible to consider the pair of keys (header id, tag id) for reading. It uses multiple readers to observe same tags by tag id.

B. Marge Basilan Technique [6]

RFID system used a network sensor for reading and transferring data. The reader, can read the data from time to another via the network several times. Bai et, al. [6] proposed the algorithm that has been named Marge Baseline. The goal of this algorithm is deleting or minimizing the redundancies.

It is noted that the algorithm has one parameter: max-distance. The reader compares between the current and previous readings. If a reading is within max-distance in time, have the same key, then the reading is found as a dupli-

of data, reading times, erroneous data and requirement of integration should be considered for enhancing system effectiveness.

It is necessary to carry out RFID data filtering [2-5]. There are three classes of undesirable types of data that need to be filtered out:

- 1) False negative readings (FNR): This case occurs when the RFID reader reads a part of the RFID tags and neglects the other. The RFID reader reads much RFID tags frequently at the same time; this process sometimes causes tag collision, the RFID reader cannot be reading all the RFID tag at the same time. The second reason is wireless frequency interference.
- 2) False positive readings (or noise) (FPR): This case occurs when the RFID reader reads the RFID tags outside the scope of regular reading. For example, the reader reads the items that have been read in an adjacent state. The second reason is unknown reasons for the reader or environment.
- 3) Duplicate Readings (DR): RFID reader reads all the RFID Tags that are existing for some time within his domain; the RFID reader is installed to cover a vast area, the tags get multiple reading in the overlapped domain by multiple readers. Another reason for reading tags intentionally is to enhance reading accuracy.

In practical terms, the multi-reading for readers with RFID tags are performed in several cycles to achieve the highest recognition rate [5]. We seek to reduce the size of the false readings or noisy readings compared to the actual readings through significant readings in a particular time interval to ensure right readings.

I. INTRODUCTION

Recently, researchers are focusing on enhancing the performance of RFID systems by solving tag collisions, reader collision and data filtering problems.

The unique identifier EPC readings received by an RFID reader from tags are subject to errors. Due to the existence a large number of tags in the coverage region of a reader, some readings are incorrect, and others are ignored or include noise. These problems cause a large congestion in the spooler process in memory that is leading to reduction of the efficiency and effectiveness of the system. This paper proposes an effective approach to solve these problems.

Moreover, we seek dramatically to reduce the size of the false readings, noise and duplicates compared to the actual readings, through considering significant readings in a particular interval to be the right readings. This approach will facilitate the integration of data and storage process after being classified and handled properly.

The paper is organized into six sections. Section 2 presents the background about RFID data filtering. Section 3 reviews and discusses the different RFID data filtering techniques. Section 4 discusses the proposed approach. Section 5 presents the system performance evaluation. Finally, the conclusion will be discussed in section 6.

II. Background

RFID readers in RFID Employee Attendance Management Systems (EAMS) usually read tags multiple times. Memory hungry duplicate elimination methods such as Time Bloom Filter (TBF) waste memory for storage of multiple tag detection times. Experimental results of real-time application of the proposed method in Employee Attendance Management (EAM) indicate excellent performance.

Data stream filtering and cleaning in RFID systems [1] is indispensable. The most important characteristics of data streams such as uniformity, huge amount

Dynamic RFID Data Filtering and Application

Khaled Abdo Saif Mohammed

Assistant Professor in Computer Science,
at Sanaa Community College

Abstract:

Radio frequency Identification “RFID” Technology uses the radio frequency waves to transfer the RFID data between RFID readers and tags which are used to identify objects/employees without line of sight. The RFID data which is captured by the tag reader may contain false readings, noise, and duplicates which implies data filtering and cleaning. Therefore, it is necessary to develop efficient processing algorithms of RFID data. This paper presents a dynamic technique to filter the RFID data, eliminate duplicates and filter noise. Data filtering during employee identification in the work place enhances the performance of employee attendance management systems. The proposed system compared to the Denoising and duplication Elimination approach under different arrival rates at a rate 0.1 tag/sec and under the noise rate at rate between 0.085-0.01 tag/sec.

Keywords: Filtering Technique, Duplicate Elimination, RFID system, De-noising RFID data, Dynamic RFID Data Filtering and Employee Attendance Management System

Research Journal of Queen Arwa University

A Refereed Bi-annual Journal issued by
Queen Arwa University - Issue no. (25)
(Julu- Decem 2020)



A Refereed Journal interested in providing
scientific production of researchers in Arabic
and English in various scientific fields

Editor in Chief
Prof. Waheeba Ghaleb Faree

Deputy Editor in Chief
Dr. Ghassan Ali M. Hashim

Editorial Board
Prof. Mohammad A. Al-Khayyat
Dr. Hazza Al-Homidi
Dr. Abdul-Malik Saif Al-Selwi

Editorial Advisers
Prof. Fred Kortell
University of 20 August 1955 - Algeria

Prof. Malika Zugheib
University of 1955 - Algeria

Prof. Qaid Al-Sharjabi
Sana'a University - Yemen

Prof. Khalil Al-Hadi Vzvy
Tunis University, Tunisia

Dr. Fahmi Mohammed Saeed
Community College - Yemen

Art Direction
Aziz Ghaleb Ismail